المنصّة

Central Bank of Iraq

مجلّةٌ سياساتيّةٌ نصف سنويّةٍ

تعنى بمناقشة ملفّاتٍ تخصصيّةٍ في الشأن العراقيّ
تصدر عن مركز المنصّة للتنمية المستدامة

العدد الأوّل ـ ملفّ القطاع المصرفيّ ـ تموز 2023

ورقة سياسات

دور التسهيلات الائتمانيّة
في تمويل تجارة العراق الدوليّة

مؤشّرٌ دوليٌّ

تصنيف العراق في مؤشّر بازل
لمكافحة غسل الاموال

إضاءاتٌ وتحليلاتٌ

أزمة إرتفاع أسعار الصرف في العراق

مجلّـة المـنـصّـة

مجلّـةٌ سياساتيّـةٌ نصـف سـنويّةٍ تعنـى بمناقشـة ملفـاتٍ تخصصيّـةٍ فـي الشـأن العراقـيّ، تهـدف الـى إذكاء الوعـي السياسـاتيّ فـي العـراق مـن خلال عـرض وجهـات نظـر مركّـزة عبـر البحث والتحلـيـل القـائم على الـبيـانـات والادلّـة.

مركـز المنصـة للتنميـة المستدامـة
PLATFORM CENTER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

عـن المـركـز

المنصّة للتنمية المستدامة مركز مسجل لدى دائرة المنظّمات غير الحكوميّة في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء بالرقم (1S2106012) وهي مساحة للتفكير والحوار والعمل باتجاه التغيير الايجابيّ.

الـرؤيـة

نسعى لإيجاد منصّة للحوار والسياسات بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

الرسـالـة

ردم الهوّة بين الدولة والمجتمع بما يضمن تحقيق جوهر الديمقراطيّة المتمثل بإشراك المواطنين في عمليّة صنع القرار، عبر التدريب، والرّصد، والتحليل، والبحث، والتوعية، والمناصرة.

الأهداف الاستراتيجيّة

- إعداد نخب شبابيّة تنهض بمسؤوليّاتها المجتمعيّة من خلال دراسة المشاكل واقتراح بدائل سياساتيّة والدفع باتجاه تحقيقها
- عرض الإحصائيّات والقضايا التي تشغل الأروقة السياسيّة والاوساط المجتمعيّة لعكس فهم أعمق للواقع العراقيّ
- توظيف المخرجات المعرفيّة وتشجيع الشباب على العمل باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- خلق شبكة من المواطنين الفاعلين، المطلعين، والملتزمين بمشروع بناء الدولة العراقيّة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الافتتاحيّة	**1**
أوراق سياساتيّةٌ	**26-2**
دور التسهيلات الائتمانية في تمويل تجارة العراق الدولية ـ عقيل الأنصاري	11-2
تقييم كفاءة أداء القطاع المصرفي الحكومي بالتركيز على مصارف الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة ـ د. مصطفى محمد ابراهيم	26-12
مقالاتٌ سياساتيّةٌ	**35-27**
العوائق والتحديات التنظيمية التي تواجه خدمات الدفع الالكتروني في العراق ـ علي محمد اسماعيل	30-27
انعكاسات أزمة الثقة بالقطاع المصرفي، الاكتناز المالي أنموذجاً ـ ياسر سعيد	35-31
مؤشراتٌ دوليّةٌ	**44-37**
تصنيف العراق في مؤشر بازل لمكافحة غسل الاموال - غزوان المنهلاوي	44-37
إضاءاتٌ وتحليلاتٌ	**62-45**
أزمة ارتفاع أسعار الصرف في العراق - نبيل جبار العلي التميمي	50-45
تحليل أصحاب المصلحة	54-51
معلوماتٌ مصرفيّةٌ	58-55
القطاع المصرفيّ بلغة الارقام	62-59
ملخّصاتٌ	**72-63**
ملخص رسالة ماجستير بعنوان" نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتأثيرها في الأداء المصرفي"	67-63
ملخص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق (2021-2023)	72-68
آراء الخبراء المختصّين	**90-73**
الاستبانة	81-73
تقرير الجلسة (طاولة حوارية)	91-82

هيئة التحرير

هاشم الركابي رئيس التحرير

رأفت البلداوي مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:
غزوان المنهلاوي
هاشم الحسيني
آرون فان فين

أحمد ضياء سكرتير التحرير

الهيئة الاستشاريّة

د. عادل بديوي
عميد كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

عقيل الأنصاري
خبير متخصص في مجال التطوير الاقتصادي والمصرفي

علي المعموري
باحث متخصص في مجال السياسات العامة

علي مولوي
خبير متخصص في الإصلاح المؤسسي

د. عماد الشيخ داود
أستاذ السياسات العامة - جامعة النهرين

د. نغم حسين نعمة
عميد كلية اقتصاديات الأعمال - جامعة النهرين

الافتتاحيّة: السياسات بديلًا!

هاشم الركابي
رئيس التحرير

- يمكن للسياسات أن تؤسس لحكمٍ وطنيٍّ رشيدٍ، إذ يواجه جميع العراقيين، باختلاف هوياتهم الاثنيّة والدينيّة، ذات التحديات وإن معالجتها تتطلب سياسات تنطلق من الواقع وتنفتح على كلّ أصحاب المصلحة وطروحاتهم المتنوّعة وأن تسعى لتحويل موارد العراق وطاقاته الى رفاه يتّسع مداه لمعظم الفئات المجتمعيّة.

- إنّ التحول نحو السياسات لا يمكن أن يتمّ بطريقة ذاتيّة، إنما يتطلّب جهدًا توعويًا يوضّح أهمّيّة السياسات، وجهدًا بحثيًا يوضّح واقع السياسات والحلول الممكنة وأفضل التجارب في تنفيذ هذه الحلول، وجهدًا ميدانيًا ضاغطًا باتجاه بلورة سياسات عامّة فعّالة.

- لذا يسعى مركز المنصّة عبر مجلّة المنصّة للإسهام في الانتقال نحو السياسات بوصفها بديلًا منهجيًا يعزّز التجربة الديمقراطية في العراق بعيدًا عن السياسة الهوياتيّة، هكذا هدف طموح لا يمكن تحقيقه من خلال الكتابات الفرديّة، بل ينبغي أن يرتكز على جهودٍ توعويّةٍ، بحثيّةٍ، ميدانيّةٍ تعمل على تعزيز فهم سياساتيٍّ لقطاعات مهمّة في الواقع العراقيّ، لامتلاك رؤيةٍ واضحةٍ عن هذه القطاعات من حيث المشكلات، الفاعلين، الحلول، أفضل التجارب الدوليّة/الاقليميّة/المحليّة في تنفيذ الحلول، المؤشرات الرقمية، هكذا فهمُ هو خيارُ للنخب وصنّاع القرار ... لكنه ضرورة لضمان نجاحهم في التصدّي لحلّ هذه المشكلات السياساتيّة، إذ قيل "العامل على غير بصيرةٍ كالسائر على غير طريقٍ، فلا تزيده سرعة السير إلا بعداً." بل كذلك ضرورةُ للشباب، إذ برهنت بعض التجارب السياسيّة للشباب أنهم سرعان ما يقعون في فخّ الشعبويّة والخطاب الهوياتيّ والمناطقيّ.

- القطاع المصرفيّ يمثل خطّ الشروع في الإصلاح، إذ بوجود نظام مصرفيٍّ متطورٍ ومنظمٍ يمكن الحدّ من الفساد، إنهاء تمويل الإرهاب، القضاء على التهرّب الضريبيّ وغيرها من المشكلات الجوهريّة التي تعتري النظام السياسيّ العراقيّ، لذلك كان القطاع المصرفيّ عددًا أوّلًا لمجلّة المنصّة.

- إن العديد من جوانب القطاع المصرفيّ العراقيّ بحاجةٍ إلى مراجعةٍ وتقييم، ومنها الاطار القانونيّ والتنظيميّ بما يضمن الشفافيّة والمسائلة، توجيه القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بضمانة المشاريع، النهوض بالبُنى التحتيّة المصرفيّة بما يضمن فعاليّة الأداء، تعزيز الثقافة الماليّة من خلال التعليم والبرامج التوعويّة بما يعزّز ثقة المواطن ورجال الأعمال بالقطاع المصرفيّ، ولعلّ الأهمّ تشجيع الاستثمار الخارجيّ في القطاع المصرفيّ ممّا يساعد على نقل الخبرات، ورؤوس الأموال، والتقنيات التي تقوّي القطاع المصرفيّ العراقيّ.

- لقد تمّت بالفعل العديد من المشاريع والمحاولات لإصلاح القطاع المصرفيّ، لعلّ منها مشاريع مؤسّسة التمويل الدوليّ في معالجة جزئيّة تمويل المشاريع الصغيرة، لكنّ غياب الاستقرار السياسيّ في بعض الأحيان والأزمات الاقتصادية في أحيان أخرى لم تسمح بجهدٍ مؤسساتيٍّ لإصلاح القطاع المصرفيّ.

- إنّ الاستقرار السياسيّ والأمنيّ الذي يشهده العراق مؤخرًا يمثّل فرصةً لإعادة النظر بالقطاع المصرفيّ وتطويره بما يحقّق أدوارًا ضرورية تنطلق من مكافحة الفساد وتنتهي بتحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ ناجمٍ من اتساع النشاط الاقتصاديّ لا ارتفاع أسعار النفط فحسب.

دور التسهـيـلات الائـتـمـانـيّـة في تمـويـل تـجـارة الـعـراق الدولـيّـة

رؤيـة لإصلاح الخلل البنيويّ في القطاع المصرفيّ العراقيّ

عـقـيـل الأنـصـاريّ

- مـصـرفـيّ وخـبـيـر اقـتـصـاديّ
- حاصل على شـهادة الماجستير في الاقتصاد والـتـجـارة الـدولـيـة مـن جـامـعـة لـنـدن
- يـعـمـل مـنـذ 20 عـام في الـقـطـاع المـالـيّ والمـصـرفـيّ بالمـمـلكة المـتـحـدة

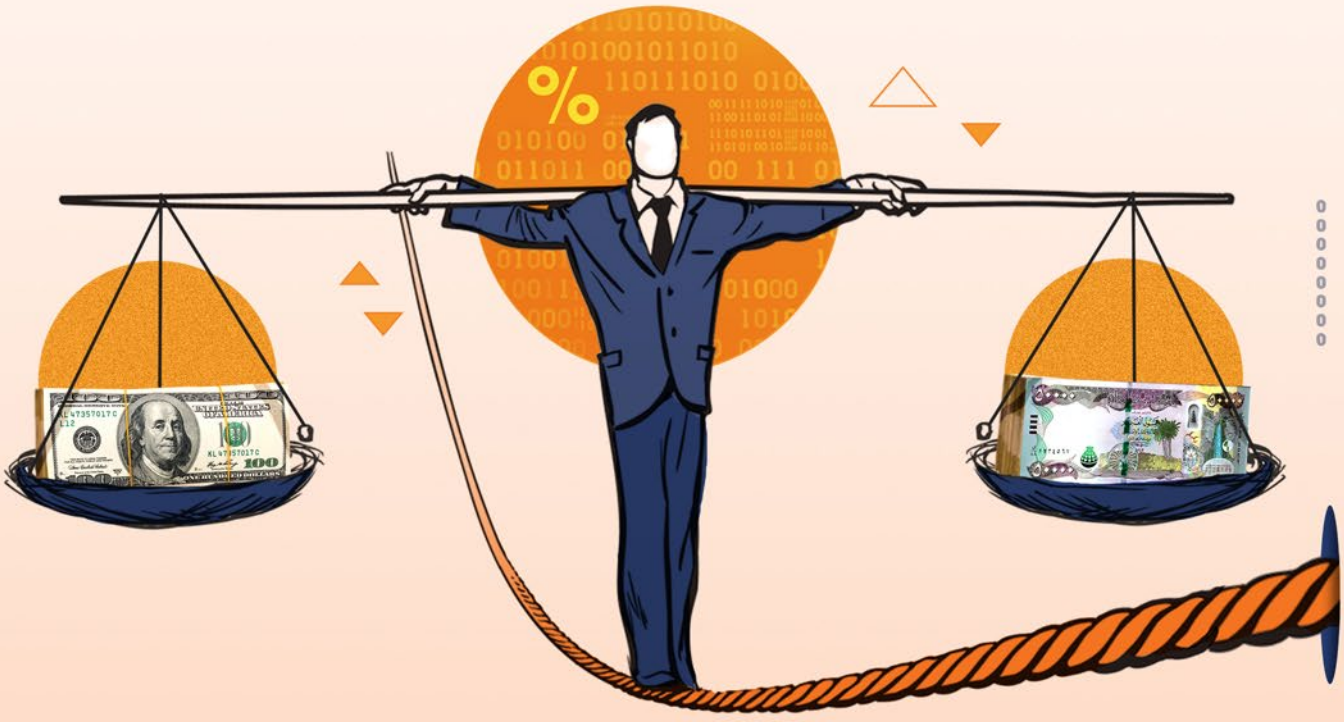

الملّخص التنفيذيّ:

- مرّ العراق خلال السنوات الماضية بأزماتٍ متعددةٍ ظاهرها اقتصاديٌّ ولكن بعد التعمّق بأسباب المشكلة وجذورها يظهر لنا بأنّها ليست اقتصاديةً فقط وإنّما ناتجةُ عن عوامل أخرى متنوّعة منها عوامل سياسيّةُ وإجتماعيّةُ.

- تستعرض هذه الورقة الأزمة الأخيرة المتمثّلة بانخفاض سعر صرف الدينار العراقيّ مقابل الدولار الأميركيّ ممّا انعكس على ارتفاع أسعار السلع في الأسواق وإضعاف القوّة الشرائيّة للمواطن، لتتّخذ على إثرها حكومة السيّد السوداني ثلاثة حزمٍ إصلاحيّةٍ لم يظهر لتاريخ كتابة هذه الورقة آثارها ونتائجها ولكن من الإنصاف القول بأنّها اوقفت التدهور.

- وتطرح هذه الورقة فكرة حلٍّ بنيويٍّ وأساسيٍّ الذي يمثّل النقطة التالية من عملية إصلاح الخلل البنيويّ في القطاع المصرفيّ الا وهو توفير المصارف العراقيّة والعاملة في العراق الخدمات التي تعرف بتسهيلات التبادل التجاريّ، والتي تمثّل مظلّة تحتوي العديد من المنتجات والتسهيلات الائتمانيّة المصرفيّة، ممّا يعود بالفائدة على المستورد والمورّد والمصرف والجهات الرقابيّة والمواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيّة العراقيّة.

- كما إنّ هذه الورقة لم تستهدف الدخول في كلّ تفاصيل العملية التمويليّة لعدم اتّساع المجال لذكرها بل هدفت إلى إعطاء صورةٍ أوليّةٍ للمهتمّين وصنّاع القرار.

المقدّمة:

- بعد سنواتٍ طويلةٍ من الحصار والحروب جاء عام 2003 وهو عام التغيير السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وفتح الاقتصاد العراقيّ أبوابه للتجارة مع دول العالم وكان بداية التحوّل نحو اقتصاد السوق.

- كما سار العالم الخارجيّ خلال تلك الفترة بخطواتٍ كبيرةٍ واعتمد التكنلوجيا الحديثة فضلاً عن الدخول باتّفاقيّات ثنائيّة او مجموعات اقتصاديّة وتشكيل أسواق حرّة ممّا جعل رؤية تقدّم اقتصادات مثل دول الخليج والدول الأسيويّة البعيدة ودول شبه القارّة الهنديّة وتركيا وغيرها واضحة إذا ما قارناها بالاقتصاد العراقيّ.

- الأمر الذي جعل العراق آنذاك بعيدًا عن ركب التطوّر بل خسِر الكثير ممّا كان عليه، أهمّها تطوير القدرات البشريّة واكتساب الخبرات والاطّلاع على تجارب الآخرين للتعلّم منها كما إنّ العراق وبسبب الحصار الاقتصاديّ لم يستطع الحصول على أيّ تكنلوجيا حديثة ممّا جعل كلّ تعاملاته يدويّة وبصورة ورقيّة ولسيت إلكترونيّة.

امّا بعد عام 2003 فقد عانى العراق كثيرًا للخروج الكليّ من بنود العقوبات الدوليّة مثل البند السابع، ثم تخللتها سنوات من حروبٍ متواصلةٍ ضد الإرهاب والاقتتال الطائفيّ إضافة إلى عدم الاستقرار السياسيّ، فواجه الاقتصاد العراقيّ في طريقه للتحوّل إلى الاقتصاد الحرّ ردود فعلٍ متباينةٍ من المجتمع المحليّ بسبب سيطرة الدولة وهيمنتها على الاقتصاد، لتبقى حبيسة الاقتصاد المركزيّ الموجّه الذي تعود جذوره الى الاعتماد الكليّ على الموارد الطبيعيّة واهمّها النفط الذي يشكّل أكثر من (93%) من ايرادات الدولة .

أمّا الحكومات المتعاقبة فقد فتحت أبواب التوظيف وقدّمت تسهيلاتٍ كثيرةً للموظّفين وأصبحت الوظائف الحكوميّة جاذبةً والقطاع الخاصّ طاردًا غير متطوّرٍ ممّا فاقم مصاعب الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبهذا الصدد يعتبر بعض الاقتصاديّين أنّ طريقة التعيينات دون وجود حاجةٍ فعليّةٍ هي أداةٌ حكوميّة لتوزيع الثروات والدخول وتنشيط الاقتصاد المحليّ وتشكيل دورةٍ اقتصاديّةٍ (حسب النظريّة المكنزيّة).

لكن في الحقيقة فإنّ هذه الحلقة كانت وما زالت غير مكتملة بسبب عدم وجود قطاعات اقتصاديّة نشطة (صناعيّة، زراعيّة) ممّا جعل أغلب السلع في الأسواق مستوردة وكانت الأموال تخرج خارج حلقة الاقتصاد العراقيّ ممّا ينعكس سلبًا على الدورة الماليّة .

تمويل التجارة في العراق بعد 2003

فُرضت على العراق قبل عام 2003 عقوباتٌ دوليّةٌ في مجالاتٍ متعدّدةٍ أهمّها القطاع الماليّ، ممّا دفع صنّاع القرار آنذاك إلى إيجاد حلولٍ مؤقّتةٍ وعاجلةٍ مثل فتح نافذةٍ لبيع العملة الأجنبيّة التي كانت تسمّى في بداياتها مزاد العملة فضلًا عن تأسيس المصرف العراقيّ للتجارة (TBI)، وكان يُباع الدولار عن طريق نافذة العملة إلى المستوردين إمّا عن طريق الحوالات أو النقد، هذه الحوالات ومبيعات النقد وإلى أشهر قليلة مضت لم تخضع إلى تدقيقٍ كاملٍ ولم تكن تمتثل بالكامل الى التعليمات والتشريعات الدوليّة، إضافةً إلى ذلك فإنّ بعض المبيعات يُعتقد بأنّها كانت تذهب إلى دولٍ واقعةٍ تحت طائلة العقوبات فضلًا عن كونها وسيلةً لغسيل الأموال وتهريبها.

إنّ هذا الخلل الحاصل شكّل تحدّيًا كبيرًا لأصحاب القرار، يتمثّل هذا التحدي بطريقة تنظيم العملية المصرفيّة والتحويلات بالاعتماد على القطاع المصرفيّ المحليّ والالتزام بالتعليمات والقوانين الدوليّة وأهمّها قوانين مكافحة غسل الأموال وقوانين مكافحة تمويل الإرهاب.

- فضلًا عن الامتثال والالتزام بالعقوبات المفروضة على الدول التي منها سوريا وايران والواقعتان على حدود العراق الشرقيّة والغربيّة، وبعد التعاون مع الجهات والمنظّمات الدوليّة بدأ العراق بتطوير أنظمته وأدخل المنصّة الألكترونيّة عام 2022 إلى حيز التنفيذ وربطها بنظام SWIFT بشكلٍ كاملٍ دون وجود وسيطٍ، لتكون المنصّة مسؤولة عن تدقيق طلبات الحوالات ومبيعات النقد.

وخلال الفترة ذاتها اتّخذت الحكومة العراقيّة وبالتعاون مع البنك المركزيّ العراقيّ ثلاثة حزمٍ من التعليمات والقرارات للمساعدة في التحوّل التدريجيّ والتوجّه إلى استخدام المنصّة ومحاولة تحويل تمويل عمليات الاستيراد والتجارة إلى القطاع المصرفيّ بدلًا عن القطاع الموازي.

إن هذه الورقة ليست بصدد استعراض الآليّات الحالية وانتقادها أو الثناء عليها بل تهدف إلى تقديم اقتراحًا للمرحلة التالية في عملية التحول والتطوير المصرفيّ بناءً على أسلوب تمويل التجارة الخارجيّة في كثيرٍ من دول العالم.

تمويل التجارة الدوليّة

- اعتمدت التجارة الدوليّة القائمة بالأساس على نظرية الاقتصاديّ الاسكتلنديّ آدم سميث ونظريته الأفضليّة التنافسيّة المطلقة وهي أن يختصّ بلدُ ما بنوعٍ من الخدمات أو البضائع ويقايضها مع الآخر، على سبيل المثال فإنّ العراق يصدّر المشتقّات النفطيّة إلى الصين ويستورد مقابلها سلعًا استهلاكيّة متنوّعة، ومع التطوّر الذي لحق الثورة الصناعيّة بعد عام 1840 بدأت اقتصادات العالم تتنوّع بانتاجيّتها وخدماتها، وبتوسّع التجارة الدوليّة وتطوّر العمل المصرفيّ من القروض فقط إلى الضمانات, بدأت البنوك العالميّة ومن ضمنها مصرف (Midland Bank) البريطانيّ بتوفير بعض تلك الخدمات للتجار والمستوردين البريطانيّين من الهند واليابان وذلك لتطوّر الحاجة إلى توفير السيولة والضمانات والابتعاد عن المخاطر، وبما أنّ التجارة بكلّ أشكالها تحيطها العديد من المخاطر وخصوصًا التجارة الدوليّة على عكس التجارة المحلّيّة التي يكون فيها عامل الثقة أكبر، أصبح المستورد يبحث عن ضمان لأمواله لأنّه ليس على يقينٍ من قدرة المورّد على إنتاج وإيصال البضاعة فضلاً عن حاجة المستورد إلى المحافظة على السيولة النقديّة خصوصًا وإنّ عمليات الاستيراد تستغرق وقتًا طويلًا قد يتجاوز الـ (180) يومًا.

أمّا المورّد فهو بحاجة إلى ضمانٍ للحصول على أمواله وكذلك إلزام المشتري بشراء البضاعة بعد إكمال إنتاجها إضافة إلى حاجته للسيولة الماليّة، فكان دور المصارف فعّالاً ليكون الوسيط الذي يقلّل من المخاطر ويعطي الضمانات، فضلاً عن كونه عاملاً مهّماً لتطوير القطاع المصرفيّ، وكما مبينّ في الشكل (1)، الذي يمثّل حركة النقد.

شكل (1) حركة النقد وضماناتها

المصدر: من إعداد الباحث

- لقد مرّت هذه التجربة بتطوّراتٍ كثيرةٍ كان أساسها المساهمة في التجارة الدوليّة والاستجابة للحاجات المتجدّدة للمتعاملين وبعد ما يقارب القرن والنصف أصبحت المصارف في بريطانيا ودول العالم الأخرى تقدّم منتجات وخدمات تكميليّة تحت مظلّة التسهيلات الائتمانيّة (Trade facilities)، والجدول أدناه يمثّل عيّنة من أكثر المنتجات المصرفيّة استخدامًا.

منتجات التسهيلات الائتمانيّة	إسم المنتج باللغة الانكليزيّة
خطابات الضمان	Letter of Credit
خطاب ضمانٍ مساندُ	Stand by Letter of Credit
قرض استيرادٍ محددُ	Import Loan
قرض استيرادٍ مفتوحُ	Open Book Trade Loan
قرض دفعٍ لأجل الاستيراد -مقدّم	Advance Trade Loan Payments
قرضُ لأجل الاستيراد عند الشحن	On Shipment Loan
قرضُ لأجل الاستيراد عند استلام البضاعة	On Receive Trade Loan
تسهيلاتُ مفتوحةُ	Revolving Facility

جدول (1) منتجات التسهيلات الائتمانيّة

المصدر: من إعداد الباحث

- لقد اكتسبت هذه المنتجات المصرفيّة أهمّيتّها كونها توفر الضمانات لجميع الأطراف (المورّد والمستورد والمصرف) لكنها في السنوات الأخيرة تحوّلت من أداةٍ تمويليّةٍ للتجارة فقط إلى أداةٍ للرقابة والسيطرة وتطبيق القوانين والتعليمات خصوصًا ما يتعلّق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

آليّة عمل التسهيلات الائتمانيّة

- توفّر الكثير من الشركات الصغرى والمتوسّطة بضائعها تامّة الصنع أو تلك المواد الأوّليّة الداخلة في عملية الإنتاج من دولٍ مختلفةٍ ولكي تقلّل هذه الشركات من المخاطر المذكورة آنفًا فإنّها تتوجّه إلى المصارف للاستفادة من التسهيلات الاعتماديّة والمنتجات المصرفيّة كما مبيّن في الجدول (1)، أمّا المصارف فتقدّم المنتجات المصرفيّة حسب حجم الشركة كما عرفها الاتّحاد الأوربيّ وخصوصًا للشركات المتوسّطة والصغيرة (SME) وهذا التصنيف له عدّة أسبابٍ لسنا بصدد ذكرها.

تصنيف الشركات	عدد الموظّفين	الإيرادات السنويّة (يورو)
الشركات المتوسّطة	<250	50M
الصغيرة	<50	10M
بالغة الصغر	<10	2M

جدول (2) تصنيف الشركات حسب تعريف الاتحاد الأوربي

المصدر: من إعداد الباحث

إنّ المصرف بعد قيامه بتصنيف الشركة وفق ما ورد في الجدول آنفًا يقوم بتخصيص مدير حسابٍ للشركة (Portfolio Manager) يكمن دوره في:

- معرفة آليّة عمل الشركة ومعرفة احتياجاتها وتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفيّة .
- تقديم الضمانات للزبون .
- تخصيص مبلغٍ محددٍ مدروسٍ بعد معرفة حجم الاستيرادات السنويّة .
- تقديم فاتورة الزبون إلى مكتب مدير الحساب ليقوم ببقيّة الإجراءات .
- تسهيل عملية دفع المصرف للمبلغ المطلوب بحسب العملة المتّفق عليها .
- استلام البضاعة في المخازن .
- بيع البضاعة للزبون .
- استلام الإيرادات .
- دفع القرض أو التسهيلات بالعملة المحلّيّة .

تمويل التجارة الدوليّة المقترح في العراق

- إنّ الشائع في العراق من التسهيلات الائتمانيّة هي خطابات الضمان فقط ويعود ذلك لأسبابٍ كثيرةٍ أهمّها:
  - عدم توفّر المنتجات المصرفيّة اللازمة لتمويل التجارة من قبل المصارف .
  - ضعف ثقة المستورد في القطاع المصرفيّ .

- ولتجاوز ذلك فإنّ على المصارف أن تقوم بمجموعة خطوات تبدأ من :

1. تقسيم الحسابات المصرفيّة للشركات وتصنيفها حسب حجمها من خلال معياري عدد الموظّفين والايرادات السنويّة وبالاستعانة بتصنيف الشركات حسب ما عرّفها الاتّحاد الأوربيّ ولخصوصيّة الحالة العراقيّة نقترح أن يتّم تصنيف الشركات حسب الجدول الآتي :

تصنيف الشركات	عدد الموظّفين	الإيرادات السنويّة
الشركات المتوسّطة	<500	$15M<
الصغيرة	<250	$5M<
بالغة الصغر	<100	$500k<

جدول (3) مقترح تصنيف الشركات العراقيّة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على آليّة تصنيف الاتحّاد الاوُربيّ للشركات

2. قيام المصارف بإنشاء أقسامٍ تجاريّةٍ لإدارة حسابات الشركات حسب تصنيفها كما اقترحت الورقة أعلاه في الجدول (3) أعلاه.

3. إنشاء محفظة حساباتٍ حسب حجم الشركة والقطاع الذي تعمل به.

4. تعيين مديرٍ لكلّ محفظةٍ ليكون مديرًا لحساب الشركات على أن لا يتجاوز عدد الشركات في كلّ محفظة (25) شركةً ليتسنّى لمدير المحفظة التعامل بقربٍ مع الشركات ويكون هو المسؤول المباشر عن تحديث بياناتها ومساعدتها على النموّ وتسهيل تعاملها اليوميّ مع المصرف (Portfolio Manager).

ويكون مدير الحساب هنا صلة الوصل بين الشركة وقسم المدفوعات في البنك الذي بدوره يكون نقطة التواصل مع المنصّة في البنك المركزيّ .

دور الدولة في تمويل التجارة الدوليّة

- ليس لمؤسّسات الدولة ما عدا البنك المركزيّ العراقيّ والمصارف الحكوميّة دورُ مباشرُ في تمويل التجارة الدوليّة، إلّا إنّه يقع على عاتق الدولة توفير البُنى التحتيّة اللازمة التي تساعد وتسّهل عمل المصارف لتقديم أفضل الخدمات لزبائنها وتكون هذه البُنى التحتيّة بُنىً مخفيّةً غير ظاهرة وظيفتها دعم عمليات التمويل من خلال توفير المعلومات وتنظيم الأوضاع القانونيّة للشركات والتجّار، فضلًا عن كونهم حلقةً رقابيّةً وسيطةً تراقب مدى التزام زبائن المصارف والمستفيدين من عمليات التمويل بالقوانين والأنظمة والتعليمات وكما مبيّن في الجدول (4).

البُنى التحتيّة غير الظاهرة	دورها
التعريف الالكترونيّ	تقوم دائرة الأحوال المدنيّة باعطاء الرخصة للمصارف للتأكّد من الأفراد عبر القيد الالكترونيّ من دون الحاجة لإبراز مستمسكات الزبون وصحّة صدورها.
مسجّل الشركات	إعطاء الرخصة للمصارف للتأكّد من سجّل الشركة.
دائرة الضريبة	ترخيص المصارف وكذلك دائرة الضريبة للتأكّد من أنّ الأفراد أو المؤسسات غير متهرّبين ضريبيًا.
السجلّ العقاريّ	إعطاء الرخصة للمصارف بالوصول إلى السجلّ العقاريّ، لمعرفة المالك وكذلك إذا كان هناك أيّ حجزٍ على العقار.
هيأة التصنيف الإئتمانيّ	ربط جميع المؤسّسات التي توفر الائتمان مقابل الخدمات، مثل دوائر الماء، الكهرباء، الهاتف النقال، المصارف، لاعلام الهيئة عن الحالة الائتمانية للفرد أو المؤسسة.

جدول (4) البُنى التحتيّة للدولة

المصدر: عقيل الأنصاريّ، مدخلُ لتطوير القطاع المصرفيّ ورقةُ منشورةُ على موقع مركز البيدر للدراسات والتخطيط،2022

- إنّ توفير هذه البُنى التحتيّة الأساسيّة والتي يتوفّر بعضها أساسًا لكنّها ما زالت غير مرتبطة بالنظام المصرفيّ العراقيّ سوف يسهّل عمل القطاع المصرفيّ بشكلٍ حيويٍ وحقيقيٍّ ويساعد على الانتقال نحو تسيير التمويلات دون الحاجة إلى نافذة عملة أجنبيّةٍ بطريقتها الحاليّة التي رافقتها الكثير من المشكلات.

- كذلك فإنّ على الدولة تسهيل تسجيل الشركات عند مسجّل الشركات بالإضافة إلى تسهيل وتبسيط التشريعات.

- من جانبٍ آخر تحدثت دراساتُ كثيرةٌ كان أهمُها دراسة البنك الدوليّ عن العراق والمقدّمة عام 2011 عن إيجاد سوق للعملات الأجنبيّة ليكون بديلًا عن نافذة العملة وبذلك يتمّ ربط المصارف بتلك السوق, إذ لا يختلف الكثير من المصرفيّين على أهمّيّة إيجاد سوق العملات (FX Market).

- إنّ هذه الورقة تطرح فكرة عدم وجود حاجة لذلك من خلال الاعتماد على المنتجات والتسهيلات الائتمانيّة لأنّها بالنتيجة مرتبطةُ بالسعر الرسميّ عبر البنك المركزيّ العراقيّ ونافذة العملة, وبذلك فإنّه من المتوقّع أن تأخذ المنصّة الجديدة دور نافذة العملة تدريجيًا.

- إن قيام القطاع المصرفيّ بتقديم وتوفير المنتجات والاعتمادات للشركات, لا يكتمل دون العمل على بناء الثقة بين القطاع المصرفيّ والتاجر لأهمّيّة عامل الثقة لجميع الأطراف المتعاملة.

شكل (2) الأطراف المستفيدون من استخدام
منتجات التسهيلات الائتمانيّة والفوائد المتوقّعة منها

المصدر: من إعداد الباحث

الخاتمة

لقد اسهبت هذه الورقة في استعراض تاريخ الأزمة الماليّة في العراق وأسباب تخلّف وتراجع القطاع المصرفيّ لإيمان الباحث بأنّ فهم أسباب وجذور المشكلة هو ما يحدّد طريقة التفكير وأسلوب إدارة الأزمة ليوفّر فرصًا لطرح الحلول المناسبة كما إنّ هذه الورقة لا تدّعي أنّ هذا المقترح هو الحلّ الوحيد للأزمة الماليّة والمصرفيّة العراقيّة ولكنّه يمثّل بناء أساسٍ متينٍ لحلّ الأزمة الأكبر وخصوصًا أنّ العراق بلدُ مستوردُ لمعظم احتياجاته اليوميّة وما يعكسه ذلك على الشريحة الأوسع من المواطنين .

المراجع

• European commission. (2011). SME definition. [Online]. EU. Available at: https://single-market-economy.ec.europa.eu/smes/sme-definition_en [Accessed 04 May 2023].

• Nasr Sahar. 2011. Republic of Iraq: Financial Sector Review. World Bank Washington DC. © World Bank.

• Smith, Adam. (1776). Wealth of Nation. London: London. p.16.

عقيل الأنصاريّ، مدخلُ لتطوير القطاع المصرفيّ في العراق، المعرفة والبُنى التحتيّة ورقةُ منشورةُ على موقع مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2022 .

أحمد طبقجلي، حمزة الشديديّ، محمّد الوائليّ، مرسين الشمريّ توسيع الوصول إلى المصارف في العراق: التحدّيات وطرق الإصلاح، تقريرُ منشورُ على موقع معهد الدراسات الاقليميّة والدوليّة " I R I S ".

تقييـم كفاءة أداء القطاع المصرفيّ الحكوميّ

بالتركيز على مصارف الرافدين والرشـيد والعراقيّ للتجارة

د. مصطفى محـمّـد إبراهـيـم

- باحــث في الشأن الاقتصاديّ والمصرفيّ
- حاصــل علــى شــهادة الدكتــوراه فــي العلـوم الماليـة والمصرفيـة مـن جامعة البصرة

ملخصٌ تنفيذيٌ:

- يشكل القطاع المصرفيّ الحكوميّ النسبة الاكبر من موجودات وودائع وائتمان واستثمارات القطاع المصرفيّ، ممّا ادّى الى اختلال في هيكل المنافسة بينه وبين القطاع المصرفيّ الخاصّ، ولأهمّيّة المصارف الحكوميّة ولنشاطها المصرفيّ الواسع فإن أيّ خطوةٍ لإصلاح الاقتصاد وإصلاح القطاع المصرفيّ تبدأ من إجراء إصلاحات هيكليّة مهمّة لهذه المصارف، وإحدى أهمّ طرق هذه الإصلاحات هو إجراء تقييم لكفاءة هذه المصارف، من خلال مجموعةٍ من مؤشرات الأداء المصرفيّ.

- ناقشت الورقة إصلاح القطاع المصرفيّ الحكوميّ بالتركيز على كلٍّ من مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقيّ للتجارة، على اعتبار أنّ هذه المصارف هي المصارف الأكثر تركزًا بالأنشطة والموجودات والودائع والائتمان والاستثمارات، وتمّ ذلك من خلال تحليل واقع القطاع المصرفيّ للفترة (2010-2022) بالاعتماد على أربعة مؤشرات رئيسيّةٍ وهي كلّ من مؤشر رأس المال ومؤشر الربحيّة المصرفيّة ومؤشر العائد على الاستثمار ومعدّل توظيف الأموال، كما بيّنت الورقة أهمّيّة إجراء هيكلةٍ للمصارف الحكوميّة والأسباب التي تدعو إلى إجرائها، فضلًا عن مبررات إجرائها وماهيّة النتائج المتوقّعة من إجراء هذه الهيكلة

- وقد أوصت الورقة بمجموعةٍ من التوصيات أهمّها وجوب الاستفادة من التحليل الماليّ في عملية مكافحة الفساد الإداريّ والماليّ من خلال استخدام أدوات التحليل الماليّ المختلفة التي مرَّ ذكرها، والتي يمكنها كشف التجاوزات عن طريق موازنة تكاليف أداء الوحدة الاقتصادية المدروسة مع أداءٍ مماثلٍ لوحداتٍ اقتصاديّةٍ منافسةٍ

- أو المقارنة مع وحداتٍ أخرى تعمل ضمن المجال نفسه سواء أكان مصرفيّ أم صناعيّ أم تجاريّ، ومن ثَمّ تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها، فضلاً عن تشجيع المشاركة وتبادل القيادات المصرفيةّ بين القطاع المصرفيّ العامّ من أجل زيادة الثقة بين عموم المصرفيّين وتنمية الدافع الوطنيّ بينهم، وتوضيح مدى حاجة الاقتصاد العراقيّ في مثل هذه المرحلة لمثل هذه المشاركة على اعتبارهم النخبة الفعّالة التي توفّر القوّة الدافعة في إدارة الاقتصاد الوطنيّ فضلاً عن العمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف العامّة والسعي نحو التطوّر التكنولوجيّ لهذه المصارف بما يتلاءم مع تطوّر أسواق المال وشدّة المنافسة عالميًا بين المصارف.

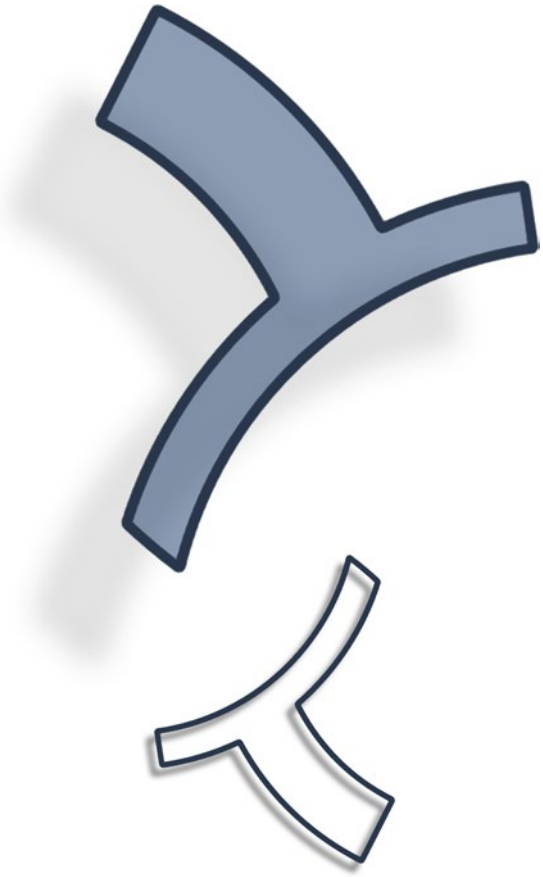

تحليل واقع المصارف الحكوميّة التجاريّة في العراق

- يتطلّب تحليل واقع المصارف الحكومية التجارية في العراق مجموعة مؤشراتٍ قابلةٍ للقياس، وفي قطاع المصارف هنالك مجموعة مؤشّراتٍ ثابتةٍ لقياس فاعلية المصرف بغضّ النظر عن طبيعة عمل المصرف ومن هذه المؤشرات:

أولاً: مؤشّر رأس المال

- يقيس مؤشّر رأس المال مدى قدرة رأس مال المصرف في تمويل موجوداته، وقد تمّ تحليل عينّة البحث بعد استخراج مجموع رأس المال لكلّ مصرفٍ خلال هذه المدّة واستخراج الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ، ويبيّن جدول (1) وجود اختلاف في رأس المال ما بين المصارف الحكومية، إذ إن رأس مال المصرف العراقيّ للتجارة كان الأكبر، ويعزى ذلك الى التوسّع في العمليات المصرفيّة التي يقوم بها فضلًا عن التطوّر التكنولوجيّ لدى المصرف حيث بدأ براس مال (500) مليون دينار في عام 2010، ثم ارتفع الى (3.5) ترليون دينار في عام 2022 وبمعدّلٍ بلغ (2.02%) وانحرافٍ معياريٍّ بلغ (1.17%) مقارنةً بمصرفيّ الرافدين والرشيد، ممّا يعني قوّة رأس مال المصرف والتي تمكنه من منح ائتمانات نقديّة وتعهديّة، فضلًا عن جذب الودائع والاستثمار بها، ومن الجدير بالذكر أن المصرف يمتاز بسمعةٍ مصرفيّةٍ جيدةٍ ومتانةٍ ماليّةٍ عاليةٍ وذات ثقةٍ لدى الزبائن. أمّا مصرفيّ الرافدين والرشيد فقد بلغ رأس مالهما خلال عام 2010 (25) مليار و (2) مليار وارتفع خلال عام 2022 إلى (226) مليار و (50) مليار على التوالي، وهي أرقامٌ منخفضةً إذا ما قارنّاها بحجم نشاط المصرفين وعدد فروعهما.

جدول (1) رأس مال المصارف عينّة البحث للمدّة (2010-2022) مليون دينار

السنة/المصرف	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	المصرف العراقيّ للتجارة
2010	25000	2000	500000
2011	25000	2000	500000
2012	25000	2000	1000000
2013	25000	2000	1000000
2014	126000	50000	1000000
2015	126000	50000	1750000
2016	126000	50000	1750000
2017	126000	50000	2750000
2018	126000	50000	2750000
2019	226000	50000	2750000
2020	226000	50000	3546000
2021	226000	50000	3546000
2022	226000	50000	3546000
المجموع	1634000	458000	26388000
الوسط الحسابيّ	125692.3	35230.77	2029846
الانحراف المعياريّ	82058.3	23058.45	1171583

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائيّة السنويّة.

شكل (1) رأس مال المصارف الحكوميّة عينّة البحث للمدة (2010-2022)

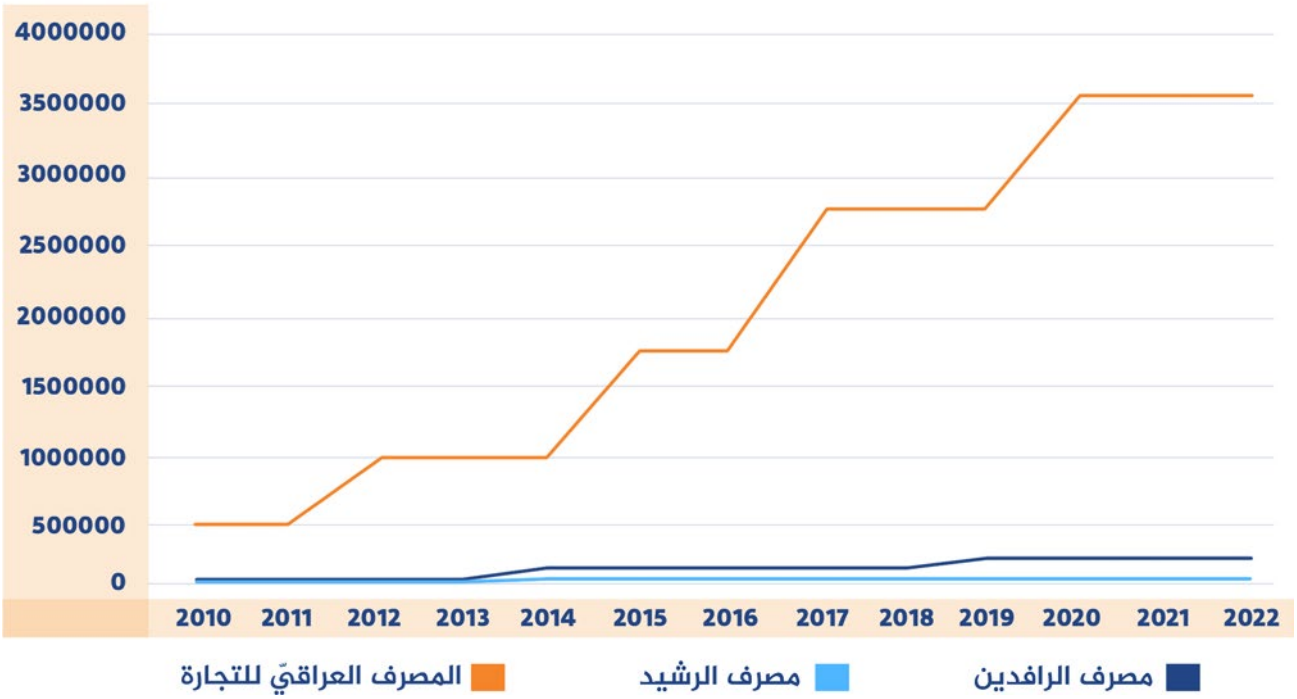

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ثانيًا:مؤشّر الربحيّة المصرفيّة:

- يتمّ قياس هذا المؤشّر استنادًا لنسبتين:

1.معدّل العائد على الموجودات (ROA):

يبيّن هذا المؤشّر قدرة وكفاءة المصرف على توليد الأرباح من خلال استثمار كلّ موجودٍ من الموجودات في جوانب الاستثمار المختلفة، وإن العلاقة بين صافي الربح واجماليّ الموجودات علاقة طرديّة فكلمّا ارتفع صافي الربح ادّى إلى ارتفاع الموجودات ممّا يحقّق عوائد استثماريّة أكثر والعكس صحيح، ويقيس هذا المؤشر مقدار الأرباح المكتسبة لكلّ وحدةٍ نقديّةٍ (الدينار كوحدةٍ نقديّةٍ في العراق) أو أيّ عملةٍ أخرى من الموجودات. ونلحظ من جدول (2) إن أعلى نسبةٍ حققّها مصرف الرافدين هي (0.98%) في عام 2017 ويُعزى ذلك الى زيادة ايرادات المصرف على مصروفاته، فضلًا عن تحقيقه عائدً استثماريًّا بنسبة (10%) من نفس العام.

- وتعرض المصرف إلى خسارةٍ للأعوام (2010، 2011) ويُعزى ذلك الى ضعف السياسة الائتمانيّة والاستثماريّة للمصرف باتجّاه توظيف موجوداته النقديّة في فرصٍ استثماريّةٍ مربحةٍ، ومن الجانب الآخر نجد أن مصرف الرشيد حقّق ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة هذا المؤشّر وكانت أعلى نسبةٍ هي (0.40%) في عام 2010 ويُعزى ذلك إلى الاستثمار الصحيح في هذا المؤشّر.

وبنفس الاتجّاه نجد أنّ المصرف العراقيّ للتجارة كان بارتفاع وبلغ أعلى معدلٍ عائدٍ للموجودات في عام 2016 بنسبة (2.30%) ويُعزى ذلك إلى نموّ الموجودات بفضل نموّ صافي الأرباح. ومع ذلك نجد هذا المؤشّر كان منخفضًا طيلة مدّة الدراسة، وهذا يعني أنّ المصارف عيّنة البحث ليست لديها القابليّة الكبيرة على توليد الأرباح من استثمارها الحقيقيّ في موجوداتها.

جدول (2) معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة البحث للمدة (2010-2022)

السنة/المصرف	الرافدين (%)	الرشيد (%)	العراقيّ للتجارة (%)
2010	(0.005)	0.40	0.92
2011	(0.07)	0.03	0.96
2012	0.3	0.25	0.97
2013	0.29	0.29	0.99
2014	0.34	0.20	1.08
2015	0.32	0.07	0.53
2016	0.34	0.34	2.30
2017	0.98	0.19	1.88
2018	0.78	0.22	0.85
2019	0.76	0.04	1.93
2020	0.83	0.09	1.34
2021	0.78	0.07	0.75
2022	0.83	0.09	0.88
المجموع	6.63	2.28	15.38
الوسط الحسابي	0.51	0.18	1.18
الانحراف المعياري	0.33	0.12	0.53

المصدر: التقرير السنويّ للمصارف عيّنة البحث، (2010-2022).

شكل (2) معدّل العائد على الموجودات للمصارف الحكوميّة (2010-2022)

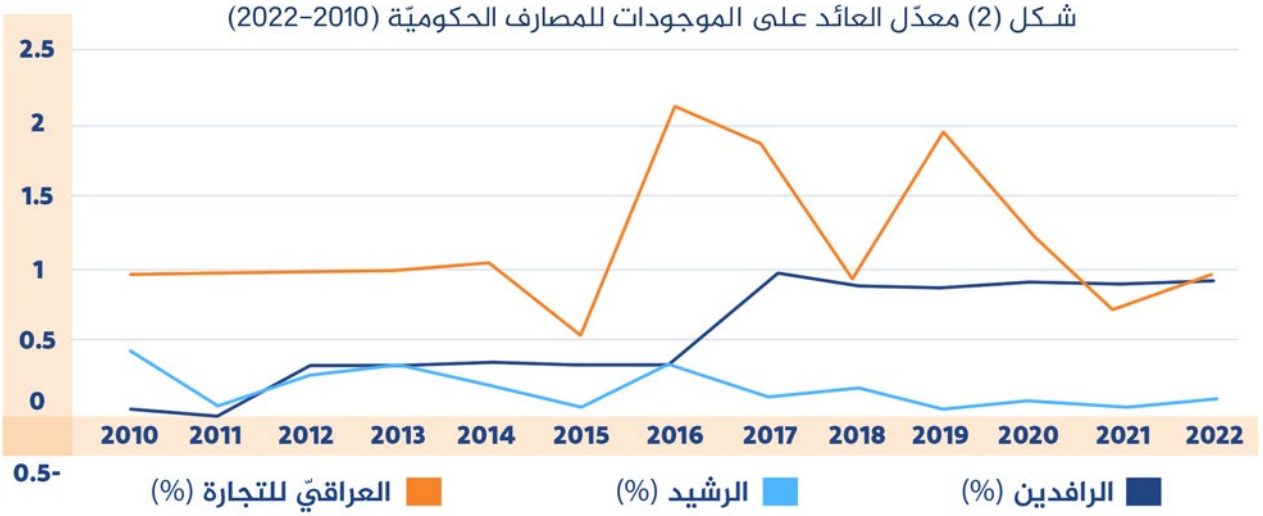

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

2. معدل العائد على حق الملكيّة (ROE):

- يحظى هذا المؤشّر باهتمام كبيرٍ من قبل إدارات المصارف كونه يعكس مدى تحقيق الأهداف، فهو معيارُ لتعظيم الثروة إضافةً إلى كونه مؤشرًا للنمو والتطوير، فإذا كان هذا المؤشّر مرتفعًا فيدلّ على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف. ونلحظ من جدول (3) أن نسب مصرف الرافدين كانت متذبذبةً في البداية ثم عاودت الأرباح لترتفع تدريجياً وصولاً الى عام 2022، وتدّل على كفاءة المصرف في تحقيق عائدٍ من خلال حقّ الملكيّة التي يمتلكها بشكلٍ كبيرٍ، ومن جهة أخرى نجد أنّ مصرف الرشيد بدأ بالنمو التدريجيّ وتذبذب نسب معدّل العائد على حقّ الملكيّة ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نموّ صافي الأرباح بشكل يفوق النموّ في حقّ الملكيّة من خلال نمو احتياطيات المصرف، أمّا المصرف العراقيّ للتجارة فبدأت نسبة هذا المؤشّر بالانخفاض ثم ارتفعت تدريجيًا إلى أنّ وصلت في عام 2022 إلى نسبة (0.09%)

- ويُعزى ذلك إلى التباين الحاصل في كلٍّ من صافي الربح وحقّ الملكيّة إذ إن الزيادة في نموّ صافي الربح يقابلها ثباتُ او نموٌّ في حقّ الملكيّة كما إن أغلب تعاملاته لتغطية استيرادات (اعتمادات-خطابات ضمان) فضلاً عن قلة عدد زبائنه مقارنة بزبائن مصرفي الرافدين والرشيد، ممّا يدلّ من ذلك إلى أنّ مصرفي الرافدين والرشيد كانا الأفضل مقارنةً مع المصرف العراقيّ للتجارة في تطوّر هذا المؤشّر، إلّا أنّ متوسط النسبة المئويّة لجميع المصارف كانت منخفضةً وهو مؤشّرٌ غير جيدٍ على كفاءة المصارف الثلاثة في قرارات الاستثمار لأموالهم في تحقيق العائد المطلوب.

جدول (3) معدّل العائد على حقّ الملكيّة (ROE) للمصارف عيّنة البحث للمدة (2010-2022)

السنة/المصرف	الرافدين (%)	الرشيد (%)	العراقيّ للتجارة (%)
2010	0.16	0.31	0.01
2011	0.05	0.29	0.03
2012	0.80	0.72	0.09
2013	0.93	0.81	0.10
2014	0.97	0.83	0.12
2015	0.91	0.58	0.04
2016	0.94	0.67	0.14
2017	0.98	0.69	0.11
2018	1.12	0.88	0.05
2019	1.18	1.07	0.15
2020	1.23	1.14	0.11
2021	1.01	1.11	0.06
2022	1.13	1.29	0.09
المجموع	11.41	10.39	1.1
الوسط الحسابي	0.87	0.79	0.08
الانحراف المعياري	0.36	0.30	0.04

المصدر: التقرير السنويّ للمصارف عيّنة البحث، (2010-2022).

شكل (3) معدّل العائد على حقّ الملكيّة للمصارف الحكوميّة (2010-2022)

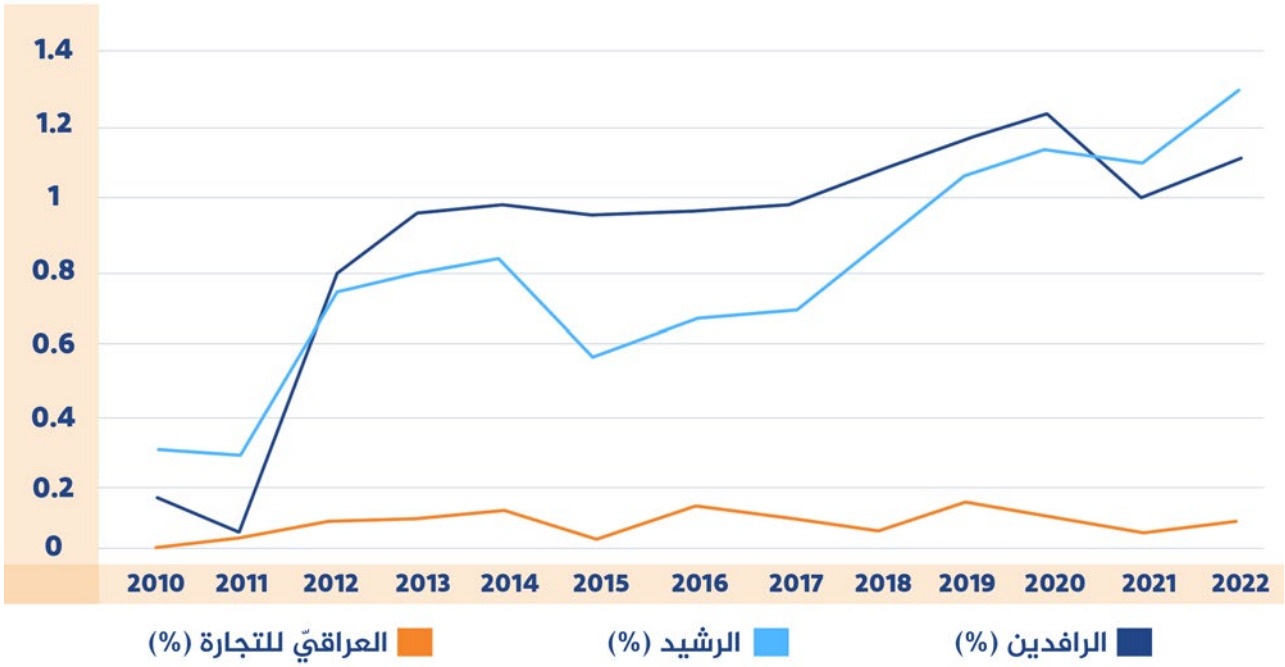

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

ثالثًا: معدّل العائد على الاستثمار (ROI):

- ويوضح هذا المؤشر العلاقة بين الأموال المستثمرة ومعدل العائد الذي ينتج عن تلك الأموال المستثمرة. إذ بلغ اعلى معدل عائد حققه مصرف الرافدين على استثماراته في عام 2010 بنسبة (5.1%) وهو معدّل مقبول نتيجة الوضع الاقتصاديّ في البلد وانعكاسه على الاستثمار المصرفيّ، امّا مصرف الرشيد فبلغت أعلى نسبةٍ لعائد الاستثمار (3.7%) في عام 2018 بعد الانخفاض الذي تعرض له في عام 2013 ويُعزى ذلك إلى الخسارة التي لحقت بالمصرف نتيجةً تأخّر المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها وعدم السداد وفق الشروط المتّفق عليها وقصور التدفّقات النقديّة الداخلة إلى المصرف.
- بعد ذلك ارتفعت تدريجيا نسب العوائد على الاستثمار، أمّا المصرف العراقيّ للتجارة كانت أعلى نسبةٍ للعائد في عام 2013 بنسبة (0.91%) لما حقّق المصرف من عوائد نتيجة استثماراته الداخليّة والخارجيّة والتي تحقّق استقرارًا ماليًّا للمصرف. ونجد أيضا هناك ثمّة علاقة طرديّة بين مؤشّر العائد على الاستثمار ومؤشّرات الربحيّة (معدّل العائد على الموجودات، معدّل العائد على حقوق الملكيّة)، إذ إنّ ارتفاع معدّل العائد على الاستثمار أدّى إلى ارتفاع مؤشّر الربحيّة في المصارف عيّنة البحث كما تمّ ايضاحه في الجداول السابقة.

جدول (4) معدّل العائد على الاستثمار (ROI) للمصارف عيّنة البحث للمدّة (2010-2022)

السنة/المصرف	الرافدين (%)	الرشيد (%)	العراقيّ للتجارة (%)
2010	5.1	0.8	0.77
2011	1.6	1.7	0.84
2012	1.0	1.2	0.86
2013	2.1	1.2	0.91
2014	1.3	1.5	0.18
2015	2.1	1.0	0.12
2016	2.4	3.2	0.14
2017	3.4	1.7	0.18
2018	2.3	3.7	0.12
2019	3.7	2.9	0.13
2020	4.2	3.5	0.14
2021	3.3	2.9	0.08
2022	3.9	2.19	0.10
المجموع	36.4	27.49	4.57
الوسط الحسابيّ	2.8	2.11	0.35
الانحراف المعياريّ	1.23	1.01	0.34

المصدر: التقرير السنويّ للمصارف عيّنة البحث، (2010-2022).

شكل (4) معدّل العائد على الاستثمار للمصارف الحكوميّة (2010-2022)

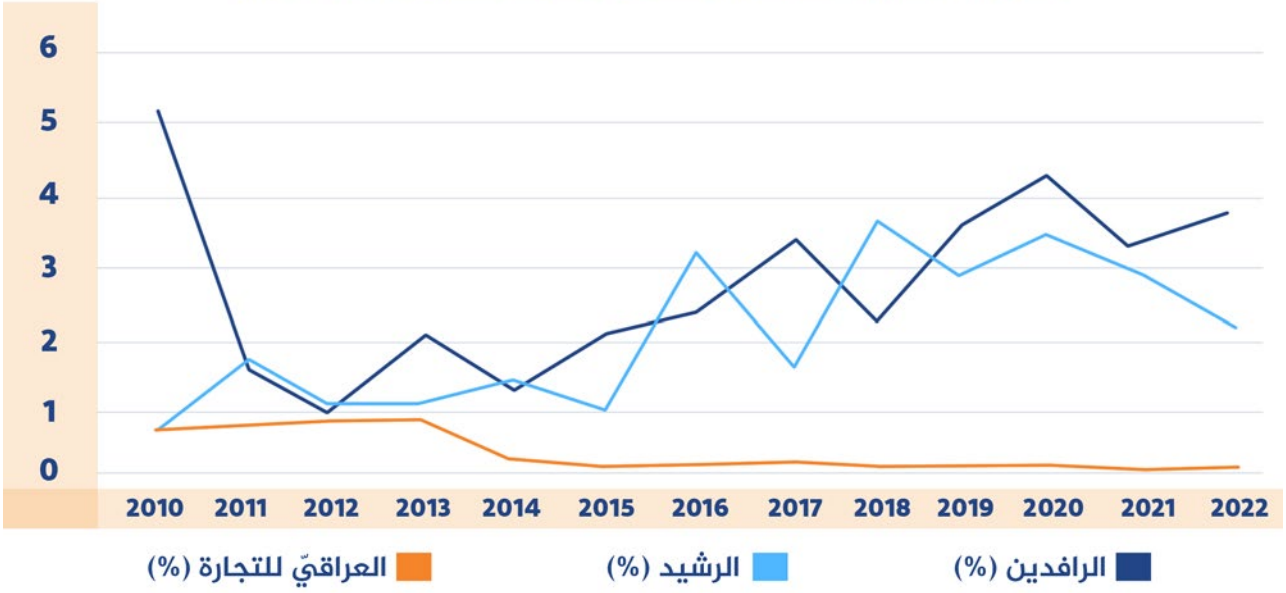

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

رابعًا: معدّل توظيف الأموال (FER):

- يعبّر هذا المؤشّر عن العلاقة بين القروض والسلف التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجماليّ الودائع. يوضّح جدول (5) معدّل توظيف الأموال للمصارف عيّنة البحث وللمدّة المبحوثة، إذ بلغت أعلى نسبةٍ لمصرف الرافدين في عام 2013 بنسبة (49.1%).

- ويُعزى ذلك إلى منح القروض النقديّة الكبيرة مقابل المبلغ المخصّص للقروض والسلف، أمّا مصرف الرشيد كانت أعلى نسبةٍ لنفس المؤشّر هي (44.9%) في عام 2015 نتيجة التزام الزبائن باتّجاه المصرف في تسديد أقساط القروض والسلف،

- أمّا المصرف العراقيّ للتجارة فكانت أعلى نسبةٍ في عام 2014 بنسبة (73.4%) نتيجة التوسّع الكبير في منح القروض والسلف التي يملكها المصرف. ونجد أنّ المصرف العراقيّ هو الأكثر والأفضل توظيفًا وهذا مؤشّر جيّد لهذا المصرف بالمقارنة مع مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يتمتعان بسيولةٍ أعلى من المصرف العراقيّ للتجارة،

- وهذا يُشير إلى التفاوتٍ في نشاط كلا المصرفين (الرافدين والرشيد) في منحهم للقروض والسلف قياسًا بحجم الودائع التي يحصلون عليها من زبائنهم من جهةٍ أو من الحكومة من جهةٍ أخرى.

جدول (5) معدّل توظيف الأموال (FER) للمصارف عيّنه البحث للمدّة (2010-2022)

السنة/المصرف	الرافدين (%)	الرشيد (%)	العراقيّ للتجارة (%)
2010	24.9	23.2	65.3
2011	39.3	22.0	66.1
2012	47.3	36.3	69.4
2013	49.1	34.2	71.3
2014	46.7	37.9	73.4
2015	47.7	44.9	66.0
2016	48.8	37.4	59.3
2017	48.5	35.4	61.4
2018	39.8	32.0	63.2
2019	44.8	36.3	65.9
2020	46.2	39.1	67.1
2021	42.8	37.5	60.2
2022	44.1	39.7	65.2
المجموع	570	455.9	853.8
الوسط الحسابيّ	43.8	35.1	65.68
الانحراف المعياريّ	6.53	6.32	4.11

المصدر: التقرير السنويّ للمصارف عيّنة البحث، (2010-2022).

شـكل (5) معدّل توظيف الأموال (FER) للمصارف عيّنه البحث للمدّة (2010-2022)

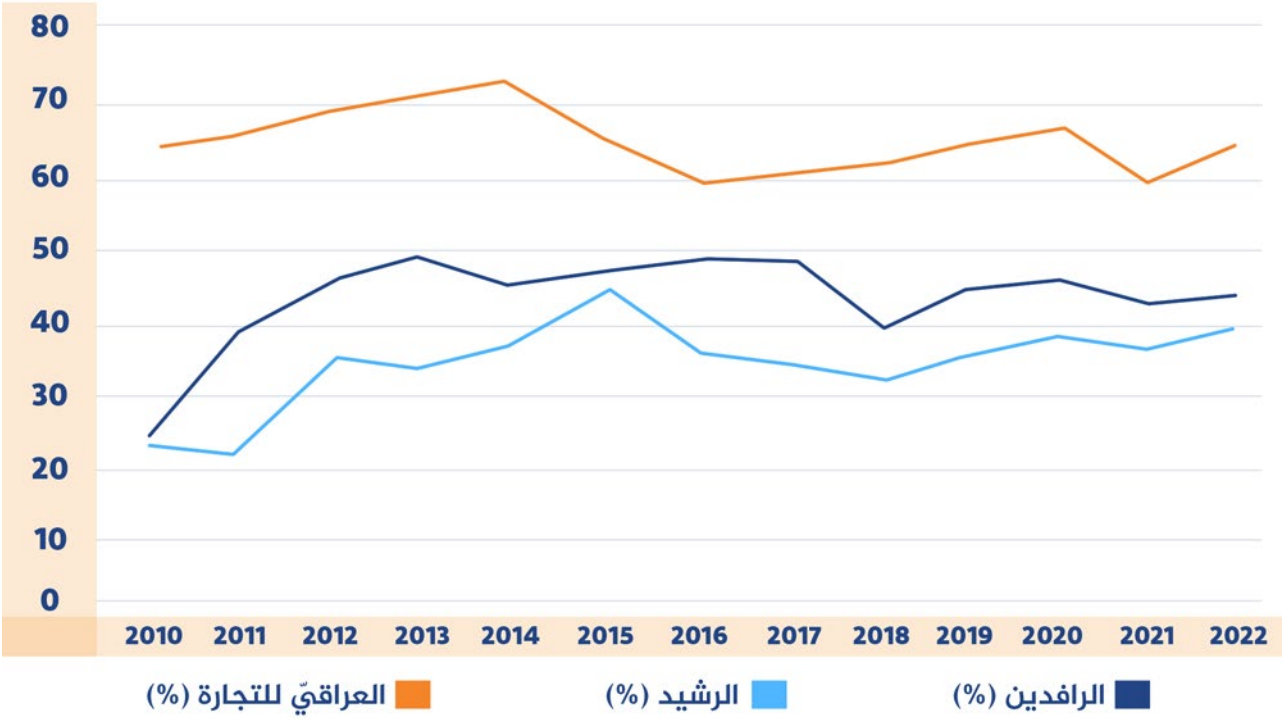

المصـدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5).

هيكلة المصارف الحكوميّة التجاريّة

إن الهيكلة المصرفيّة هي إعادة تنظيم عمليات الأعمال والهياكل التنظيميّة وقنوات الاتّصال في المصارف بهدف تحسين كفاءتها أو تخفيض تكاليفها، أو تغيير وتحسين الأنشطة والهياكل والتكنولوجيا لغرض تحقيق أهداف المصرف في تعظيم الكفاءة والفاعليّة وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمة المصرفيّة، وتتصّف إعادة الهيكلة المصرفيّة بالآتي:

1- إنّها عملية تغيير منظّمةٌ ومدروسةٌ وهادفةٌ
2- تشمل المجالات الماليّة والاداريّة التنظيميّة والفنيّة التقنيّة كافةً
3- ان مدياتها وشمولها يختلف من مصرفٍ إلى آخر ومن بلدٍ إلى آخر
4- تهدف إلى تخفيض التكاليف أو تحسين كفاءة العمليات وتحسين الجودة
5- عمليّةٌ مستمرةٌ قد تتواصل مع عمر المصرف وحسب متطلّبات التغيّر البيئيّ والمنافسة العالميّة.

وهنالك جملة أسباب لإعادة هيكلة المصارف سواءُ أكانت مصارف حكومية أم تجارية أم متخصصة أم إسلاميّة أم خاصّة ومنها(1):

1- ارتفاع التكاليف الإداريّة الى مجموع التكاليف وعدم امكانيّة السيطرة عليها ووجود أنشطة مكلفة وغير منتجةٍ مما يؤدّي الى ارتفاع التكاليف التشغيليّة بصورةٍ كبيرةٍ.
2- انخفاض مستويات الكفاءة التشغيليّة ووجود الأخطاء بصورةٍ متكررةٍ وعدم رضا العاملين.
3- تراكم خسائر المصرف وتهديدها للاحتياطيات.
4- التعرض المستمر للازمات الماليّة ومواجهة المصرف لمخاطرٍ ماليّة وإداريّةٍ كبيرةٍ قد تؤدّي للإفلاس أو تحمّل خسائر كبيرةٍ.
5- عدم تناسب القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفيّة مع التطورات الاقتصاديّة الحاصلة في البلاد.
6- التطوّر التكنولوجيّ وتطوّر أسواق المال وشدّة المنافسة عالميًا بين المصارف.
7- الإعلام المصرفيّ الضعيف والسرعة في استجابة التغيّرات الماليّة التي حدثت مؤخّرا.

مبرّرات هيكلة المصارف الحكوميّة التجاريّة

لا شكّ أنّ واقع القطاع المصرفيّ الحاليّ يحتاج إلى إصلاحٍ، إلا إنّ هذا الإصلاح يحتاج إلى تغييرات هيكليّة وبنيويّة واستخدام التقنيات والأساليب المصرفيّة الحديثة مع حاجةٍ الى التطوير في المهارات والكفاءات، بالتالي هناك دوافع ومبرّراتُ للإصلاح المصرفيّ في العراق وحاجةُ ملحّةُ لاستعادة وظيفة الوساطة الماليّة للمصرف لتحقيق التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفيما يأتى أهمّ السمات لواقع القطاع المصرفيّ في العراق.

1- تمتلك الحكومة العراقيّة مصرفين تجاريّين (الرافدين ، والرشيد)، اللذين يعدّان من أهمّ وأكبر المصارف في العراق من حيث حجم الموجودات والودائع، كما يستحوذ القطاع الحكوميّ على (90%)، من النشاط المصرفي و(75%)، من شبكة المصارف المحليّة، ويقدر اجماليّ موجودات القطاع المصرفيّ بـ(2) مليار دولار، يهيمن مصرف الرافدين والرشيد والعراقيّ للتجارة على حوالي (90%) من موجودات الجهاز المصرفيّ العراقيّ مقابل (10%) لمصارف القطاع الخاص، وتمثل حوالات الخزينة الجزء الأكبر من هذه الموجودات.

2- إنّ نسبة مساهمة تلك المصارف في الناتج المحلّيّ الإجماليّ تساوي (2%) وهي نسبةٌ متخلفةٌ جدًّا، ممّا يعكس الدور المحدود الذي يلعبه هذا القطاع في أداء وظائفه التقليديّة في الوساطة بين المدّخرين والمستثمرين وتمويل التراكم الرأسماليّ لاسيمّا في القطاع الخاصّ.

3- تقع على مصرف الرافدين ديونٌ خارجيّةٌ وهي جزءٌ من عبّء الديون العراقيّة إذ بلغت مع الفوائد (23) مليار دولار، وهذا يعرّض الأداء الحكوميّ إلى مشاكل عديدةٍ، علمًا إنّ هناك (66%) من موجودات مصرف الرافدين، و(50%) من موجودات مصرف الرشيد تتكوّن من حوالات الخزينة التي تصدّرها الحكومة العراقيّة لتمويل وتغطية خسائره وتوفير الإعانات والدعم له.

4- إنّ السوق المصرفيّة غير متجانسة في ظلّ استقطاب المصارف الحكوميّة لرؤوس الأموال والودائع وبنسبة (90%) منها فيما تستقطب المصارف الخاصّة (10%) فقط، فضلًا عن هيمنة المصارف الحكوميّة على ما يتراوح بين (85-90%) من موجودات القطاع المصرفيّ تاركًا بين (10-15%) فقط من هذه الموجودات لبقيّة المصارف منها مصارف محليّة وعربيّة واجنبيّة والتي تربو على (67) مصرفًا.

5- عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقيّة من حيث عددها ونوعها والإجراءات والأسلوب والسرعة المتبعة مع متطلبّات تطوير وتوسيع العمل المصرفيّ وتطوّر الاقتصاد العراقيّ ومتطلبّات النهوض باقتصادٍ يعتمد على فلسفة "آليّة السوق"، علمًا أنّ الودائع الأهليّة لازالت تشكل نسبة (4%) فقط من الناتج المحلّي الإجمالي العراقي، مما يعني ان العمق المالي المنشود لا زال في بداياته البسيطة لبناء قطاعٍ ماليّ محلّيّ قويّ ومتين ومؤثّر في تركيبة الناتج المحليّ الإجماليّ.

6- ضعف الوسائل التقنيّة والأساليب التكنولوجيّة الالكترونيّة التي تستخدمها المصارف وعدم توافر وسائل الاتصّال السريعة التي يتطلّبها العمل المصرفيّ الحديث مع غياب البرامجيّات الملائمة لتطوير عمل المصارف وتوسيع وتحسين خدماتها وتمكينها من الرقابة والسيطرة، ومن إجل وضع السياسات الملائمة لتلافي المخاطر وتحسين الأداء وتوسيع الخدمات المصرفيّة.

7- هناك مشاكل مزمنةٌ ترهّل الهيكل الوظيفيّ منها ارتفاع حجم القروض غير المسدّدة وضعف التخصيصات الماليّة لمواجهتها، وقيام المصارف بتقديم واجبات وخدمات ثانويّة لا تقع في صلب مهامّها ومنها توزيع رواتب المتقاعدين.

8- هناك دوافع متنوّعةٌ للإصلاح منها (اقتصاديّة، ماليّة، تقنيّة، وتنظيميّة)، وهي دوافع مهمّةٌ للمؤسّسات المصرفيّة من أجل المساهمة في خلق النقود الائتمانيّة الضروريّة لطالبيها لتحقيق تقدّم المجتمع وازدهاره.

النتائج المتوقّعة من هيكلة المصارف الحكوميّة التجاريّة

1- مصارف أكثر فاعليّة ومرنة توظّف الخبرات وتستخدم التقنيّات المصرفيّة الحديثة من خلال جودة الخدمات المصرفيّة التي ستقدّم.

2- تخفيض المصاريف الأداريّة والتشغيلية بشكلٍ كبيرٍ والقضاء على البيروقراطيّة داخل إدارة وفروع المصارف التجاريّة الحكوميّة في العراق.

3- إنهاء الديون المتعثّرة والمستحقّة وغير المقبوضة وأيّ خسائر حصلت نتيجة البيئة الخارجيّة.

4- زيادة الاستثمارات المصرفيّة الداخليّة والخارجيّة لمواكبة التطوّرات من خلال الفروع الموجودة في كافّة البلدان.

5- خلق منافسة مصرفيّة مع المصارف الخاصّة ممّا يؤدّي الى تطوير القطاع المصرفيّ الحكوميّ العراقيّ.

6- تطبيقُ فعليٌّ لمبدأ الحوكمة من خلال فصل الإدارة عن المالكين وجديُر بالذكر تطبيق الإفصاح والشفافيّة في البيانات الماليّة من خلال ميزانيّات المصارف.

7- تطوير الموارد البشريّة وتحسين خدمة الزبون من خلال التدريب والتعيين وفقًا للكفاءة والمهارة.

توجّهات المؤسّسات الماليّة المحليّة والدوليّة لإصلاح القطاع المصرفيّ الحكوميّ التجاريّ

- عملت الحكومة على تعزيز الرقابة على المصارف الكبيرة (الرافدين، الرشيد) التي لاتزال تعاني من نقصٍ في رأس المال، وتمثّل المصارف الحكوميّة التجاريّة حوالي (90%) من إجماليّ الموجودات والودائع وتسبّب حجم الموجودات الكبيرة والقروض الممنوحة والتدخّل السياسيّ في خسائر فادحةٍ في اوضاعهم الماليّة والتي كان يصعب تقييمها بسبب الافتقار الى الأنظمة المصرفيّة الاساسيّة وشبكات الفروع الكبيرة وضعف الممارسات المحاسبيّة

- إذ طوّر البنك المركزيّ العراقيّ ووزارة الماليّة خطّة عملٍ لتحسين عملية الإقراض وقدّم متطلّبات الموافقة على القروض التي تزيد عن مليار دينار عراقيّ وظهور ضوابطٍ داخليّةٍ جديدةٍ، وبذلك ارتفعت القروض المتعثّرة في المصارف الحكوميّة من (10%) الى (17.2%) من عام 2019 إلى عام 2022

- وكانت هناك عدّة احتمالات تتعلّق بإعادة هيكلة المصارف الحكوميّة التجاريّة وتعتمد هذه الاحتمالات على نتائج التحليل الماليّ للبيانات الماليّة الموجودة في الميزانيّة العموميّة لمصرفي الرافدين والرشيد التي تعاني من مشاكل ماضية في الحسابات الختاميّة التي لم تعد بالشكل الصحيح

- وقد تمّ التعاقد مع شركات تدقيق محاسبيّة عديدة ولم يتّم الاتّفاق بسبب غموض البيانات فضلاً عن أنّ بعض الاحتمالات والاقتراحات موجّهة نحو اندماج المصرفين أو استحواذ مصرف على مصرف آخر أو أيّ صيغةٍ أخرى يتمّ الاتّفاق عليها مع صندوق النقد الدوليّ أو البنك الدوليّ لمصلحة المصرفين

- فضلاً عن أنّ هذين المصرفين يملكان تاريخاً كبيراً وامانا وثقةً للزبائن، فمن الضروري التركيز في اتّخاذ قرار لإصلاح المصرفين بشكلٍ حقيقيٍّ وعندما يتمّ إصلاح هذين المصرفين فإن ذلك سيؤدّي إلى إصلاح جزءٍ كبيرٍ من القطاع المصرفيّ، فضلاً عن المصارف الحكوميّة الأخرى المتخصّصة والأسلاميّة التي هي ذات أثرٍ كبيرٍ في تعزيز النشاط المصرفيّ في العراق وأن تكون الإصلاحات إداريّة وفنيّة (مصرفيّة) لتكون منطلقًا للمصارف الأخرى.

الإستنتاجات

1- أظهرت مؤشّرات تقييم الأداء الماليّ المصرفيّ للمصارف الحكوميّة تفاوتاً في أداء المصارف عيّنة البحث.

2- في ما يخصّ مؤشّرات السيولة وملاءة رأس المال ومؤشّرات توظيف الأموال فمن خلال نتائج التحليل الماليّ اتضّح لنا أنّ المصرف العراقيّ للتجارة عيّنة البحث احتلّ الصدارة على المصارف الحكوميّة وهذا يعكس نجاح الإدارة في هذه المصرف في التخطيط والتنظيم للوصول إلى المتانة المطلوبة.

3- إنّ معدّل العائد على الاستثمار ضعيفُ في مصرفي الرافدين والرشيد، ويُعزى ذلك لضعف الاستثمارات المصرفيّة الخارجيّة والداخليّة.

4- إنّ المناخ (التعاملات الماليّة) بين المصارف الحكوميّة التجاريّة والبنك المركزيّ العراقيّ ضعيفُ بسبب سياسة هذه المصارف المتوارثة باعتبارها مصارف حكوميةً ترتبط بوزارة الماليّة.

التوصيات

1- ينبغي الاستفادة من التحليل الماليّ في عملية مكافحة الفساد الإداريّ والماليّ عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل الماليّ المختلفة التي مرّ ذكرها، فيمكن كشف التجاوزات عن طريق موازنة تكاليف أداء الوحدة الاقتصاديّة المدروسة مع أداء مماثل لوحدات اقتصاديّة منافسة، أو المقارنة مع وحدات أخرى تعمل ضمن المجال نفسه سواء أكان مصرفيّ أم صناعيّ أم تجاريّ، ومن ثمّ تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها.

2- تشجيع المشاركة وتبادل القيادات المصرفيّة بين القطاع المصرفيّ العامّ من اجل زيادة الثقة بين عموم المصرفيين وتنمية الدافع الوطنيّ بينهم ، وتوضيح مدى حاجة الاقتصاد العراقيّ في مثل هذه المرحلة لمثل هذه المشاركة على اعتبارهم النخبة الفعّالة التي توفر القوّة الدافعة في إدارة الاقتصاد الوطنيّ فضلاً عن العمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف العامّة.

3- تفعيل ودعم عمليّة الإندماج المصرفيّ لتكوين وحداتٍ مصرفيةٍ كبيرةٍ قادرة على المنافسة الداخليّة والخارجيّة كما في إندماج شركات الصرافة.

4- ضرورة وضع ستراتيجيّة حقيقيّة لعمل المصارف الحكوميّة محدّدة بمدّة زمنيّة وتطبق خطوة بخطوة وتحت مراقبة البنك المركزيّ.

5- تشديد الرقابة والإشراف والتدقيق على نشاط المصارف الحكومية والخاصة بكافة أعمالها.

6- تطوير الموارد البشريّة وتحسين خدمة الزبون من خلال التدريب والتعيين وفقاً للكفاءة والمعرفة بالنشاط المصرفيّ.

المصـــــــــادر:

1 - إبراهيم، مصطفى محمّد، (2022)، الاندماج والتصفية ضرورةُ لاصلاح القطاع المصرفيّ العراقيّ للمدّة (2015-2020)، وزارة الماليّة ، مركز التدريب الماليّ والمحاسبيّ ، مجلّة العلوم الماليّة والمحاسبيّة، العدد الخاصّ بوقائع المؤتمر العلميّ السنويّ الثاني القطاع المصرفيّ تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر .

2 - رشيد، مصطفى كامل، مستور ، سهيلة عبد الزهرة، (2017)، الإصلاح المصرفيّ الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق ، المجلّة العراقيّة للعلوم الاقتصاديّة ، العدد 63، بغداد .

3 - الشرع، عقيل شاكر عبد مهديّ، (2010)، تحليل مؤشّرات الاصلاحات الماليّة والمصرفيّة في السوق الماليّة والجهاز المصرفيّ مصر والعراق دراسة حالة للمدة (1985-2007)، أُطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

4 - البكريّ، مصطفى جواد كاظم،(2018)،أثر إصلاح النظام المصرفيّ في معالجة مشكلة الادّخار السلبيّ في الاقتصاد العراقيّ للمدة (2003-2017)، رسالة ماجستير في العلوم الماليّة والنقديّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل.

5 -الطائيّ، محمّد رافع صبّار، (2021)، أثر الإصلاح المصرفيّ على أداء سوق العراق للأوراق الماليّة للمدّة 2004-2019، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار.

6 - الزبيديّ، حسن لطيف كاظم، آخرون، (2021)، البنك المركزيّ العراقيّ الأدوار... المهمّات...وخيارات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى.

7 - عاشور، هدير خيّون، حمزة، زهراء عامر، (2021)، تحليل المخاطرة الائتمانيّة وأثرها في تعزيز الكفاءة المصرفيّة، المجلّة العراقيّة للعلوم الإدارية ، المجلّد 17، العدد 68.

8 - يوسف، يوسف كوركيس، الفريجيّ، حيدر، (2022)، إعادة هيكلة القطاع المصرفيّ الحكوميّ دراسة حالة في مصرفي الرافدين والرشيد، وزارة الماليّة ، مركز التدريب الماليّ والمحاسبيّ ، مجلّة العلوم الماليّة والمحاسبيّة، العدد الخاصّ بوقائع المؤتمر العلميّ السنويّ الثاني القطاع المصرفيّ تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر .

9- Hellwing,M.,(2020), Banking Financial Intermediation and Corporate Finance in European Financial Integration ,A Giovanni and C. Mayer eds, Cambridge University Press

10 -تصريح مستشار رئيس الوزراء ، د. مظهر محمد صالح ، واقع القطاع المصرفيّ في العراق ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة ، 2019. www.wabetcenter.com

11 - سرمد كوكب جميل ، النظام الماليّ العراقيّ وإعادة الأعمال ، مجلّة الجندول ، العدد 20 ، 2005 .

12- INTERNATIONAL MONETARY FUND,2022 ARTICLE IV CONSULTATION- PRESS RELEASE : AND STAFF REPORT, IMF Country Report No.23/75 .

العـوائـق والتحـدّيات التنـظيميّة
التـي تواجه خدمات الدفع الالكترونيّ في العراق

علـيّ محـمد إسـماعـيل

المؤسس والـمـديـر التنـفـيـذيّ
لـ Wayl Payments
حاصل على شـهـادة الهـنـدسـة
مـن الـجـامـعـة المستنـصـريّة

يمكن أن تكون عملية الحصول على ترخيصٍ لتأسيس شركة دفعٍ الكترونيٍّ في العراق أمرًا صعبًا بسبب حجم المتطلّبات التنظيميّة، ومع ذلك لا ينبغي أن تثبّط هذه التحدّيات والعوائق من التجديد والابتكار في قطاع التكنولوجيا الماليّة وبالخصوص خدمات الدفع الالكترونيّ، إذ يوجد في كلّ مجالٍ من مجالات الأعمال هيكلٌ هرميٌّ للشركات التي تقدّم خدماتٍ لمختلف القطاعات في هذا الهيكل، الأمر الذي يعطي فرصةً لبعض الشركات الصغيرة للاستثمار في جزءٍ من أنشطة الشركات الكبيرة فتستفيد الشركات الأكبر من تفويض جزءٍ من أنشطتها إلى الشركات الأصغر، وتواصل الشركات الأصغر العمل والنموّ تحت مظلّة شركاتٍ كبيرةٍ، وهو ما ينطبق أيضًا على قطاع التكنولوجيا الماليّة والدفع الإلكترونيّ. لذا يجب أن تظهر طريقةٌ جديدةٌ للتفكير في القطاع المالي في العراق تشبه دول المنطقة وتتكافأ مع الاتّجاهات العالميّة في هذا المجال.

بحلول عام 2027، من المتوقّع أن يزداد حجم الدفع الإلكترونيّ في العراق بنسبة 70٪ تقريبًا بقيمةٍ سوقيّةٍ تبلغ (15) مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السوق العراقيّ حاليًا وعلى الرغم من كلّ التحدّيات، لديه الآلاف من رجال الأعمال والخبراء في مختلف المجالات الذين يحاولون بيع خبراتهم ومنتجاتهم داخل وخارج العراق بصورةٍ الكترونيّةٍ. وعلى الرغم من قيام البنك المركزيّ بمنع التداول بالعملات المشفّرة داخل العراق إلا إنّه شائعٌ أيضًا إذ يحتلّ العراق رابع أكبر مستخدم للعملات المشفّرة في العالم العربيّ.

لذا فإنّ لزيادة التعاون بين شركات الدفع المرخّصة ورجال الأعمال المبتكرين والحكومة تأثيرٌ إيجابيٌّ كبيرٌ على نموّ أنظمة الدفع الإلكترونيّ في العراق، وسيعود هذا التعاون بالفائدة على جهاتٍ متعدّدةٍ فتستفيد الشركات المرخصة من خلال تمكينها من توسيع حصّتها في السوق دون استثماراتٍ إضافيّةٍ كبيرةٍ، وبالتالي توليد تدفّقاتٍ إيراداتٍ جديدةٍ، بالإضافة إلى ذلك، سيمكّن التعاون المتزايد الحكومة من تنظيم القطاع بشكلٍ أكثر كفاءة وتحقيق المزيد من الإيرادات من خلال الضرائب، وسينتج عن ذلك أيضًا تحسين الشمول الماليّ وتسهيل مشاركة المواطنين في الاقتصاد.

والجدول الآتي يوضّح تطوّر بعض خدمات الدفع الالكترونيّ في العراق لغاية 2022/12/31

السنة	عدد البطاقات الالكترونيّة	عدد أجهزة نقاط البيع (POS)	عدد المحافظ الالكترونيّة
2017	6,377,305	918	222,442
2018	8,810,030	2200	271,906
2019	10,506,725	2226	403,797
2020	11,749,408	7540	1,226,235
2021	14,906,294	8329	2,107,265
2022	16,202,771	10718	2,970,390

Source: Central Bank Of Iraq, Economic and Statistic Data.

يمكن للشركات المرخّصة من البنك المركزيّ العراقيّ مثل شركة بّوابة العراق لخدمات الدفع الالكترونيّ وشركة أموال و شركة العرب وشركة أربيا وغيرها التي تقدم خدمات ماليّة متنوّعة أن توفر أساسًا لروّاد الأعمال نحو بناء خدماتٍ جديدةٍ بناءً على تراخيصهم، من خلال الاستفادة من هذه التراخيص، إذ يمكن لرجال الأعمال تطوير حلولٍ مبتكرةٍ تلبّي احتياجات السوق العراقيّة وتساهم في نموّ خدمات الدفع الالكترونيّ في العراق، يكون هذا ممكنًا بشكلٍ خاصٍّ إذا كان روّاد الأعمال لديهم دراسة جدوى جيدةٌ وخضعوا لبعض التدقيق الفنيّ الذي يضمن الامتثال لمعايير القطاع الماليّ المحلّيّة والعالميّة .

لتقديم خدمة الدفع الألكتروني للأموال ينبغي توفّر حزمةٍ من العمليات التي تنفّذ على شكل مراحلٍ أو طبقاتٍ، وتشمل هذه الطبقات مجموعة أطرافٍ مثل التاجر والميسّر والمعالج والمحصّل والمصدّر والبنك. للعمل كمعالج، أو محصّل، أو مُصدّر، أو بنك، يجب الحصول على ترخيص من البنك المركزيّ العراقيّ، باستثناء البنك، تتضمن متطلبات الترخيص لهذه الأعمال استثمار ما يقارب (10) مليار دينار عراقيّ في رأس المال، الذي يمكن استخدامه كضمانٍ ويمكن سحبه بمجرد تحقيق مستوى معيّن من التقدّم في عمل الشركة، وإذ إنّ الحصول على ترخيصٍ قانونيٍّ لممارسة مثل هذه الأعمال هو أمرٌ طبيعيٌّ، إلّا إنّ العمل كميسّر يمكن أن يتمّ دون الحصول على ترخيصٍ من البنك المركزيّ، والميسّر هو العنصر المفقود والأكثر أهمّيّة في حزمة المدفوعات العراقيّة.

ميسّر الدفع، المعروف أيضًا باسم مجمع الدفع أو مجمع التجّار، هو نوعٌ من وسطاء الدفع الذي يمكّن الشركات من قبول المدفوعات من العملاء دون الحاجة إلى حساب التاجر الخاصّ بهم، في الأساس، فإن ميسّر الدفع يعمل كوسيط بين التاجر ومعالج الدفع. إذ يمكّن الشركات من قبول المدفوعات من خلال حساب تاجرٍ مشتركٍ يتمّ إعداده وصيانته بواسطة ميسّر الدفع. يسمح هذا للشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم بالبدء في قبول المدفوعات بشكلٍ أسرع وأسهل، حيث لا يحتاجون إلى عملية إنشاء حساب التاجر في المصرف الخاصّ بهم .

يمكن لشركات الدفع المرخّصة استخدام الميسّرين لتوسيع حصّتها في السوق من خلال اعتماد نموذج عمل المنصّة، يتضمن هذا النموذج إنشاء إرشاداتٍ واضحةٍ للأفراد الذين لديهم أفكارٌ مبتكرةٌ ويمكنهم بناء خدماتٍ على الترخيص الحالي دون الحاجة للحصول على ترخيصات إضافيّة أو إنشاء شركات وكيانات ماليّةٍ جديدةٍ، من خلال تنفيذ نموذج عمل المنصّة، كما يمكن للشركات المرخصّة للعمل في مجال الدفع الالكترونيّ توسيع وصولها للجمهور وحصّتها السوقيّة فضلًا عن خلق إيراداتٍ جديدةٍ لها دون اضافة استثماراتٍ ماليّةٍ كبيرةٍ، ما يعني بأنّك إذا كنت شركة أو مصرفاً مرخصًّا للدفع فيمكنك منح المطوّرين القدرة على استخدام تقنيتك من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API) ، ويمكن أيضًا تعيين الشروط والأحكام لإنشاء التطبيقات على هذه المنصّة

ويمكن أن يكون العمل كمنصّة بدلًا من مجرد مزوّد خدمة أن يؤسس موثوقيّة لشركة الدفع في السوق، كما إنّ هذا الدور ممكن أنّ يحمي ويجنب شركة الدفع من الفشل، إذ أنّ فشلها من المحتمل أن يضرّ بالسوق بشكلٍ عامٍّ فضلًا عن الشركات الأخرى، هذا هو السبب في أنّ الشركات التي تعمل كمنصّات مثل Google و Apple تعتبر "أكبر من أن تفشل" ولها منافسة هائلة في أسواقها الخاصّة.

المصادر

1 Statista, Digital Payments - Iraq, 2023, https://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/digital-payments/iraq

2 CNN, Egypt is the first in the Arab world.. Where is the largest number of cryptocurrency users? 2022, https://arabic.cnn.com/business/article/2022/01/03/10-cryptocurrency-world-users-arab-infographic

3 Payment system and legal framework for payment and settlement systems, 2017, https://cbi.iq/news/view/289

4 Central Bank Of Iraq, Economic and Statistic Data.

انعكاسات أزمة الثقة بالقطاع المصرفيّ

الاكتناز الماليّ أنموذجًا

ياسر سعيد

- باحث في الشأن الماليّ والمصرفيّ
- حاصل على البكالوريوس في العلوم الماليّة والمصرفيّة من جامعة بغداد

على الرغم من وجود أكثر من (70) مصرفًا حكوميًا وخاصًا في العراق إلّا أنّ ظاهرة الاكتناز المالي ما زالت قائمةً، وما زال الناس يحتفظون بأموالهم النقديّة خارج النظام المصرفيّ سواء أكان ذلك في منازلهم أم في أماكن أخرى، ويرجع ذلك إلى عدّة أسبابٍ منها ضعف الثقة في القطاع المصرفيّ، وانخفاض مستوى الثقافة المصرفيّة لدى المواطنين، وشبه غياب للمناخ الاستثماريّ بسبب العوامل الجيوسياسيّة في العراق، الذي انعكس سلبًا على عمل القطاع المصرفيّ ومستوى الاستقرار الاقتصاديّ، الأمر الذي يجب أن يدفع المصارف الحكوميّة والخاصّة إلى الترويج عن نفسها ونشر الثقافة المصرفيّة بشأن حماية أموال المودعيين ومنح تسهيلاتٍ مصرفيّةٍ للمودعيين لديها، وتقديم خدماتٍ متنوعّةٍ للأشخاص والشركات المودعة، فضلًا عن زيادة الانتشار والوصول إلى مناطق أخرى وصولًا للشمول الماليّ الذي يعني إيصال الخدمات المصرفيّة إلى أبعد رقعةٍ جغرافيّةٍ ممكنةٍ.

كما يؤثر الاكتناز الماليّ على عمل المصارف تأثيرًا مباشرًا ويعطّل عجلة الاستثمار والدورة الاقتصاديّة التي تبدأ دورتها الطبيعيّة بإيداع الأموال في النظام المصرفيّ ومن ثَمّ استثمارها في مشاريع ومجالاتٍ مختلفةٍ، ممّا يفقد المصارف دور الوساطة غير المباشرة الذي من المفترض أن تقوم به بين أصحاب الأموال وأصحاب الأفكار والمشاريع.

لماذا يعدّ انخفاض نسبة الاكتناز المالي مؤشراً إيجابيًا؟

إنّ قيام الافراد والشركات بإيداع أموالهم الفائضة في المصارف سيولّد سيولةً لدى المصارف، هذه السيولة ستحفّز المصارف على استثمار هذه الأموال الفائضة في إقامة مشاريع بمجالاتٍ مختلفةٍ، التي ستسهم في تخفيض معدلات البطالة الموجودة من خلال تشغيل قوىً عاملةٍ جديدةٍ لإقامة المشاريع الجديدة أو تطويرها ومن ثَمّ إدامتها بعد انطلاق المشروع، كما ستسهم هذه المشاريع الجديدة في تعزيز الاستثمار المحلّيّ بصورةٍ عامّةٍ وهكذا تعمل الدورة الاقتصاديّة التي تبدأ من عملية الإيداع في المصرف وتنتهي بأقامة المشاريع أو تطويرها.

شكل (1) دورة حياة الأموال في ظلّ النظام المصرفيّ

المصدر: من إعداد الكاتب

لقد عمل البنك المركزيّ بدعمٍ مباشرٍ من مجلس الوزراء الذي أصدر قراره رقم (313/2016) الذي قضى بتحويل نظام دفع الرواتب للموظفّين المدنيين إلى نظام دفع ألكترونيّ وما لحقها من قرارات انتهت بنتيجة المطاف إلى توطين رواتب جميع الموظّفين لدى المصارف، ممّا سهّل عمليات الاقتراض وزيادة الثقة بالجهاز المصرفيّ نسبيًا فضلاً عن دعم عملية الشمول الماليّ.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت المصارف الحكوميّة والخاصّة بحاجةٍ الى دعمٍ متواصلٍ من الدولة والبنك المركزيّ، إذ يجب على المصارف أن تمنح تسهيلاتٍ وخدماتٍ مصرفيّةٍ متنوعّةٍ لكلّ من يفتح حسابًا مصرفيًّا لديها، كعمل خصوماتٍ على المشتريات عن طريق البطاقة وخصوماتٍ على حجز تذاكر طيران والشراء عبر الانترنت وغيرها من الوسائل المتّبعة في مختلف دول العالم المتقدّمة، الأمر الذي يدعم عملية الشمول الماليّ ويعزّز انتشار التعاملات الالكترونية ويخفّض التعامل بالنقد الورقيّ.

ممّا يجعل تداول الأموال داخل القطاع المصرفيّ أكبر، كما أصدر مجلس الوزراء مؤخّرًا قرارًا يتضمن نشر أجهزة نقاط البيع (POS) والذي تضمن أيضاً إعفاء المصارف والشركات من ضريبة استيراد اجهزة الدفع والتحصيل (POS+ATM) فضلاً عن إعفاء جميع التعاملات بالدفع الالكترونيّ.

لذا فإن المتوقّع أن تسهم كلّ هذه القرارات والتسهيلات على تخفيض نسبة الاكتناز الماليّ خارج النظام المصرفيّ وخاصّة إنّ تنفيذ هذه القرارات تضمّن مدّة زمنيّة للتنفيذ تنتهي بتاريخ 1/6/2023.

جدول (1) تطوّر بعض الخدمات المصرفيّة بعد قرار توطين الرواتب للفترة (2017-2022)

التفاصيل / سنة	عدد الحسابات المصرفيّة	عدد البطاقات الألكترونيّة	عدد نقاط البيع (POS)	عدد أجهزة الصراف الآليّ (ATM)
2017	1,361,034	6,377,305	918	656
2018	1,630,677	8,810,030	2200	865
2019	3,039,522	10,506,725	2226	1014
2020	6,126,976	11,749,408	7540	1340
2021	6,696,657	14,906,294	8329	1566
2022	8,795,891	16,202,771	10718	2223
نسبة التطوّر 2017 -2022	%546	%154	%1068	%239

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ/ الموقع الاحصائيّ.

الاكتناز الماليّ بالأرقام

يمكـن معرفـة حجـم العملـة المكتنـزة خـارج النظـام المصـرفيّ مـن خـلال احتسـاب إجمالـي العملـة المصـدّرة مـن البنـك المركـزيّ العراقـيّ مطروحًـا منهـا إجمالـيّ العملـة داخـل النظـام المصـرفيّ وكمـا في الجدول أدناه .

جـدول (2) العملة المصدّرة والعملة داخل وخارج الجهاز المصرفيّ لغاية آذار/2023

إجـمـالـيّ العملة المصدّرة	إجـمـالـيّ العملة داخل النظام المصرفيّ	إجـمـالـيّ العملة خارج النظام المصرفيّ	نـسـبـة العـمـلـة داخـل النـظـام المصرفيّ إلـى إجماليّ العملة المصدّرة	نـسـبـة العـمـلـة خـارج النـظـام المـصـرفيّ إلى إجماليّ العملة المصدّرة
97	8	89	%8	%92
ترليون دينار	ترليون دينار	ترليون دينار		

المصدر: البنك المركزيّ العراقيّ/ الموقع الاحصائيّ

تعطي الأرقام آنفاً دلالةً واضحةً على وجود أزمة ثقةٍ وضعف عملية تسويق المصارف لمنتجاتها وخدماتها لاستقطاب حوالي (89) ترليون دينار والمتداولة خارج النظام المصرفيّ، ممّا يتطلّب سياسات تسويقٍ مصرفيّةٍ جاذبةٍ للزبائن كالتوسّع في الاقتراض ومنح التسهيلات والخصومات وتسهيل عمليات الدفع الالكترونيّ وتوفير المباني الملائمة والأنظمة الالكترونيّة المتطوّرة فضلاً عن ضرورة الاستقرار الاقتصاديّ والسياسيّ، وإعادة هيكلةٍ تنظيميّةٍ وماليّةٍ لبعض المصارف العامّة والخاصّة، بما يضمن حماية وسلامة القطاع المصرفيّ.

- ختامًا، ينبغي أن تتوجّه الجهود لدعم القطاع المصرفيّ العراقيّ من قبل الحكومة والبنك المركزيّ العراقيّ بصورةٍ متزايدةٍ عن السابق على اعتبار هذا القطاع هو المحرك الأساسيّ لعجلة الاقتصاد، وأن يكون الهدف الاستراتيجيّ القادم هو إعادة كلٍّ أو جزءٍ من الـ (89) ترليون الموجود خارج النظام المصرفيّ إلى داخله وتخفيض نسبة الاكتناز الماليّ لدى الافراد بالتحديد، ويتمّ ذلك من خلال وضع خططٍ مستقبليّةٍ للسنوات الخمس المقبلة، والمساهمة المشتركة من الحكومة والبنك المركزيّ والمصارف ذاتها لنشر الشمول الماليّ فعليًا، وعلى المصارف تفعيل دور أقسام التوعية لديها لنشر الثقافة المصرفيّة للجمهور، وإعطاء دور أكبر للشركة العراقيّة لضمان الودائع وبيان أهمّيتّها ودورها الاقتصاديّ، بما يضمن تعزيز الثقة وحماية أموال الجمهور وزبائن المصارف.

إصـدارات مـركـز المـنـصـة

كتاب الدورة الاولى من برنامج سياسات العراق (2021)

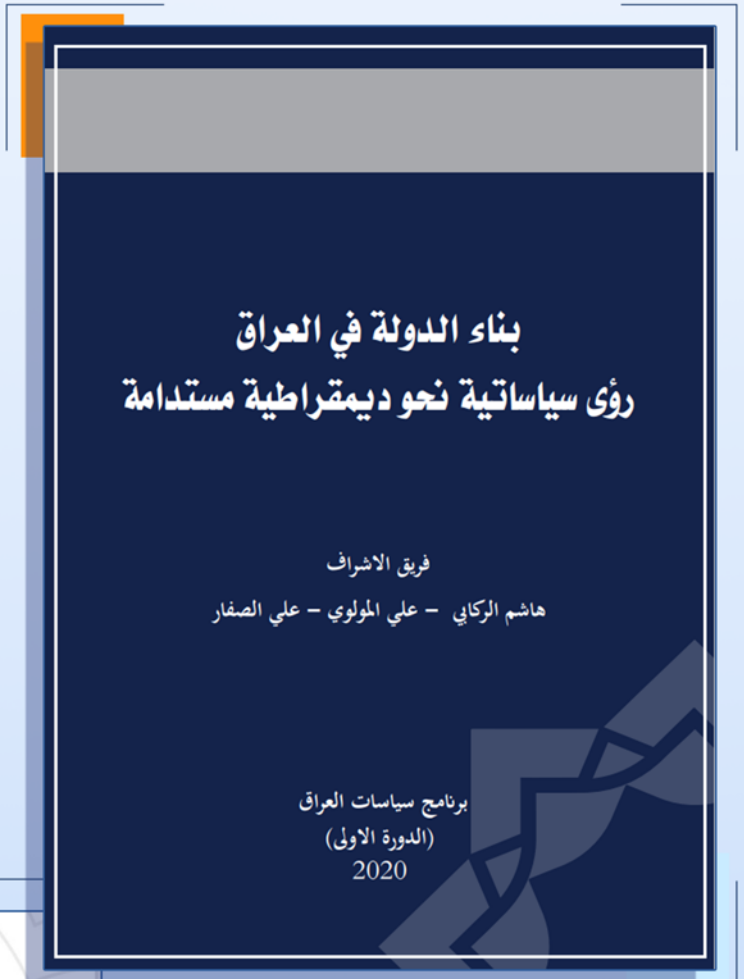

كتاب الدورة الثانية من برنامج سياسات العراق (2022)

كـتـاب انـتـج مـن اوراق خريجـي برنامـج تقييم الاصلاحات الاقـتـصاديـة (2023)

تصنيف العراق في مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال

يصدر معهد بازل للحوكمة منذ العام (2012) مؤشّرًا سنويًّا يرتّب الدول على وفق انتشار عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المؤشّر مصمّم للإشارة إلى مستوى الخطر (نقاط ضعف غسل الأموال وتمويل الإرهاب) ولا يقيس الوجود الفعليّ لنشاط غسل الأموال أو تمويل الارهاب أو مقدار المبالغ الماليّة غير المشروعة في الدول، ويقدّم المؤشّر صورةً شاملةً عن مستوى المخاطر في الدول المشمولة، وهو المؤشّر الوحيد المعني بتصنيف الدول على وفق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عالميًا.

غزوان المنهلاوي

- حاصل على الماجستير في الاحصاء من الجامعة المستنصرية
- يركز على الإصلاح المؤسسي والمؤشرات الدولية

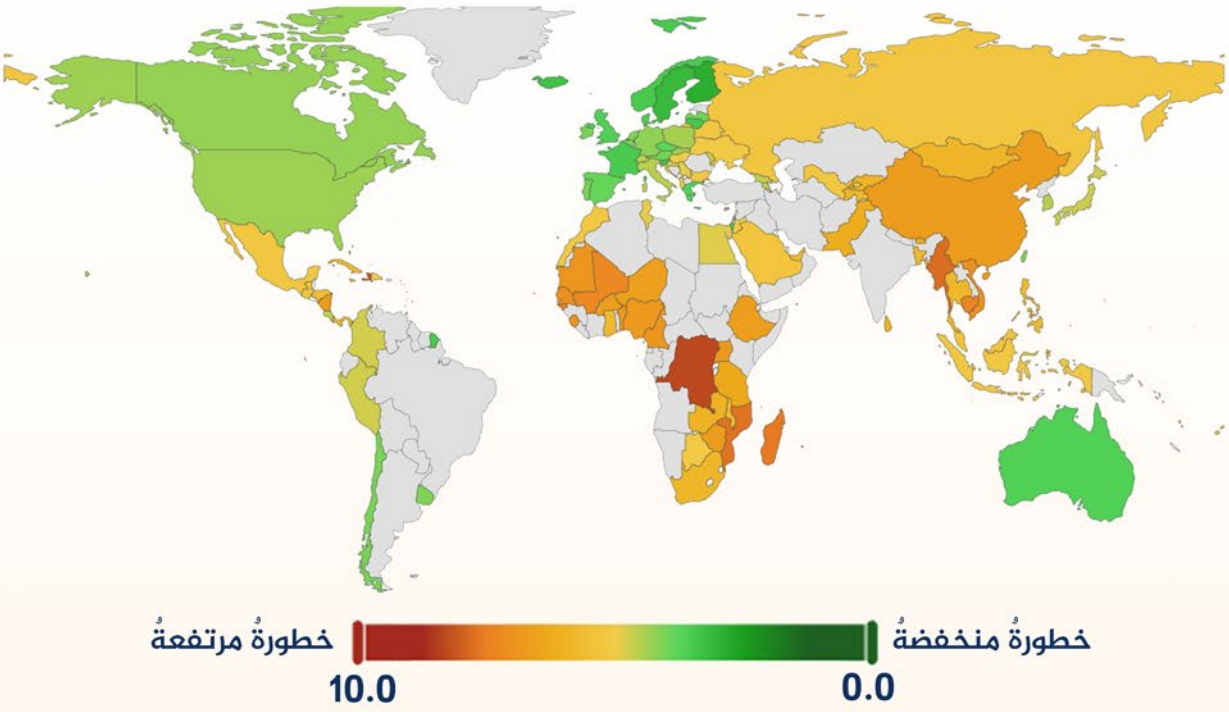

معهد بازل للحوكمة:

مؤسّسة غير هادفة للربح مقرّه في مدينة بازل السويسريّة تأسس في العام (2003)، المعهد متخصّصُ في مكافحة الفساد والجرائم الماليّة وتعزيز الحكم الرشيد على المستوى العالميّ، يعمل الفريق الدوليّ لمعهد بازل في جميع أنحاء العالم مع شركائه في القطاعين العامّ والخاصّ والمجتمع المدنيّ لتحقيق أهدافه.

الإصدار العامّ

1

إصدار عامّ يشمل الدول التي تمّ تقييمها باستخدام منهجيّة الجولة الرابعة لمجموعة العمل الماليّ (FAFT) وهو يوفّر لمحةً عامّةً عن مخاطر غسل الأموال، يغطي عددًا قليلًا من الدول .

إصدار الخبراء

2

إصدار يشمل العديد من الدول سواء شُملت في الجولة الرابعة لمجموعة العمل الماليّ (FAFT) أم لا، يوفّر هذا الإصدار نتائج أكثر عمقًا من الإصدار العامّ، تستعمل نتائج اصدار الخبراء من صنّاع القرار، ويغطي (203) دولة.

إصدار الخبراء الإضافيّ

3

إصدار يستعرض الدول على وفق تقييم التقييم المتبادل لمجموعة العمل الماليّ (FATF) المبني على (40) توصيةً لقياس الامتثال الفنيّ و(11) تقييمًا للفعاليّة،ويغطي (203) دولة .

يصدر مؤشر بازل للحوكمة بثلاث نسخ (اصدارات) كمية تلخص تقييم للدول على مستوى مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب

يشكل الاصدار العامّ واصدار الخبراء المؤشّرات الأهمّ للدول الكبرى والمستثمرين والمجتمع المدنيّ، أمّا إصدار الخبراء الإضافيّ فيركّز على الجوانب الفنيّة التي تستعمل من قبل الحكومات في الدول للوقاية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين تقييمها فنيًّا، لذلك سيتمّ التركيز على الإصدار العامّ وإصدار الخبراء فقط .

منهجيّة مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال

مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال مؤشّرٌ سنويٌّ مركّبٌ يعتمد على (81) مؤشرًا فرعيًا موزّعة على (5) مجالاتٍ (فئاتٍ رئيسيّةٍ)، لا يولّد معهد بازل البيانات الخاصّة بالمؤشّر وإنّما يعتمد على بيانات مجموعةٍ من المؤشرات الدوليّة التي تصدر عن مؤسّسات أخرى مستقلّة عن المعهد مثل (مجموعة العمل الماليّ، البنك الدوليّ، منظّمة الشفافيّة الدوليّة، المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، بيت الحريّة، وغيرها)، وفيما يأتي الخطوات التي يتمّ اتبّاعها لحساب مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال:

اختيار البيانات

يتمّ اختيار المؤشّرات الفرعيّة ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمؤشّرات التي تشير إلى المخاطر الماليّة في الدول على وفق المعايير الآتية:

- العلاقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- منهجيّة المصادر "من أين تأتي البيانات وأيّ المصادر استخدمت"
- تاريخ البيانات: المدى الأقصى للبيانات هو (3) سنوات باستثناء بيانات مجموعة العمل الماليّ "تقارير التقييم المتبادل"، التغطية القطريّة، اتاحة المؤشّرات للجمهور.

توحيد مصادر البيانات

توحيد درجات جميع المؤشّرات الفرعيّة على مقياس يتراوح في المدى (10-0) حيث تعادل الدرجة (0) أدنى مستوىً من مخاطر غسل الأموال أيّ (قوّة الدولة في مواجهة غسل الأموال) في حين تعادل الدرجة (10) أعلى مستوىً من مخاطر غسل الأموال أيّ (ضعف الدولة في مواجه غسل الأموال)، ويتمّ استعمال طريقة إعادة القياس (MIN – MAX) في توحيد المؤشّرات الفرعيّة وهي طريقةٌ إحصائيّةٌ تعتمد على إيجاد القيمة المطبّعة لكلّ مؤشّرٍ فرعيٍّ عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشّر من قيمة المؤشّر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشّر (الفرق بين القيمة العظمى والقيمة الصغرى).

تحديد أوزان المؤشّرات الفرعيّة

تمّ تحديد أوزان المؤشّرات الفرعيّة التي تمّ وضعها بالاعتماد على مجموعةٍ من الدراسات والخبراء، وقد تمّ تقسيم الوزن الكلّيّ على (5) فئاتٍ أو مجالاتٍ رئيسيّةٍ وعلى وفق التقسيم:

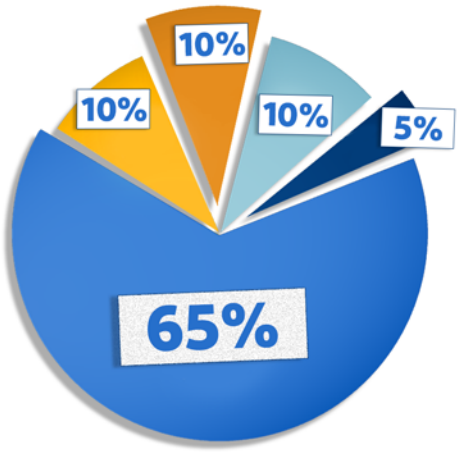

- جودة إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مخاطر الرشوة و الفساد.
- ضعف معايير الشفافيّة الماليّة.
- المخاطر القانونيّة والسياسيّة.
- ضعف الشفافيّة العامّة والمسائلة.

احتساب درجة الدولة

يتمّ جمع المؤشّرات الفرعيّة لإيجاد الدرجة النهائيّة للدولة ولكي يتمّ إدراج دولة على مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال (النسخة العامّة) يجب أن تتوفّر جميع مؤشّرات فئة (مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب) والّا فيتمّ استبعاد الدولة من الإصدار العامّ وإدراجها في إصدار الخبراء الذي يحتوي على (203) دولة/ولاية قضائيّة.

تصنيف الدولة

بعد تحديد درجات الدول على مقياس يتراوح بين (0-10) يتمّ تصنيف الدول وفق ثلاث فئاتٍ للإشارة الى مستوى المخاطر على وفق التقسيم الآتي

"تحدث منهجيّة المؤشّر باستمرار حيث كانت المنهجيّة القديمة تعتمد على (14) مؤشّرًا فرعيًّا والإصدار العامّ يستلزم تقييم الدولة من فئة مؤشّرات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب جميعها، فضلاً عن توفر خمسة مؤشّرات فقط من الفئات الأربعة الأخرى للدخول في التصنيف أمّا المنهجيّة الجديدة فتعتمد شمول الدول للإصدار العام للدول التي تمّ تقييمها باستخدام منهجيّة الجولة الرابعة لمجموعة العمل المالى (FAFT) فيما تشمل جميع الدول في اصدار الخبراء بغض النظر عن ذلك"

الفئات والمؤشرات الفرعية المعتمدة

وأوزانها لمؤشر بازل لمكافحة غسل الاموال

1 جودة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب — 65%

- مجموعة العمل المالي: تقارير التقييم المتبادل وتقارير متابعة. — 35%
- شبكة العدالة الضريبيّة: مؤشّر السرّيّة الماليّة. — 15%
- وزارة الخارجية الأميركيّة: تقرير الإستراتيجيّة الدوليّة لمكافحة المخدرات. — 5%
- وزارة الخارجيّة الأمريكيّة: تقرير الاتّجار بالبشر. — 5%
- المؤشّر العالميّ للجريمة المنظّمة - النباتات والحيوانات والموارد غير المتجدّدة. — 5%

2 مخاطر الرشوة والفساد — 10%

- منظّمة الشفافيّة الدوليّة: مؤشّر مدركات الفساد. — 5%
- مصفوفة مخاطر الرشوة. — 5%

3 ضعف معايير الشفافيّة الماليّة — 5%

- البنك الدوليّ: مؤشّر مدى شفافيّة الشركات. — 2.5%
- تقرير التنافسيّة العالميّة - قوّة معايير التدقيق والإبلاغ. — 5%
- البنك الدوليّ: مؤشّر تخصيص موارد المؤسّسة الدوليّة للتنمية - لوائح القطاع الماليّ. — 3%

4 ضعف الشفافيّة العامّة والمساءلة — 10%

- المؤسّسة الدوليّة للديمقراطية والمساعدة الانتخابيّة: قاعدة بيانات التمويل السياسيّ - الإفصاح السياسيّ. — 1.66%
- شراكة الموازنة الدوليّة: مؤشّر الموازنة المفتوحة - درجة شفافيّة الموازنة. — 1.66%
- البنك الدوليّ: مؤشّر تخصيص موارد المؤسّسة الدوليّة للتنمية - الشفافيّة والمساءلة والفساد في القطاع العامّ. — 1.66%

5 المخاطر القانونيّة والسياسيّة — 10%

- بيت الحرية: الحرية في العالم - الحقوق السياسيّة والحريات المدنيّة. — 1.67%
- مراسلون بلا حدود: مؤشّر حريّة الصحافة العالميّ. — 0.83%
- المنتدى الاقتصاديّ العالميّ: تقرير التنافسيّة العالميّة - الركيزة المؤسسيّة. — 2.5%
- المنتدى الاقتصاديّ العالميّ: تقرير التنافسيّة العالميّة - استقلال القضاء. — 2.5%
- مشروع العدالة العالميّة: مؤشّر سيادة القانون. — 2.5%

نتائج المؤشّر

على مستوى دول العالم للمدّة (2012-2022)

مستوى مخاطر غسل الأموال على مستوى العالم، حيث يقع المعدّل بحدود الدرجات (0 – 10) ، حيث تشير الدرجة (0) إلى مستوىً منخفضٍ من المخاطر، فيما تشير الدرجة (10) إلى مستوىً مرتفعٍ من المخاطر

المعدّل العالميّ لمؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال

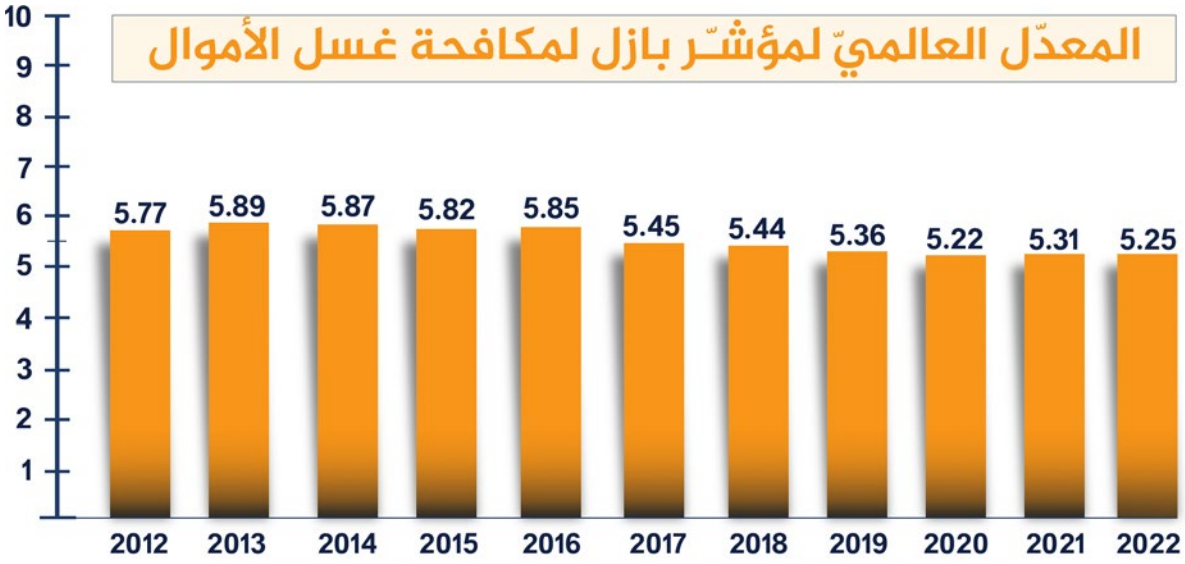

تحليل تقييم العراق في مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال

تقييم العراق في الإصدار العام

دخل العراق إلى الإصدار العامّ لسنتين فقط وهي (2013) و (2014) حيث لم يصنّف العراق في باقي السنوات لعدم اكتمال المؤشّرات الفرعيّة المطلوبة للتصنيف، وكانت نتائج التقييم (مخاطر عالية) للسنوات التي شُمل فيها العراق.

تقييم العراق في اصدار الخبراء

يظهر تقييم العراق في العام (2022) في إصدار الخبراء مستوياتٍ مرتفعةً من المخاطر على مستوى الدرجة الكلّيّة والمجالات الفرعيّة، حيث قيّم العراق من قبل (10) مؤشراتٍ فرعيّةٍ من أصل (18) مؤشّرًا يعتمدها مؤشّر بازل لمكافحة غسل الأموال، وفي كلّ الأحوال يتمّ حساب نتائج الفئات الخمسة (المجالات أو المؤشّرات الفرعيّة المكوّنة لمؤشّر بازل) على وفق المؤشّرات المتوفّرة وكانت نتائج العراق كما مبيّنه في ادناه :

علمًا أنّ الدرجة صفر تعني انخفاض المخاطر والدرجة 10 تعني درجةً عاليةً من المخاطر لكلّ مؤشّرٍ فرعيٍّ

يقيّم العراق ضمن الدول عالية المخاطر بدرجةٍ كلّيّةٍ تبلغ (7.41 من 10) وحلّ بالترتيب (189) من أصل (203) دولة ومنطقة مشمولة بالمؤشّر

الشمول بالعقوبات المتعلّقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

يتضمّن إصدار الخبراء قائمةً لكلّ دولةٍ تتعلّق بشمول الدولة بالعقوبات الدوليّة من المؤسّسات الدوليّة ذات الأثر في فرض العقوبات.

المؤسّسات الدوليّة ذات الأثر في فرض العقوبات	هل العراق مشمولٌ بالعقوبات ؟
مكتب مراقبة الأصول الأجنبيّة الأميركيّ	☑ نعم
مجلس الأمن الدوليّ	☑ نعم
تدابير الاتّحاد الأوروبيّ التقييديّة	☒ كلا
الولايات الضريبيّة غير المتعاونة في الاتّحاد الأوروبيّ	☒ كلا
لائحة الاتّحاد الأوروبيّ عالية المخاطر	☒ كلا
دول العالم الثالث عالية المخاطر في المملكة المتّحدة	☒ كلا
العقوبات الماليّة البريطانيّة	☑ نعم
زيادة مراقبة FATF (القائمة الرماديّة)	☒ كلا
دعوة FATF للعمل (القائمة السوداء)	☒ كلا
العقوبات الأستراليّة	☒ كلا

خرج العراق من لائحة الاتّحاد الأوربيّ لغسل الأموال في العام (2022) بفعل الجهود الدبلوماسيّة المتميّزة للعراق

إضاءاتٌ وتحليلاتٌ

أزمة ارتفاع أسعار الصّرف في العراق

نبيل جبار العلي التميمي

• محللٌ اقتصاديٌ

تحليل دورة حياة الدولار في العراق

دورة حياة الدولار بالأرقام (أرقام تقريبية)

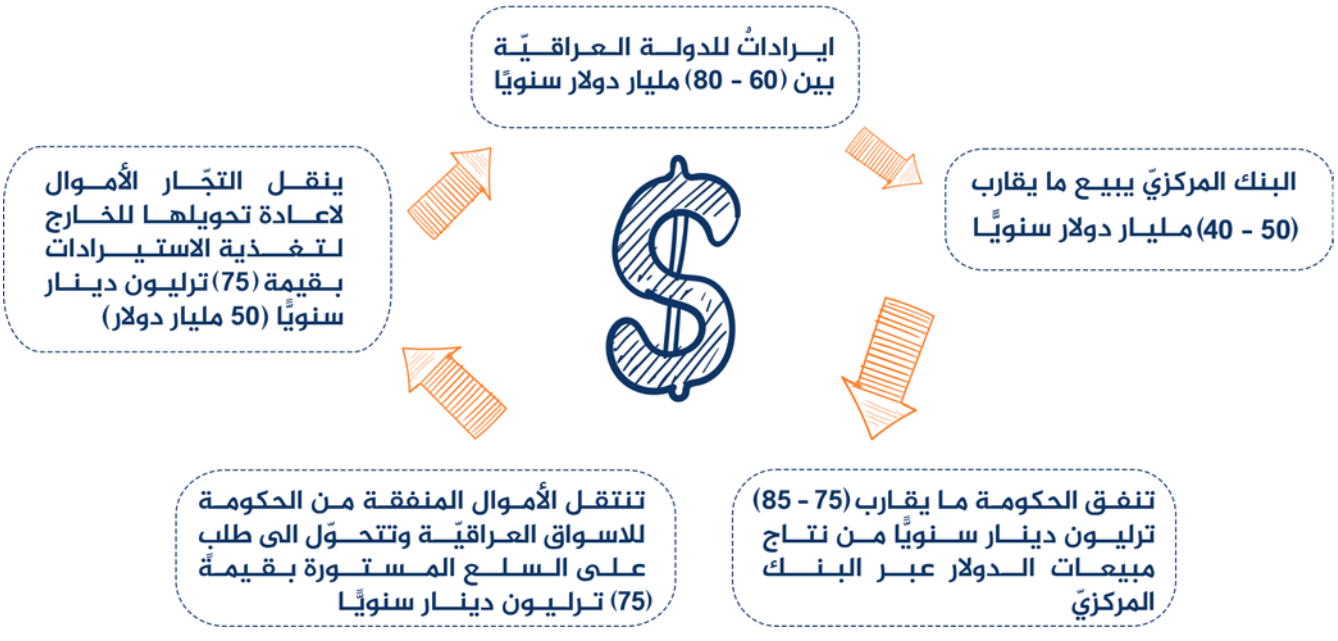

عمليات التحويل الماليّ (المتّبعة سابقًا)
بين التّجار والبنك المركزيّ

وساطة رقم

1. يقدّم التجّار على تقديم حوالاتٍ عبر مكاتب الحوالات
2. تقوم شركات التحويل الماليّ بادخال المصارف الأهليّة كوسطاء لإجراء حوالاتهم للخارج
3. تقدّم المصارف طلبات (تعزيز) ارصدتهم في الخارج لإجراء الحوالات على أن تقوم المصارف بتقديم (الوثائق) الخاصّة بالاستيراد لاحقًا للبنك المركزيّ
4. يعزّز البنك المركزيّ طلبات المصارف

ما هي عيوب العملية السابقة؟

- كثرة الوسطاء.
- هيمنة بعض المصارف على عمليات التحويل الخارجيّة واحتكارهم للمنافع الناتجة عن عملية استبدال العملة وفروقاتها.
- تجارةٌ بدائيّةٌ يتخّذها التجّار في إجراء حوالاتٍ غير واضحة البيانات.
- قد تتسرّب الكثير من الأموال (غسيل أموال) (تمويل إرهابٍ) (أموال فسادٍ) نتيجة هذه العملية.

ما الذي يريده الفيدراليّ الاميركيّ كمسار لإجراء الحوالات

يقدّم التاجر حوالته بشكلٍ مباشرٍ للمصرف معزّزاً بالوثائق

يقدّم المصرف طلب إجراء حوالة للوجهة النهائيّة معزّزةً بوثائق استيراد التاجر الى البنك المركزيّ

يجري البنك المركزيّ عملية اتمام الحوالة حتى وصولها للمستفيد النهائيّ

ما الذي حدث عمليًا

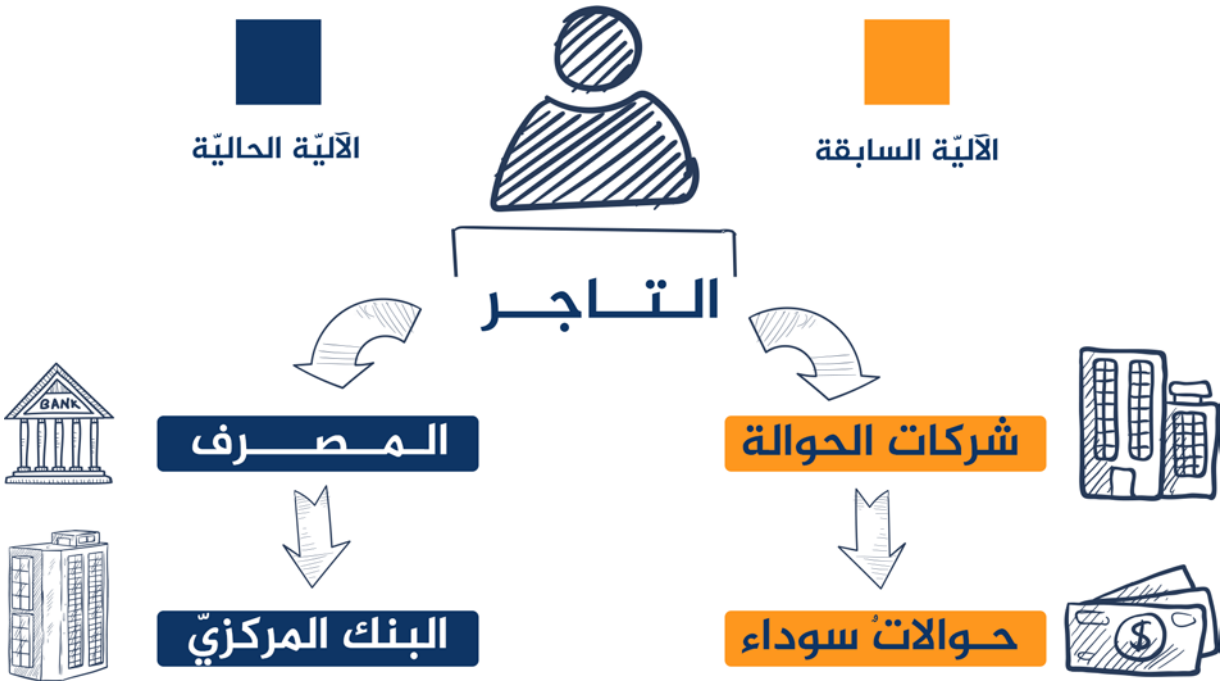

ما اسباب عزوف التجّار وشركات الحوالة عن اتّباع المسار الجديد للحوالات

- بدائيّة التجارة في العراق.
- سهولة تعامل التجّار مع مكاتب الحوالات بدلاً عن التعامل مع المصارف.
- خشية التجّار من الدخول بمسارات معقّدة مع مؤسّسات الدولة تتعلّق بالضريبة والكمارك.

ما الذي تعنيه (الحوالات السوداء)

- الحـوالات السـوداء تعنـي بـأنّ الحـوالات قـد تجـري خـارج النظـام (المصرفيّ العراقيّ (الذي يشرف عليه البنك المركزيّ).
- تجـرى الحـوالات السـوداء بصـورةٍ بدائيّـةٍ عبـر نقـل الأمـوال بـرًّا عبر الحدود إلى دول الجوار.
- يتـمّ ايـداع الأمـوال في مصـارف خـارج العـراق بعـد نقلهـا وتدخـل النظـام المصـرفيّ مـن جديـدٍ ثـمّ تّتـمّ عمليـة إجـراء الحوالات لمختلف مدن العالم.

فجوة العرض والطلب لأغراض الحوالات

(أرقام تقريبية)

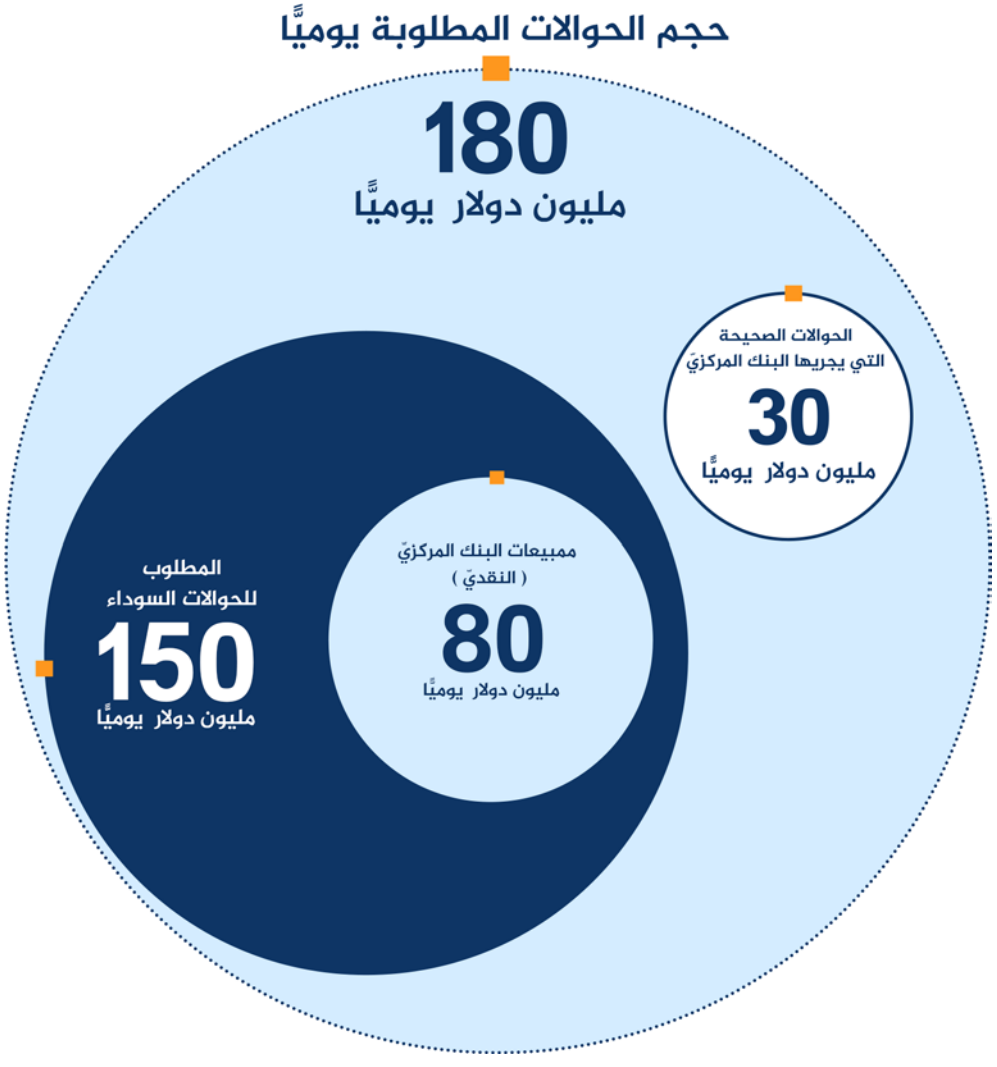

أطـرٌ مـؤسّـسـاتـيّـةٌ (أصحاب المصلحة)

الـتـعـريف بـأهـمّ المـؤسّـسـات ذات العلاقة بالقطاع المصرفيّ

البنك المركزيّ

ينظّم أعمال القطاع المصرفيّ من خلال عمليات الرقابة والاشراف والتوجيه والترخيص، مقره الرئيس في بغداد وله ثلاثة فروع، الأول في محافظة نينوى والثاني في محافظة البصرة، والثالث في إقليم كردستان/ محافظة أربيل، وله (11) دائرةً عامّةً منها دائرة مراقبة الصيرفة ودائرة المدفوعات ودائرة العمليات الماليّة وادارة الدين ودائرة الإصدار والخزائن، فضلا عن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومركز الدراسات المصرفيّة، ويدير البنك نافذة بيع العملة الأجنبيّة للمصارف وشركات التحويل الماليّ وشركات الصرافة. وللبنك مجلس إدارةٍ، يرأسه محافظ البنك و(7) أعضاء من المتخصّصين في الشأن الماليّ والاقتصاديّ.

المصارف الحكوميّة

مصارف مملوكةٌ للدولة، تخضع لإشراف وتوجيهات البنك المركزيّ، وترتبط بوزارة الماليّة (ما عدا المصرف العراقي للتجارة) وتعمل وفق قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والقوانين والتعليمات الأخرى المنظّمة لعمل القطاع المصرفيّ، وعددها (7) مصارف (3) منها تجاريّةٌ و(3) منها متخصّصةٌ ومصرفٌ (1) إسلاميٌّ.

المصارف الخاصّة

مجموعة مصارف تجاريّةٍ وإسلاميّةٍ مرخّصةٍ ومجازةٍ للعمل من قبل البنك المركزيّ، وعددها (67) مصرفًا، (53) منها مصارف محلّيّةٌ و (14) منها مصارف أجنبيّةٌ، تعمل وفق أمر سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم (94) لسنة 2004 والقوانين والتعليمات الأخرى المنظّمة لعمل القطاع المصرفيّ. ولا يقلّ رأس مال المصرف الخاصّ عن (250) مليار دينار عراقيٍّ.

المصدر: المواقع الرسمية للجهات المذكورة أعلاه

مسجّل الشركات

إحدى دوائر وزارة التجارة وهي الجهة المسؤولة عن منح الصفة القانونيّة للمصارف والمؤسّسات الماليّة الأخرى كشركاتٍ عامّةٍ او خاصّةٍ مؤسّسة وفق القوانين النافذة فضلاً عن إجازة فتح فروعٍ للمصارف والمؤسّسات الماليّة الاجنبيّة.

المصرف العراقيّ للتجارة

مصرفٌ حكوميٌّ مستقلٌّ، تأسّس في عام 2003، بهدف تسهيل استيراد وتصدير السلع والخدمات من وإلى العراق بعد انتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتّحدة يستحوذ على حوالي (80%) من اعمال التمويل التجاري في العراق، ويبلغ رأسماله (3,5) تريليون دينار، وله (26) فرعًا داخل العراق وفرعٌ واحدٌ في المملكة العربية السعودية /الرياض ومكتب تمثيل في أبو ظبي.

وزارة الماليّة

الجهة المالكة والموجّهة للمصارف الحكوميّة وهي مسؤولةٌ عن تعيين مديريها والمصادقة على خططها وموازناتها التخطيطيّة وقرارات مجالس إداراتها .

1935 ■ المصرف الزراعيّ التعاونيّ

يبلغ رأسماله (120) مليار دينار، له (47) فرعًا منتشرةً في مختلف محافظات العراق

1941 ■ مصرف الرافدين

يبلغ رأسماله (226) مليار دينار، له (164) فرعًا داخل العراق و (7) فروعٍ خارج العراق.

1946 ■ المصرف الصناعيّ

يبلغ رأسماله (349) مليار دينار، له (11) فرعًا منتشرةً في بعض محافظات العراق

1948 ■ المصرف العقاريّ

يبلغ رأسماله (50) مليار دينار، له (16) فرعًا منتشرةً في مختلف محافظات العراق.

1988 ■ مصرف الرشيد

يبلغ رأسماله (50) مليار دينار، له (121) فرعًا منتشرةً في مختلف محافظات العراق

2012 ■ مصرف النهرين الإسلاميّ

باشر أعماله سنة 2015، ويبلغ رأسماله (150) مليار دينار، له (4) فروعٍ منتشرةٍ في بغداد والبصرة والنجف الأشرف.

المصدر: المواقع الرسميّة للجهات المذكورة أعلاه.

المؤسّسات الماليّة غير المصرفيّة

مجموعة المؤسّسات ذات الصلة بعمل القطاع المصرفيّ والمكمّلة له في تقديم الخدمات المصرفيّة، فهي مؤسساتٌ لا تملك ترخيصًا للقيام بعملياتٍ مصرفيّةٍ لكنّها تمارس أنشطةً تسهّل اتمام هذه العمليات .

- شركات صرافةٍ مساهمةٍ خاصّةٍ مندمجةٍ تحت فئة (A) وعددها (77) شركةً، ويبلغ رأس مال كلّ شركةٍ (5) مليار دينار عراقيٍّ
- شركات صرافةٍ محدودةٍ مندمجةٍ تحت فئة B عددها (47) شركةً ويبلغ رأس مال كلّ شركة (5) مليار دينار عراقيٍّ
- شركات التوسّط ببيع وشراء العملة الأجنبيّة وعددها (1087) شركة، يبلغ رأسمال كلّ شركةٍ (500) مليون دينار عراقيٍّ
- شركات التحويل الماليّ وعددها (10) شركات
- شركات الاستثمار الماليّ وعددها (7) شركات
- مزودي خدمات الدفع الالكترونيّ وعددهم (17) شركة
- شركات الكفالات المصرفيّة وعددها (1) شركة
- شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسّطة وعددهم (1) شركة

المصدر: المواقع الرسمية للجهات المذكورة أعلاه.

معلوماتٌ مصرفيّةٌ

1 المصرف التجاريّ:

مؤسّسةٌ ماليّةٌ تقبل الودائع وتمنح القروض التجاريّة، والقروض الشخصيّة فضلًا عن الأنشطة المصرفيّة الأساسيّة كالحسابات الجارية وحسابات التوفير للأفراد والشركات والمؤسّسات الأخرى والحوالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستنديّة الخ.

2 المصرف الإسلاميّ:

مؤسّسةٌ ماليّةٌ تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة، تقوم بأداء الخدمات المصرفيّة والماليّة كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة، وفق صيغ شرعيّةٍ، وأهمّ ما يميزها عن المصارف التجاريّة هو أنها لا تتعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً.

3 الحساب الجاري:

هو الحساب الذي يتمّ إيداع الأموال فيه وسحبها من خلال الفرع مباشرةً أو باستخدام الصكوك أو بطاقة الصرّاف الآليّ، ويسمى حسابًا جاريًا نظرًا لطبيعته المتحرّكة، ولا تدفع المصارف فائدةً على الرصيد المتوفّر في الحساب.

4 حساب التوفير:

هو حسابٌ على شكل وديعةٍ يتّسم بصفة الادّخار، يمكن من خلاله إيداع وسحب الأموال من خلال الفرع مباشرةً أو باستخدام بطاقة الصّراف الآليّ، والمصارف تعطي فائدةً سنويّةً لصاحب الحساب حسب الرصيد المتوفّر في الحساب.

5 الوديعة الثابتة:

مبلغٌ من المال يتمّ إيداعه لفترةٍ محدّدةٍ عادةً تكون (ستة أشهر أو سنة أو سنتين) ولا يستطيع الزبون سحب المبلغ قبل انتهاء الفترة المتّفق عليها بينه وبين المصرف، ومقابل ذلك يحصل صاحب الوديعة على نسبة الفائدة المتّفق عليها، وفي حال تمّ سحب مبلغ الوديعة أو جزءٍ منه، تلغى الفائدة وهذا ما يسمى بكسر الوديعة.

6 رقم الحساب المصرفيّ الدوليّ (IBAN):

عبارةٌ عن أرقامٍ ورموزٍ تمّ وضعها لتعزيز سرعة ودقّة الدفعات الدوليّة من خلال رموزٍ ثابتةٍ لأرقام الحساب المحليّة، ولا تعتبر هذه الرموز بأيّ حالٍ بديلاً عن أرقام الحساب المحلّيّة، بل إنّها تضاف لرقم الحساب بما تشمله من حرفين يرمزان لاسم الدولة المعنيّة، ممّا يعزّز دقّة وموثوقيّة وسرعة تنفيذ الحوالات المصرفيّة الداخليّة والخارجيّة، حيث يؤمن هذا النظام سرعة استلام النقد المحوّل للأفراد والمنشآت في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة دون تأخيرٍ.

IQ 12 ABCD 102030 12345678

7 نظام المعلومات الائتمانيّة:

قاعدة بيانات يتمّ فيها تجميع بيانات ماليّة وشخصيّة حول المقترضين وكفلائهم وتوفيرها للمستخدمين من المصارف والمؤسسات ذات العلاقة، يهدف النظام إلى تسهيل شروط الإقراض وتخفيض حجم المخاطر الائتمانيّة، ويدار النظام من قبل البنك المركزيّ.

8 الصك المصرفيّ:

ورقةٌ تكون ضمن دفتر صكوك، ويصدر هذا الدفتر عن المصرف بناءً على طلب الزبون وفق شروط أشارت لها القوانين والتعليمات، وتستخدم ورقة الصك عن طريق كتابة مبلغٍ من المال عليها ليصرفه صاحبُ الدفتر إلى شخصٍ آخر، بدلًا من الاستخدام المباشر للنّقود.

9 نقاط البيع (POS):

هي خدمةٌ يستطيع المشتري من خلالها تسديد قيمة مشترياته في المحلّات والأسواق التجاريّة التي تتوفّر بها خدمة نقاط البيع باستخدام بطاقات الصرّاف الآليّ والبطاقات الائتمانيّة، إذ تقوم الشركة المسؤولة عن الخدمة بتحويل المبلغ المطلوب من حساب المشتري إلى حساب البائع سواء أكانت حسابات البائع والمشتري في مصرفٍ واحدٍ أم مصارف مختلفةٍ.

10 السرية المصرفية:

هي حفاظ كافة موظّفي المصرف على السرّيّة التامّة لجميع المعلومات والمستندات التي تعود لزبائن المصرف، ولا يجوز لأيّ منهم إفشاء أو الإفصاح عن أيّة معلوماتٍ لأيّ جهةٍ داخليّةٍ كانت أو خارجيّة أو السماح للغير بالاطّلاع عليها ما لم يكن هذا الاطّلاع بموافقة الزبون الخطّيّة أو بموجب حكمٍ قضائيٍّ.

11 المسؤولية الاجتماعية للمصارف:

هي التزام مالكي المصارف بتخصيص نسبةٍ من الأرباح السنويّة للمساهمة في التنمية المستدامة ودعم المجتمع المحلّيّ وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال دعم وتطوير مجالاتٍ عديدةٍ، على سبيل المثال: التعليم، الرياضة، الصحّة، البيئة، الثقافةوالفنونوغيرها.

التقرير الرقميّ

القـطـاع المـصـرفيّ بالأرقـام

تصنيف المصارف من حيث الملكيّة

- المصارف الحكوميّة: 7
- المصارف الخاصّة المحلّيّة: 53
- المصارف الخاصّة الأجنبيّة: 14

تصنيف المصارف من حيث النشاط

- مصارف إسلاميّةُ: 31
- مصارف تجاريّةُ: 40
- مصارف متخصّصةُ: 3

إجمالي عدد الفروع: 904

المؤسّسات الماليّة

- شركات التحويل الماليّ: 10
- شركات التوسّط ببيع وشراء العملات الاجنبيّة: 1087
- شركات الصرافة فئة A: 77
- شركات الصرافة فئة B: 47
- شركات الدفع الالكترونيّ: 17
- شركات الاستثمار الماليّ: 7

رأس المال في القطاع المصرفيّ

الحدّ الأدنى لرأس مال المصارف الخاصّة	لا يقلّ عن 250 مليار دينار
الحدّ الأدنى لرأس مال شركة التحويل المالي	لا يقلّ عن 40 مليار دينار
الحدّ الأدنى لرأس مال شركة الصرافة المدمجة	لا يقلّ عن 5 مليار دينار
الحدّ الأدنى لرأس مال شركة التوسط ببيع العملات الاجنبيّة	لا يقلّ عن 500 مليون دينار

الدفع الالكتروني

- الدفع الالكترونيّ عن طريق الموبايل لغاية 2023/1/31: 107 مليار دينار
- نقاط Pos لغاية 2022/12/31: 10,718
- اجماليّ البطاقات الالكترونيّة لغاية 2022/12/31: 16,202,771
- المحافظ الالكترونيّة لغاية 2022/12/31: 2,970,390
- أجهزة الصرّاف الآليّ لغاية 2022/12/31: 2,223
- نقاط Poc لغاية 2022/12/31: 17,610

الحسابات المصرفيّة

أخرى

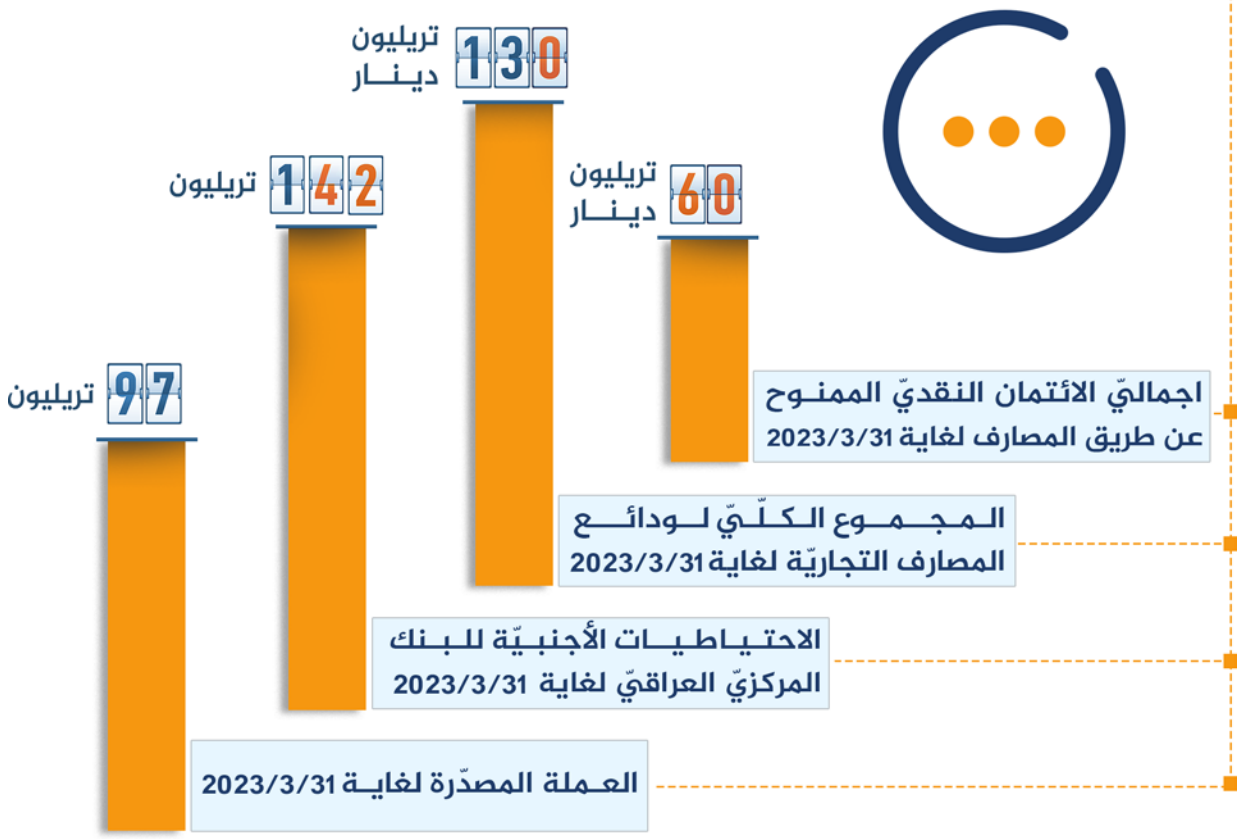

ملخصات

نافذة بيع وشـراء العملة الأجنبيّة وتأثيرها في الأداء المصرفيّ

(بحـثٌ تطبيقـيٌّ في عيّنةٍ من المصارف العراقيّة المدرجة في سـوق العراق للأوراق الماليّة)

رسـالـة مـاجـسـتـيـر لـلـبـاحـثـة سـارة حيدر لـطـيـف

مقدّمةٌ إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبيّة والماليّة جـامعـة بـغـداد 2021

الملخّص

ترى الباحثة بأنّ قيام البنك المركزيّ العراقيّ ببيع الدولار للمصارف المشاركة في نافذة بيع العملة الأجنبيّة لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد له تأثيرُ إيجابيٌّ في مؤشرات الربحيّة والسيولة للمصارف من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى يؤثّر سلبًا في أداء القطاع المصرفيّ نتيجة إعتماد المصارف على نافذة بيع العملة بشكلٍ أساسٍ، دون تفعيل الانشطة المصرفية الأخرى، ومنها القروض ومنح الائتمان والودائع وغيرها.

المشكلة

تتجسّد مشكلة البحث في اعتماد أغلب المصارف العراقيّة على نافذة بيع وشراء العملة الأجنبيّة في تحقيق أرباحها مع ضعف ممارسة أعمالها المصرفيّة الأخرى، إذ يخصّص الجزء الأكبر من السيولة لدى المصارف لأغراض شراء وبيع العملة الأجنبيّة (الدولار الأميركي) على حساب باقي أنشطة المصارف من منح الائتمان والمتمثّلة بالقروض و التسهيلات الائتمانيّة الأخرى.

الهدف

يهدف البحث إلى قياس الأداء المصرفيّ للمصارف العراقيّة الخاصّة، وبيان مدى تأثير نافذة بيع العملة للبنك المركزيّ العراقيّ في الأداء المصرفيّ لهذه المصارف، فضلاً عن توضيح الآثار السلبيّة على عمل القطاع المصرفيّ المتمثّلة باعتماد أغلب المصارف الخاصّة في أدائها على نافذة بيع العملة .

طريقة البحث

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائيّة الوصفيّة والتحليليّة للكشوفات الماليّة السنويّة للمصارف عيّنة البحث التي تمثّل (13) مصرفًا خاصًّا والمنشورة في دليل الشركات لسوق العراق للأوراق الماليّة، فضلًا عن بيانات نافذة العملة الأجنبيّة المنشورة بشكلٍ يوميٍّ على الموقع الالكترونيّ للبنك المركزيّ العراقيّ للمدّة (2015-2018) وسعر الصرف الموازي في السوق المحلي حسب النشرات الإحصائيّة للبنك المركزيّ خلال ذات المدّة، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المعتمدة في التحليل مثل (نسبة النقديّة الى الودائع ونسبة النقديّة الى الموجودات ونسبة القروض إلى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع ومعدّل العائد على الموجودات ومعدّل العائد على حقّ الملكيّة).

نتائج تحليل البيانات

- المتوسّط السنويّ العامّ لمبيعات البنك المركزيّ العراقيّ للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغ (1,6) مليار دولار أميركي خلال فترة الدراسة. و قد حقق مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار أعلى متوسّط مشتريات للدولار، إذ بلغ (2,6) مليار دولار بينما حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى متوسطٍ مشتريات للدولار بين المصارف الأخرى عيّنة الدراسة إذ بلغ (611) مليون دولار.

- المتوسّط السنويّ العامّ للأرباح بالسعر الرسميّ للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغ (14) مليار دينار عراقيٍّ وحقّق مصرف الشرق الأوسط العراقيّ للاستثمار أعلى متوسط للأرباح، إذ بلغ (22,5) مليار دينار بينما حقّق المصرف الأهليّ العراقيّ أدنى متوسطٍ للأرباح بين المصارف الأخرى عيّنة الدراسة، إذ بلغ (6,1) مليار دينار.

- المتوسّط السنويّ العامّ للأرباح بسعر الصرف الموازي للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغ (55,5) مليار دينار عراقيّ وسجّل مصرف الشرق الأوسط العراقيّ للاستثمار أعلى متوسطٍ للأرباح، إذ بلغ (89) مليار دينار بينما كان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار صاحب أدنى متوسطٍ للأرباح بين المصارف الأخرى عيّنة الدراسة، إذ بلغ (22,9) مليار دينار.

- ويتّضح أنّ متوسط الأرباح بالسعر الموازي يعادل قرابة ثلاثة أضعاف الأرباح بالسعر الرسميّ

المؤشرات المصرفيّة الأخرى

نسبة النقديّة إلى الودائع:

- يبلغ حجم الأموال السائلة في هذه المصارف أكثر من ضعف ما مودّع لديها من قبل الزبائن وهذا يؤشّر عدم استثمار وتوظيف الأموال لدى المصارف في النشاطات التي تدرّ عوائد ماليّةً وتعزّز النشاط المصرفيّ ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطنيّ.

نسبة النقديّة إلى الموجودات:

- تبلغ نسبة النقديّة إلى الموجودات أكثر من النصف ممّا يؤشّر وجود أرصدة غير مستغلّة من قبل المصرف.

نسبة القروض إلى الودائع:

- المتوسّط العامّ لنسبة القروض إلى الودائع للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغ (91.9%) إنّ ارتفاع هذه النسبة تعدّ مؤشرًا لارتفاع أرباح المصرف نتيجة ارتفاع الفوائد التي تترتّب على عملية منح القرض، كما يشير ارتفاع هذه النسبة وتجاوزها الحدّ إلى ارتفاع مخاطر الائتمان. أمّا عند مقارنة نسبة القروض إلى الموجودات فنجدها منخفضةً وهذا التفاوت يعود إلى قلّة الودائع نسبةً إلى الموجودات.

الأرباح المصّرح بها:

- ضعف الأرباح المصّرح بها في الكشوفات الماليّة إذ إنّ المتوسّط العامّ لمعدّل العائد على الموجودات للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغ (1,4%).

معدّل العائد على حقّ الملكيّة:

- إنّ نسبة المتوسّط العامّ لمعدّل العائد على حقّ الملكيّة حسب الأرباح بسعر الصرف الموازي إلى السعر الرسميّ للمصارف عيّنة الدراسة قد بلغت (958%) ،ممّا يعني أنّ المتوسّط العامّ لمعدّل العائد على حقّ الملكيّة بسعر السوق الموازي يشكّل أكثر من تسعة أضعاف المتوسّط العامّ لمعدّل العائد على حقّ الملكيّة بالسعر الرسميّ المصرّح به في الكشوفات الماليّة للمصارف عيّنة البحث.

الاستنتاجات

- اعتماد أغلب المصارف الخاصّة على نافذة بيع العملة الاجنبيّة في أدائها، إذ يخصّص الجزء الأكبر من السيولة لدى هذه المصارف لأغراض شراء وبيع الدولار الاميركيّ على حساب باقي الأنشطة المصرفيّة .

- إنّ أغلب المصارف تخفي الأرباح حيث لا تظهر بعض البيانات في الكشوفات وكذلك وجود اختلاف بين أرباح المصارف من البيع بالسعر الرسميّ والبيع بالسعر الموازي ممّا يؤشّر مخالفات لتعليمات البنك المركزيّ ونافذة بيع العملة التي تشترط الالتزام بهامش ربح لا يتجاوز (10) دينار للدولار الواحد.

- اتضّح من خلال تحليل نتائج الجانب العمليّ ضعف الأداء المصرفيّ للمصارف ، إذ أنّ أرباح المصارف من نافذة بيع العملة الأجنبيّة تشكّل نسبةً مرتفعةً جدًّا بالنسبة للأرباح الصافية المصرّح بها في الكشوفات الماليّة لهذه المصارف، ويشير ذلك إلى ضعف الأنشطة المصرفيّة الأخرى.

التوصيات

- على المصارف ممارسة الأنشطة المصرفيّة الرئيسة في أدائها فضلًا عن نافذة بيع العملة الأجنبيّة، و ذلك من خلال استغلال الإيرادات المتأتيّة من الأرباح المتحقّقة من نافذة بيع العملة الأجنبيّة في تحسين وتطوير الأداء المصرفيّ. من خلال العمل على تحسين مؤشرات الأداء المصرفيّ.

- على البنك المركزيّ العراقيّ اعتماد آليات لمتابعة المصارف المشاركة في نافذة بيع العملة الأجنبيّة عبر استخدام الأتمتة ويوضّح الجهات التي تمّت شراء الدولار ومقاطعة المعلومات لغرض تحديد المصارف المخالفة للتعليمات.

ملخص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق (2021-2023)

تدور إستراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2021-2023) بشكل عام حول مدى تحقيق جمهورية العراق للأهداف الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وضع السياسات والخطط الرئيسة والفرعية وتوجيه الموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيقها، وتعد هذه الإستراتيجية مكملة للإستراتيجية الوطنية الاولى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام (2017-2020)

وتركز الاستراتيجية على الشروع بعملية التقييم الوطنّي للمخاطر وتحديد نقاط القوّة والضعف في السياسات والإجراءات بالدولة (2021 - 2023) التي تتضمّن ما أنجز بالإ ستراتيجيّة السابقة وما سيتمّ استكماله في المرحلة القادمة وفق متطلبات المجتمع الدوليّ والمعايير الصادرة عن مجموعة العمل الماليّ (FATF) من خلال دراسة البيئة المحيطة بالعمل بشقّيها الداخليّ والخارجيّ ورصد الإمكانات والأدوار والمسؤوليات، كما تتضمن الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات بشكلٍ برامج مخطّطةٍ زمنيًّا، مع الأخذ بالحسبان إعداد خطّة إستراتيجية محددّة للخطوات المستقبليّة والإجراءات التي تتّخذها الدولة لمواجهة المخاطر الناتجة عن عمليات غسل الأموال.

وتضمّنت الاستراتيجيّة (13) هدفًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منها تطوير وتفعيل التشريعات الوطنيّة ذات العلاقة بمكافحة الجرائم الماليّة والعمليات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستكمال هيكل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق وتقسيم الأدوار والصلاحيات فيما بينها، وتعزيز آليّات تبادل المعلومات بين الجهات الداخليّة والخارجيّة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الحفاظ على سرّيّة المعلومات المتبادلة بين الطرفين (توحيد الجهد الاستخباريّ)، والعمل على توافق القوانين والتعليمات العراقيّة مع التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل الماليّ (FATF) لتحقيق الامتثال لها، فضلاً عن أهدافٍ أخرى.

الجهات الدوليّة المعنيّة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- الأمم المتّحدة
- البنك الدوليّ
- صندوق النقد الدوليّ
- المفوضيّة الأوروبيّة
- مجموعة العمل الماليّ (FATF)
- مجموعة العمل الماليّ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)

أهمّ منجزات الإستراتيجيّة الوطنيّة الأولى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2017-2020)

1 الخروج من وضع المتابعة العاديّة لمجموعة العمل الماليّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) إلى وضع التحديث كلّ عامين.

2 مواكبة التطور التقنيّ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إدخال التحسينات والتعديلات على البنية التحتيّة للأنظمة المعلوماتيّة والاتصالات وخصائص الأمان، حيث شملت عملية التطوير الشروع ببناء قاعدة بيانات متضمّنة المعلومات المتعلّقة بالمؤسّسات الماليّة وغير الماليّة العاملة وتمّ العمل بنظام متابعة المعاملات الكترونيًّا لغرض متابعة وأرشفة جميع المراسلات التي يقوم بها المكتب، فضلاً عن العمل بنظام I2N الالكترونيّ لغرض تبادل المعلومات مع وزارة الداخليّة/ مديريّة مكافحة الجريمة المنظّمة، كما تمّ الاتّفاق مع مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بمكافحة الجريمة والمخدّرات (UNODC) على اقتناء نظام (goAML).

3 بناء القدرات وتأهيل المعنيّين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال دوراتٍ تدريبيّةٍ وورش عملٍ داخل وخارج العراق بالتعاون مع الجهات المنظّمة لتلك الدورات والورش لاسيّما المنظمات الدوليّة منها، مثل صندوق النقد والبنك الدوليّين والفرق المنبثقة عن منظمة مجموعة العمل الماليّ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف"، فضلاً على مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (UNODC).

4 تحديث هيكل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تمّ تعديل الهيكل التنظيميّ للمكتب بما يتلاءم مع المتطلبات الدوليّة ومتطلبات العمل والمهامّ المناطة بالمكتب وفقًا لما تضمّنه القانون، حيث تم استحداث شعبٍ في كلّ قسمٍ من أقسام المكتب.

5 إبرام اتفاقات التعاون مع جهات معنيّةٍ مختلفةٍ في داخل العراق وإبرام مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة، إذ تمّ إبرام (5) مذكرات تفاهمٍ و(12) اتفاقيةً مع جهاتٍ محلّيّةٍ ودوليّةٍ مختلفةٍ.

6 نشر وتنفيذ القرارات الصادرة من لجنة تجميد أموال الإرهابيّين المعنيّة بتطبيق التوصية (6 -العقوبات المالية المستّهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب)
إذ عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الزام المصارف وشركات التحويل الماليّ وشركات الصرافة وشركات التأمين وشركات التوسّط ببيع وشراء الأوراق الماليّة على مراجعة الموقع الالكترونيّ الخاصّ بالمكتب بشكلٍ يوميٍّ من قبل تلك المؤسّسات والفروع التابعة لها والعمل على تنفيذ تلك القرارات بما يضمن السرعة في تنفيذها.

التحدّيات التي واجهت تنفيذ الإستراتيجيّة الوطنيّة الأولى (2017-2020)

1. عدم الاستقرار الامنيّ الناجم عن تنظيم داعش وتوجّه الجزء الأكبر من اهتمام الدولة لمواجهة وتحرير الأراضي العراقيّة.

2. استمرار الأثر الناجم عن عدم الاستقرار الاقتصاديّ الناجم عن انخفاض أسعار النفط (2015-2017)ممّا سبب زيادة الدين العامّ للدولة بسبب التوسّع بالإنفاق العسكريّ لتحقيق الأمن.

3. انتشار جائحة Covid 19 مطلع شباط 2020 وتعطّل أغلب المرافق العامّة في الدولة بسبب التدابير الوقائيّة لمواجهة الجائحة.

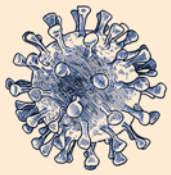

4. عدم استكمال تنفيذ المتطلّبات الرئيسيّة للانضمام لمجموعة ايجمونت بسبب عدم تحقّق الزيارة الميدانيّة بسبب الفقرة (3).

محاور استراتيجيّة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2021-2023) في العراق

تضمّنت استراتيجيّة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (6) محاور وتمّ تقسيم كلّ محورٍ إلى أهدافٍ ومؤشراتٍ للأداء ومخرجات لتسهيل عملية التنفيذ والمتابعة.

- التقييم الوطنيّ للمخاطر
- مكافحة تمويل الإرهاب
- التطوّر المؤسّسيّ
- تحديث الإطار القانونيّ للقوانين والأنظمة الحاكمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تعزيز التعاون والتنسيق المحلّيّ والدوليّ في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- نشر الوعي والثقافة المجتمعيّة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق

لجنة تجميد أموال الارهابيّين

- مجلس القضاء الأعلى
- الادّعاء العامّ
- جهات انفاذ القانون
  - جهاز المخابرات
  - جهاز الأمن الوطنيّ
  - جهاز مكافحة الإرهاب
  - وزارة الداخليّة/ دائرة مكافحة الجريمة المنظمّة
  - وزارة الداخلية/أقليم كوردستان
- وزارة الماليّة
  - الهيأة العامّة للضرائب
  - الهيأة العامّة للكمارك

القضاء وانفاذ القانون

مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- أمانة مجلس الوزراء/ دائرة المنظّمات غير الحكوميّة
  - المنظّمات غير الحكوميّة
- وزارة العدل/ دائرة التسجيل العقاريّ
  - مكاتب العقار والدلاليّة
- وزارة التجارة/ دائرة مسجّل الشركات
  - الشركات
- وزارة التخطيط/الجهاز المركزيّ للتقييس والسيطرة النوعيّة
  - الصاغة وتجّار الأحجار الكريمة
- نقابة المحامين
- نقابة المحاسبين

الأعمال والمهن غير الماليّة

مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- البنك المركزيّ العراقيّ
  - المصارف
  - شركات الصرافة والتحويل
  - شركات الدفع الإلكترونيّ
  - شركة ضمان الودائع
  - شركات التمويل الأصغر
- ديوان التأمين
  - شركات التأمين
  - شركة الكفالات المصرفيّة
- هيئة الأوراق الماليّة
  - سوق العراق للأوراق الماليّة
  - سوق اربيل للأوراق الماليّة

المؤسسات المالية

استبانة
الخبراء والمختصون

تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة رأي الخبراء (أكاديميّين، عاملين في القطاع المصرفيّ) بعمل القطاع المصرفيّ ودور البنك المركزيّ في تسيير أعماله من خلال مجموعة من المؤشّرات، حيث تمّ وضع سبعة محاور تغطي جوانب القطاع المصرفيّ في العراق من عدّة زوايا لتشمل المحاور:

(الاستقرار المؤسسيّ، الحوكمة الداخليّة، الاستجابة لمتطلبات البنك المركزيّ العراقيّ، الاستجابة للمتطلبات الماليّة الدوليّة، الرقابة المصرفيّة، الدور التنمويّ للبنك المركزيّ العراقيّ، الاستقلاليّة).

وكانت فترة جمع البيانات اعتبارًا من 2023/4/7 ولغاية 2023/5/10، وتمّ استعمال مقياس ليكرد خماسيّ التدرج لبيان اتّجاهات إجابات أفراد العيّنة المكوّنة من (14) مستجيبًا (7) منهم من الأكاديميّين بمقابل (7) من العاملين في القطاع المصرفيّ.

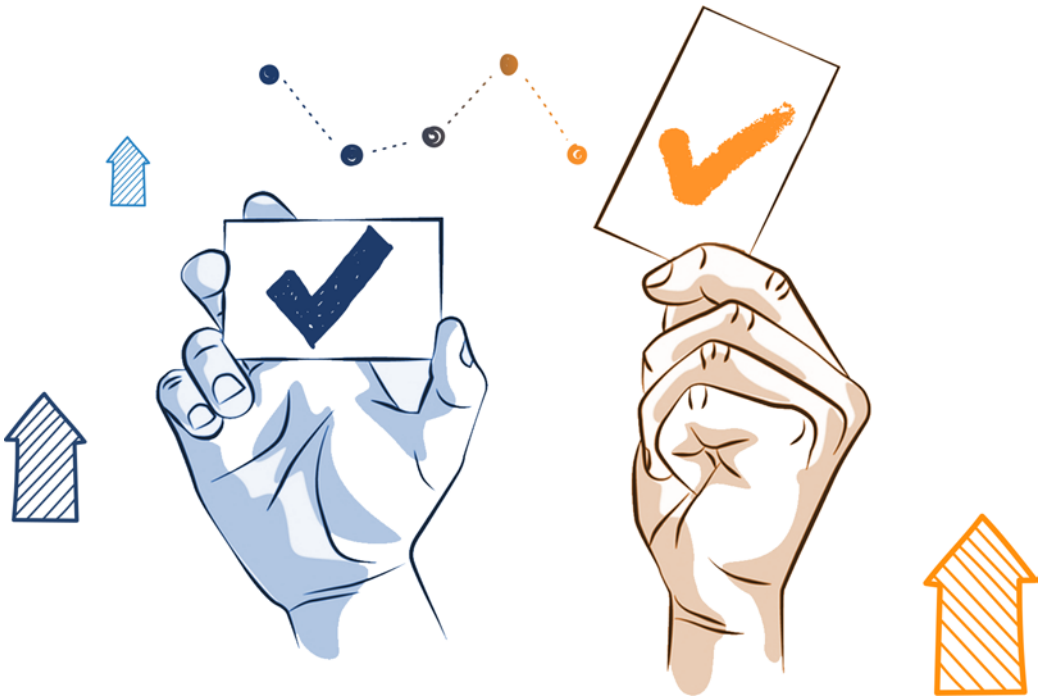

المحور الأول: الاستقرار المؤسسيّ

إنّ القطاع المصرفيّ العراقيّ يتمتّع بالاستقرار المؤسسيّ

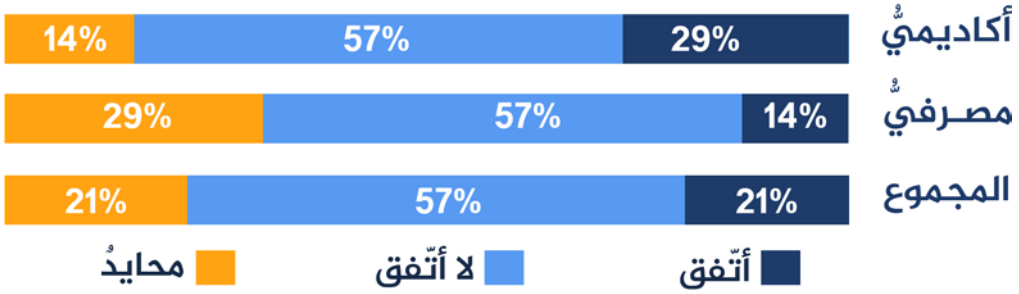

(نسبة الاتفاق 41%)

إنّ لإجـراءات الـبـنـك المـركـزيّ دورٌ واضـحٌ فـي زيـادة اسـتـقـرار النـظـام المـصـرفـيّ

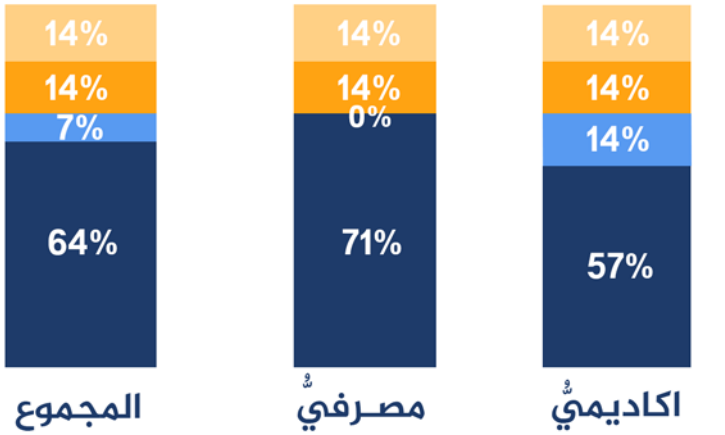

(نسبة الاتفاق 66%)

يؤثّر حجم استحـواذ المصارف الحكوميّـة على النـشـاط المصرفيّ ايجابًا في بناء نظـامٍ مصرفيٍّ متطوّرٍ ومستقرٍّ

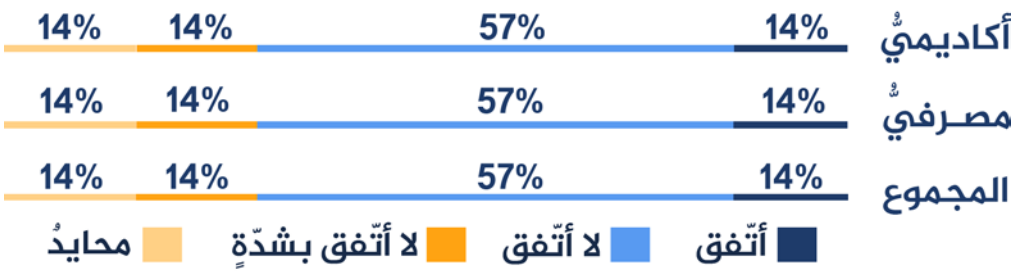

(نسبة الاتفاق 32%)

المحور الثاني: الحوكـمـة الداخليّة

■ تلتزم المصارف الحكوميّة بمتطلبـات ومعايير الحوكمة في إدارة مـؤسّساتها.

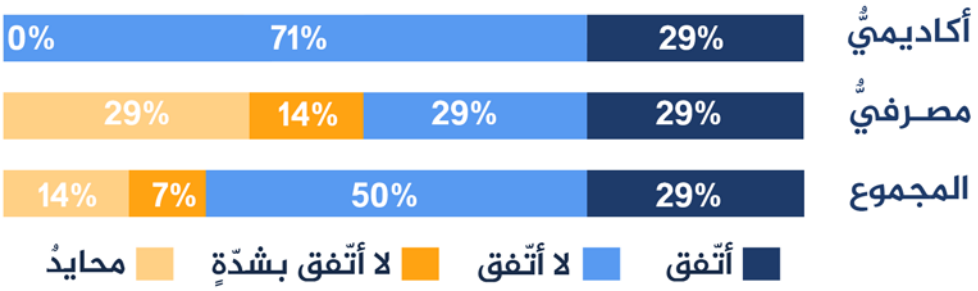

(نسبة الاتفاق 41%)

■ إنّ البنك المركزيّ يحفّز المصارف الحكوميّة والخاصّة على تطبيق معايير الحوكمة.

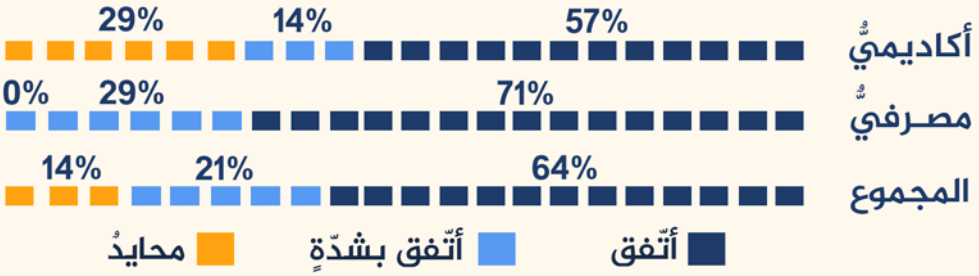

(نسبة الاتفاق 77%)

■ تلتزم المصارف الخاصّـة بمتطلّبات ومعايير الحوكـمـة فـي إدارة مـؤسّساتها.

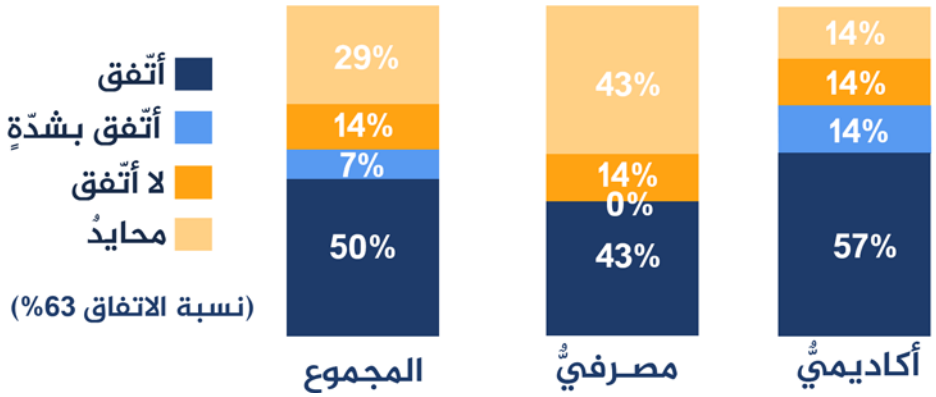

■ تضمن طريقة إدارة المصارف الحكوميّة والخاصّة درجةً من المساءلة والشفافيّة.

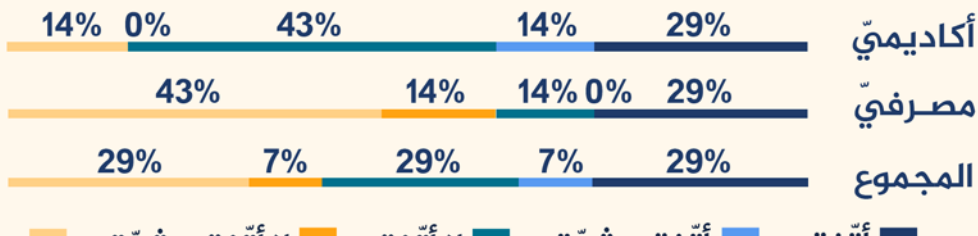

(نسبة الاتفاق 50%)

المحور الثالث: الاستجابة لمتطلبات البنك المركزيّ العراقيّ

■ يضع البنك المركزيّ تعليماتٍ كافيةً لممارسة كافّة الأنشطة المصرفيّة

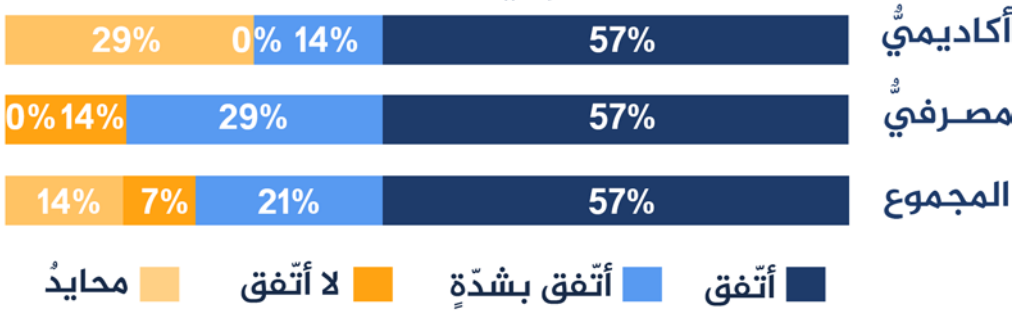

(نسبة الاتفاق 73%)

■ تلتزم المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة بكافّة التعليمات والضوابط التي يضعها البنك المركزيّ.

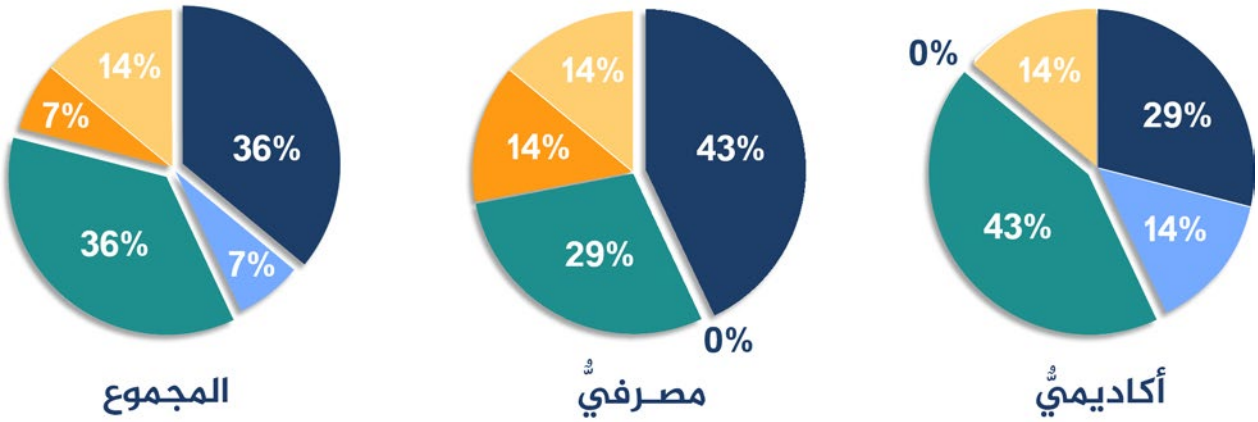

(نسبة الاتفاق 50%)

■ يراقب البنك المركزيّ مدى تطبيق كافّة المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة لمتطلباته.

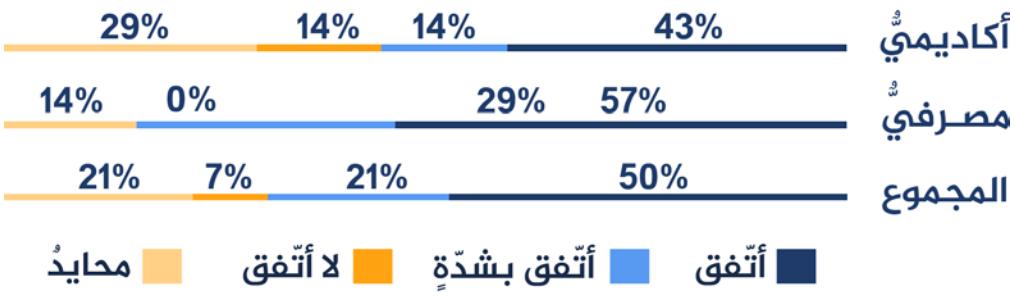

(نسبة الاتفاق 71%)

المحور الرابع: الاستجابة للمتطلّبات الماليّة الدوليّة

- تمثل المصارف لكافّة المتطلّبات الماليّة الدوليّة

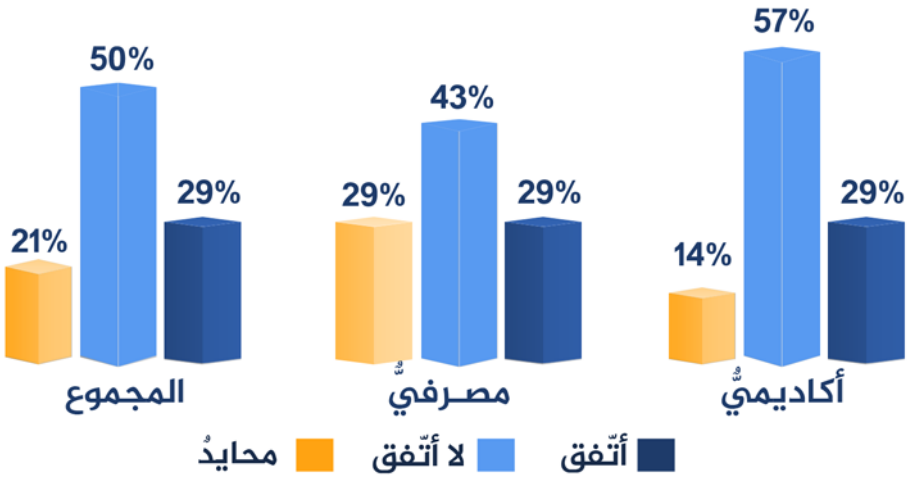

(نسبة الاتفاق 45%)

- يراقب البنك المركزيّ مدى امتثال المصارف للمتطلّبات الماليّة الدوليّة.

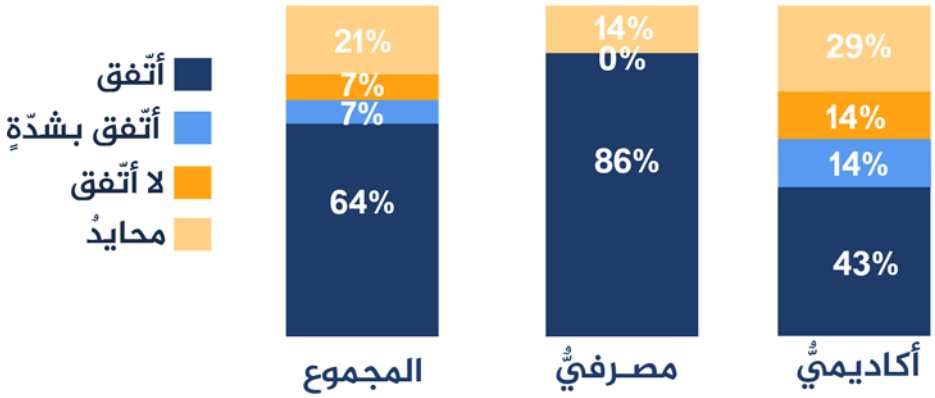

(نسبة الاتفاق 68%)

- تطبّق المصارف أنظمةً الكترونيّةً حديثةً لممارسة انشطتها تتناسب وحجم تطوّر الأنظمة الالكترونيّة في الدول الأخرى.

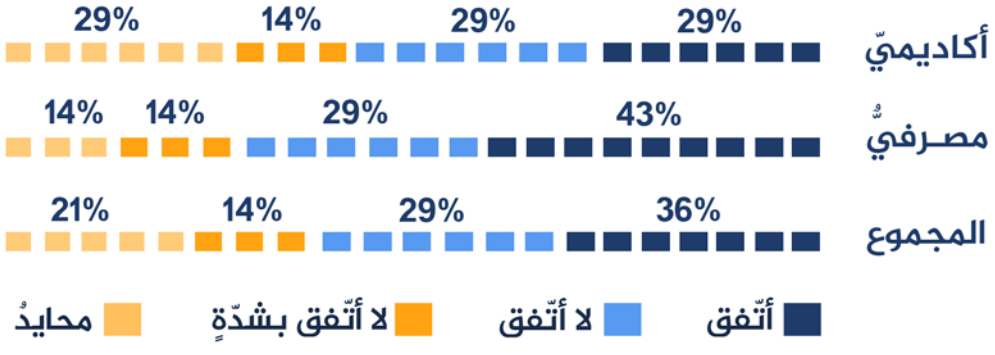

(نسبة الاتفاق 45%)

المحور الخامس: الرقابة المصرفيّة

■ تساعد الرقابة الميدانيّة والمكتبيّة التي يجريها البنك المركزيّ على المصارف في الحفاظ على نظامٍ مصرفيٍّ يتّسم بالنزاهة والشفافيّة.

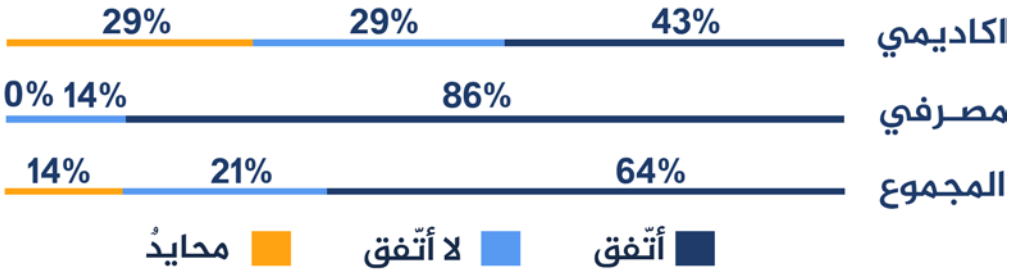

(نسبة الاتفاق 61%)

■ يجب أن تخضع المصارف الحكوميّة لنفس درجة المراقبة التي تخضع لـهـا الـمـصـارف الـخـاصّـة.

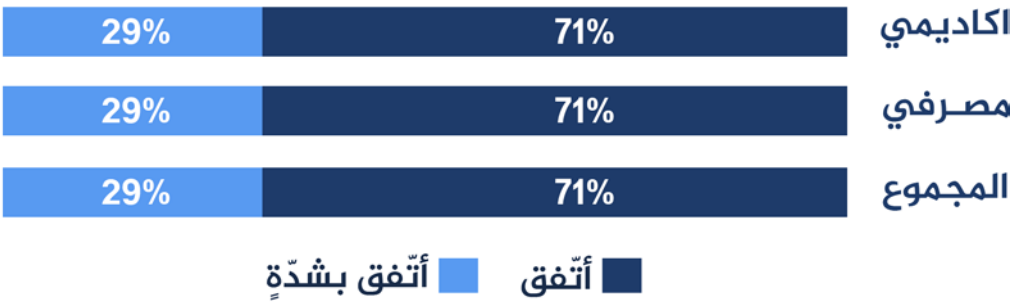

(نسبة الاتفاق 82%)

■ إنّ الأنـظمـة الـرقابـيّـة المـصـرفـيّـة المتّبعـة تتناسب مع الأنظمة الرقابيّة المصرفيّة وفق المعايير الدوليّة.

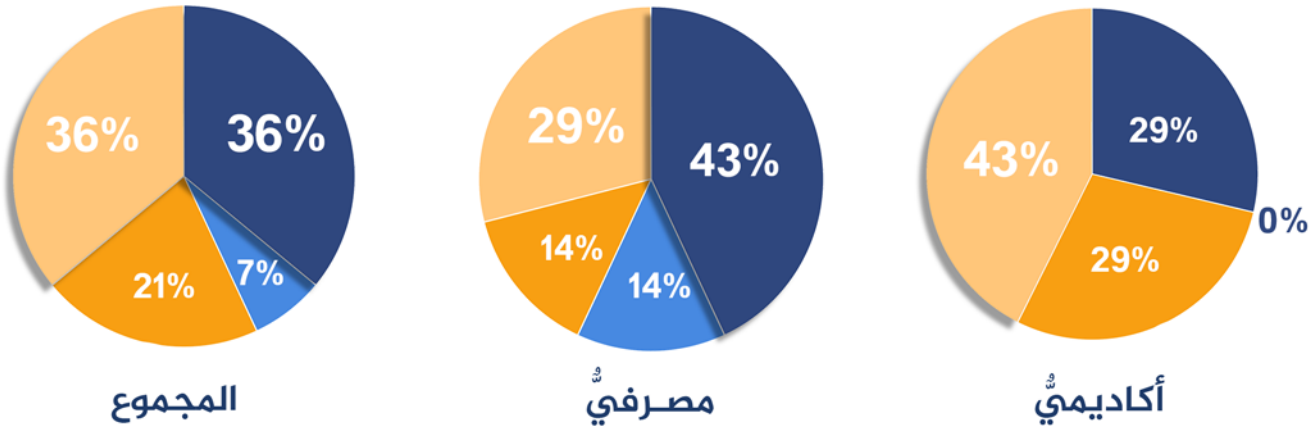

(نسبة الاتفاق 57%)

إنّ الرقابة التي يمارسها البنك المركزيّ تساعد في تحسين أداء النظام المصرفيّ.

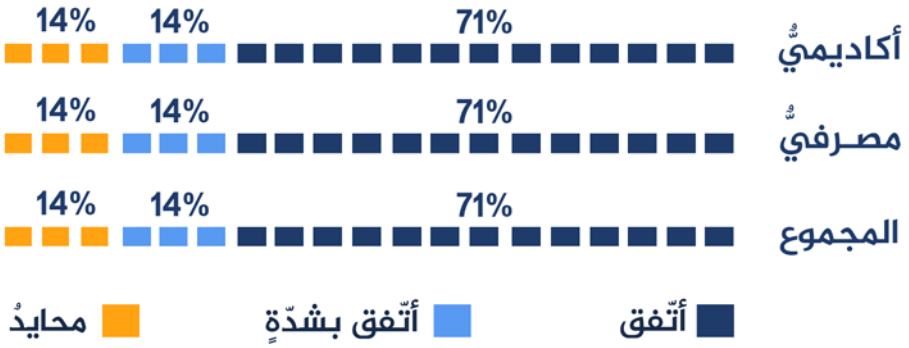

(نسبة الاتفاق 75%)

المحور السادس: الدور التنمويّ للبنك المركزيّ العراقيّ

ساهمت المبادرات التنمويّة المتنوّعة التي أطلقها البنك المركزيّ خلال السنوات السابقة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة.

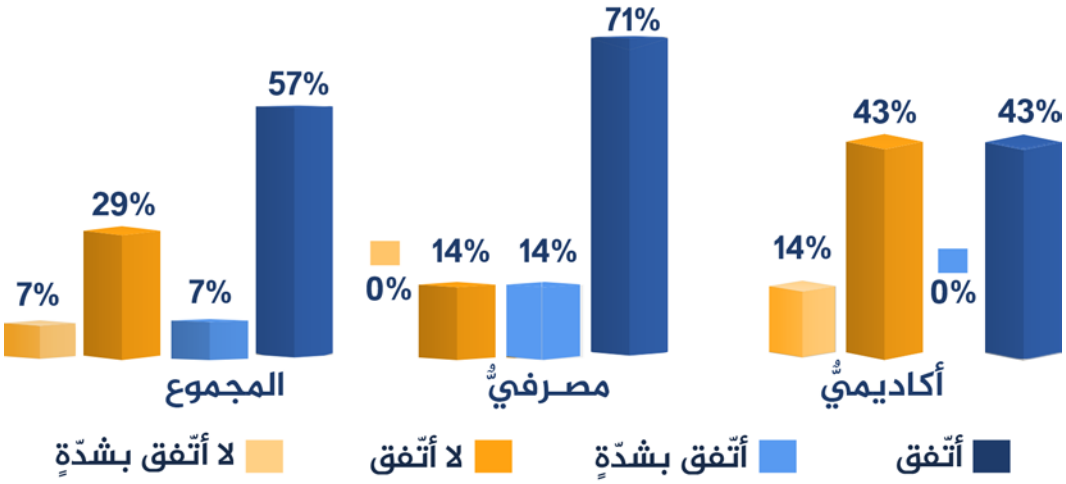

(نسبة الاتفاق 57%)

إنّ المبادرات التنمويّة التي اطلقها البنك المركزيّ تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة في العراق.

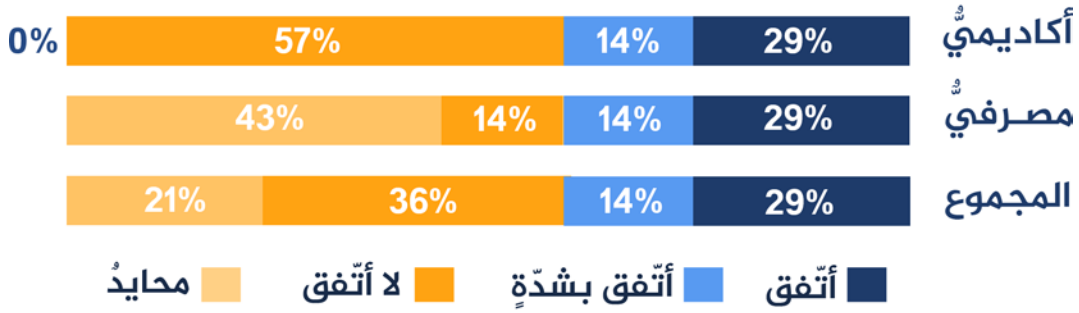

(نسبة الاتفاق 55%)

■ حافظت سياسات البنك المركزي النقدية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال سياسة التمويل المستدام.

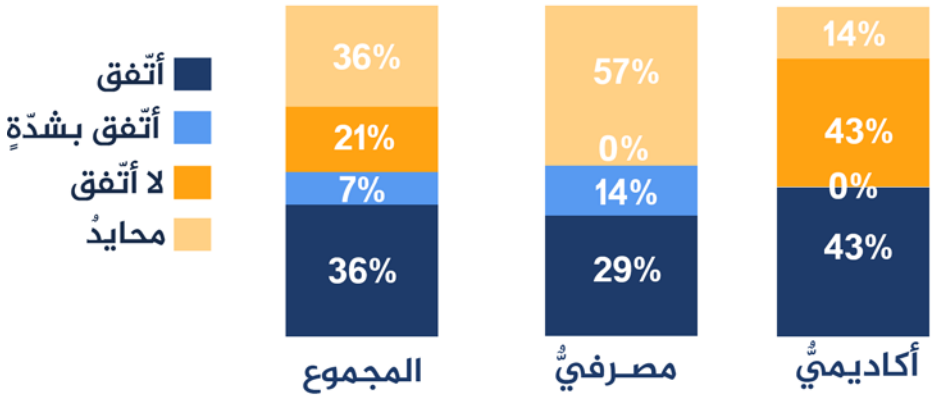

(نسبة الاتفاق 57%)

■ إنّ السياسة النقديّة للبنك المركزيّ تصبّ نحو تشجيع الاستثمار الحقيقيّ.

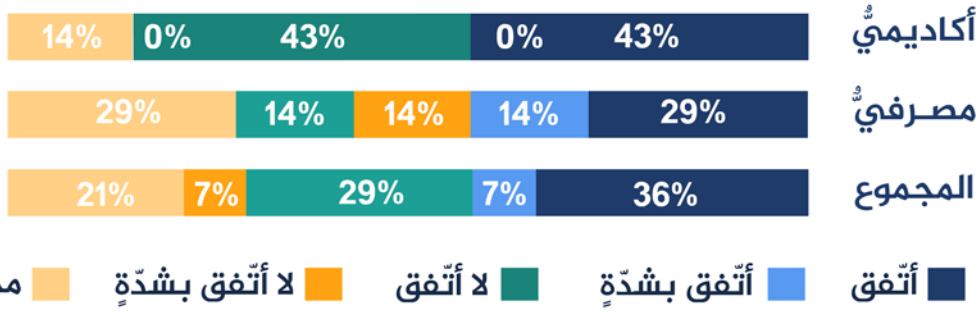

(نسبة الاتفاق 52%)

المحور السابع: الاستقلاليّة

■ يضمن قانون البنك المركزيّ رقم (56) لسنة 2004 استقلاليّة البنك المركزيّ عند صياغة سياسته النقديّة وممارسة مهامّه وأهدافه.

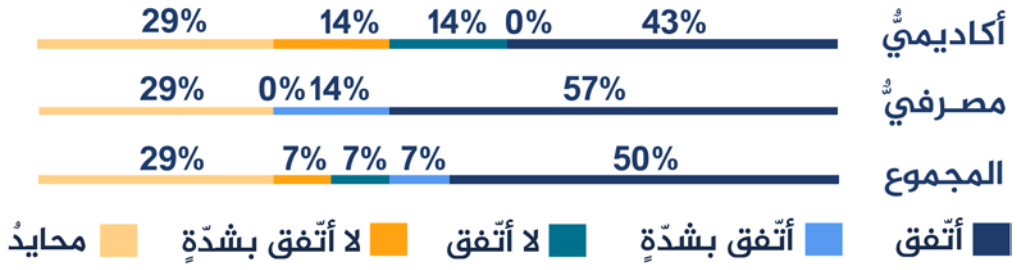

(نسبة الاتفاق 61%)

■ إنّ درجة الاستقلال التي حدّدها القانون لتعيين محافظ البنك المركزيّ تنعكس فعلًا على استقلالهم في الواقع.

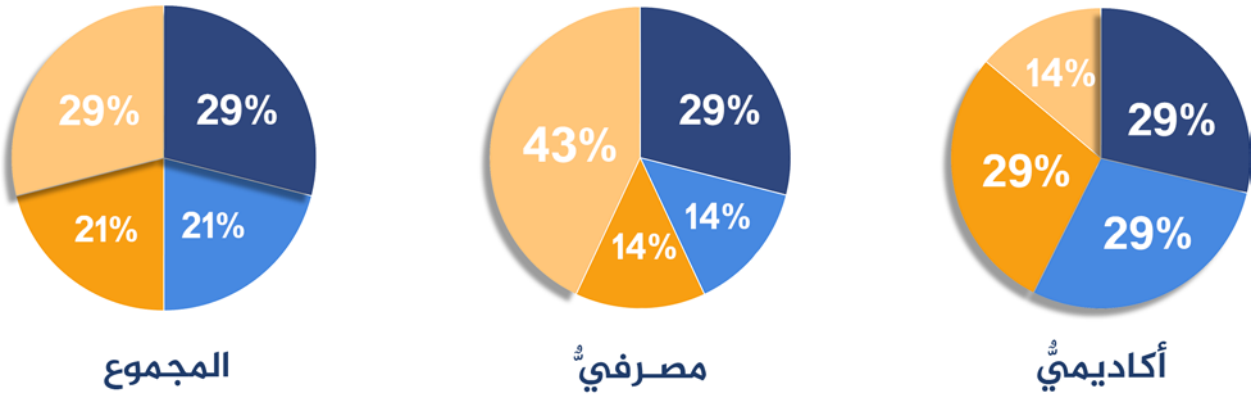

(نسبة الاتفاق 41%)

■ ينبغي منح البنك المركزيّ استقلاليّة أكبر فيما يتعلّق بالإقراض المباشر وغير المباشر للحكومة.

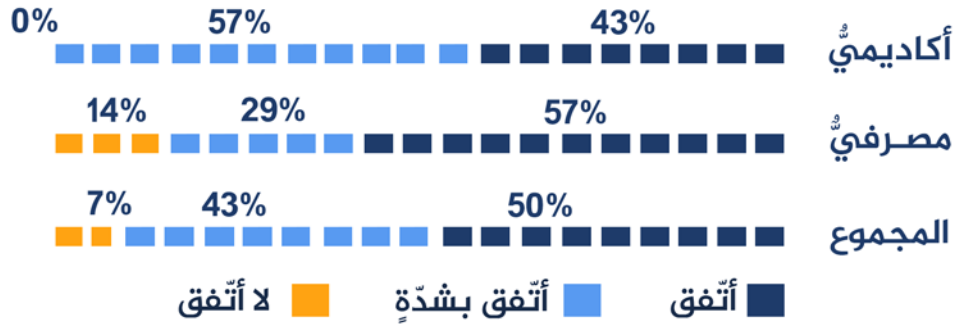

(نسبة الاتفاق 82%)

أسماء الأكاديميّين والعاملين في القطاع المصرفيّ المشتركين في الإجابة على الاستبانة

أسماء الأكاديميّين

1. د. ميثم لعيبي إسماعيل
2. د. أحمد حمدي الحسينيّ
3. د. سلوان حافظ حميد
4. د. صادق طعمة خلف
5. د. أحمد حامد الهذّال
6. السيّد مصطفى أكرم حنتوش
7. السيّدة زاهدة طه أحمد

أسماء العاملين في القطاع المصرفيّ

- د. فرات لفتة مجيد
- د. مصطفى محمد إبراهيم
- السيّد عقيل الأنصاريّ
- السيّد مصطفى قيس محمود
- السيّد يوسف فرحان عبد الحسين
- السيّد سيف حيدر عبد الزهرة
- فضّل عدم ذكر اسمه ضمن المشاركين بالاستبانة

إصلاح القطاع المصرفيّ

طاولةٌ حـواريّـةٌ

- عقد مركز المنصّة للتنمية المستدامة جلسةً حواريّةً (طاولةً مستديرةً) لمناقشة إصلاح القطاع المصرفيّ في العراق، وافتتح الجلسة الأستاذ هاشم الركابيّ رئيس مركز المنصّة مرحّبًا بالسادة الحضور ومستعرضًا أهمّ نشاطات المركز ومشاريعه وسعيه لتحقيق رؤيته من خلال وسائل متعدّدةٍ أهمّها الجلسات والحوارات مع المختصّين وصنّاع القرار لتشخيص مواضع الخلل في القطاعات المختلفة وتقديم الحلول والبدائل الملائمة.

- وأدار الجلسة مدير السياسات في المركز الأستاذ رأفت البلداويّ الذي بيّن بأن الجلسة تكتسب أهمّيتها من أهمّيّة القطاع المصرفيّ ودوره المهمّ في الاقتصاد، كما أوضح محاور الجلسة وقواعدها إذ تضمّنت الجلسة مناقشة مجموعة ملفات منها هيكلة القطاع المصرفيّ، الدفع الالكترونيّ، تحفيز المصارف الخاصّة على الاستثمار، الرقابة المصرفيّة، ليفتح بعدها مجال الحديث للمختصّين.

د. ستّار البياتيّ

أكاديميٌّ في كلّيّة اقتصاديّات الأعمال/ جامعة النهرين

أشار د. البياتيّ إلى ثلاثة موضوعات يراها مهمّة في إصلاح القطاع المصرفيّ والاقتصاديّ:

- 1. واقع القطاع المصرفيّ: إنّ القطاع المصرفيّ (الخاصّ) تغلب عليه سمة العائليّة حيث تدير بعض العوائل المصارف وتحمل الأسهم في ذات الوقت ممّا يشكّل عقبة أمام الحوكمة المؤسسيّة التي من أهمّ أسسها فصل الأدارة عن الملكيّة، كما إنّ البنية التحتيّة تقف عائقًا امام تطوير القطاع المصرفيّ فعلى الرغم من أنّ توطين الرواتب ساهم برفع الشمول الماليّ في العراق الا أنّه اقترن بمشاكل تقنيّةٍ كثيرةٍ أهمّها قلّة الصّرافات الآليّة وعدم خبرة الكوادر لإدارة هذا التغيير.

- 2. الإصلاح المصرفيّ مدخلُ للإصلاح الاقتصاديّ: إنّ إصلاح القطاع المصرفيّ يعدّ مدخلًا للإصلاح الاقتصاديّ في قطاعات مهمّة وحيويّة مثل القطاع العقاريّ الذي سينعكس بالايجاب على مسار التنمية.

- 3. أهمّ المعالجات لإصلاح القطاع المصرفيّ : اعادة هيكلة المصارف الحكوميّة وترشيقها فضلاً عن الاندماج بين المصارف الخاصّة لتأسيس كياناتٍ مصرفيّةٍ كبيرةٍ قادرةٍ على مواجهة التحدّيات الذي يعدّ المفتاح لقطاعٍ مصرفيٍّ سليمٍ.

أحمد الخزرجيّ

خبيرٌ مصرفيٌّ

يرى السيّد أحمد الخزرجيّ بأنّ دخول المصارف العالميّة إلى القطاع المصرفيّ العراقيّ سيسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة ويحسن من أداء وكفاءة العاملين في القطاع المصرفيّ، وإنّ تواجد المصارف الأجنبيّة في العراق مقتصرُ على المصارف التركيّة واللبنانيّة والإيرانيّة التي لم تطوّر من أداء القطاع المصرفيّ كونها لا تزيد عنه كثيرًا بالخبرة والكفاءة.

أحمد رافع

باحثٌ اقتصاديٌّ

استهلّ السيّد أحمد رافع حديثه بضرورة ما يأتي:

1. **تحديد هوية الاقتصاد العراقيّ:** والذي يعدّ اولويّة لإصلاح القطاع المصرفيّ إذ يعتقد بعدم إمكانية البدء بعملية الإصلاح الشامل ما لم تحدّد هوية الاقتصاد بوضوح.
2. **تقليص دور الحكومة في القطاع المصرفيّ:** إذ إنّ وزارة الماليّة تدير مصارف تستحوذ على أغلب النشاط المصرفيّ في العراق وهذا مخالفُ لمبدأ الفصل بين السياستين الماليّة والنقديّة، وإنّ تقليص دور الحكومة في القطاع المصرفي من الممكن أنّ يساهم في زيادة نشاطه وتنميته.
3. **أرباح المصارف:** ينبغي أن تكون من النشاط المصرفيّ كالائتمان وليس عن طريق البحث عن الربح السريع من نافذة بيع العملة التي ساهمت بنشوء نشاطٍ مصرفيٍّ موازٍ ضيّع النشاط المصرفيّ الفعليّ.

د. صادق البهادليّ

أكاديميٌّ في كلّيّة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصريّة

الرقابة المصرفيّة: إنّ الرقابة ركنُ مهمٌّ من أركان إصلاح القطاع المصرفيّ وينبغي تكثيف الرقابة على المصارف الحكوميّة والخاصّة على حدٍّ سواء، كما أنّ دور المصارف ينبغي أن لا يقتصر على توزيع الرواتب وتجارة العملة الأجنبيّة وإنّما الوساطة الماليّة بين رؤوس الأموال والمستثمرين لإنتاج تنميةٍ حقيقيّةٍ.

د. مصطفى محمّد إبراهيم

باحثٌ اقتصاديٌّ ومصرفيٌّ

أشار د. مصطفى محمّد إبراهيم إلى عدّة موضوعات أهمّها:

1. **دور البنك المركزيّ:** مهمٌّ في تحقيق الإصلاح المصرفيّ حيث يعمل البنك على إعداد آليّةٍ لإصلاح المصارف الحكوميّة، ولكن من الواضح أنّ الخدمات الالكترونيّة التي تقدّمها المصارف الحكوميّة لا ترتقي إلى مستوى تلك الخدمات التي تقدّمها المصارف الخاصّة.

2. **المنصّة الالكترونيّة:** لا بديل لها في الوقت الحالي لأنّ الزبائن بدأوا يعتادون عليها ويستجيبون لها ولا يمكن أن يقدّم البديل في هذا الوقت وهي مرحليّة وليست دائميّةً.

3. **تحفيز الاستثمار:** بيّن بأنّ هناك حزمة إصلاحاتٍ سيطلقها البنك المركزيّ في الأيام المقبلة لتفعيل دور المصارف الخاصّة.

د. عبد الرحمن المشهدانيّ

أكاديميٌّ في كلّيّة الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقيّة

بيّن د. عبد الرحمن المشهدانيّ عدّة موضوعاتٍ مهمّةٍ في الإصلاح:

1. **إعادة الهيكلة للمصارف:** لا ينبغي أن تكون بّوابة للتخلص من القطاع المصرفيّ العامّ وتحويله الى قطاعٍ خاصٍّ ، إذ إنّ بعض المؤسّسات تعدّ جزءًا مهمًّا من رمزيّة الدولة ولا يمكن التخلّص منها بهذه السهولة.

2. **سياسة ردّ الفعل:** غير مناسبة ولا يمكن ان تؤدّي إلى الإصلاح وخاصّة في السياستين النقديّة والماليّة التي تعدّ من أكثر السياسات حساسيّة وينبغي التعامل معها بطرقٍ استراتيجيّةٍ تأخذ بنظر الاعتبار كافّة الظروف المحيطة.

3. **عوائق قانونيّةٌ أمام تحفيز المصارف على الاستثمار:** يجب تعديل قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وبالخصوص المادة (28) منه التي تحظر على المصارف بعض أوجه الاستثمار والنشاط التجاريّ، حيث يمثّل هذا القانون أهمّ عقبةٍ تقف أمام تفعيل دور المصارف.

4. المصارف الاجنبيّة: لا تموّل عمليات الاستثمار ولا تساهم بالتنمية وتمكّنت من الانخراط بالنشاط السهل من حيث المشاركة في تمويل مبادرات البنك المركزيّ والاشتراك في تجارة العملة.

د. سلام جبّار

باحثٌ في الاقتصاد السياسيّ

أشار د. سلام جبّار إلى عدّة موضوعات:

1. **الثقافة المصرفيّة:** هي ثقافةٌ مجتمعيّةٌ ومؤسساتيّةٌ ولا يمكن أن تُخلق بين ليلة وضحاها وإنّما تنتج من تراكم جهودٍ وعملٍ طويلٍ.
2. **البيانات المصرفيّة والانتقال الرقميّ:** منعدم في أغلب المصارف وهذا يمثّل أكبر عقبات الإصلاح حيث ورقيّة البيانات لا تنسجم والتطوّر الحاصل في العمل المصرفيّ على مستوى العالم.
3. **غياب الدور الرقابيّ على المصارف:** جعلها تتجّه للأعمال التي توفّر الربح السريع بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه الأعمال أو النشاط يساهم في العملية التنمويّة أم لا.
4. **الأتمتة والدفع الالكترونيّ:** الأتمتة مهمّةٌ حيث يعدّ الوصول إلى الخدمات المصرفيّة أهمّ خطوةٍ في إصلاح القطاع المصرفيّ ولكن نلاحظ أنّ عدد الصّرافات الآليّة تمثّل 1 صّراف لكلّ 100 الف مواطنٍ بينما في الدول المجاورة يمثّل 1 صّراف لكلّ 7 الآف مواطنٍ وهذه فجوةٌ من المهمّ العمل على تقليصها.

د. أحمد صبيح

أكاديميٌّ في كلّيّة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصريّة

أكدّ د. أحمد صبيح على نقاطٍ رئيسة للإصلاح:

1. **جودة الأداء المصرفيّ:** جودة الأداء أهمّ من كثافتها فعندما نقارن عدد المصارف في العراق نلاحظ بأنّه يفوق تلك الموجودة في أغلب البلدان ولكن بمقارنة فاعليّتها يظهر مستوى الأداء المتواضع للنشاط المصرفيّ العراقيّ.
2. **الوظائف المصرفيّة الأساسيّة:** إنّ أساس عمل المصارف وأهمّ وظائفها قبول الودائع ومنح الائتمان وكلّما ابتعدت المصارف عن هذه الوظيفة رافقتها مشاكل تنسحب على القطاعات الأخرى والاقتصاد بصورةٍ عامّةٍ.
3. **الاندماج المصرفيّ:** إنّ الاندماج المصرفيّ يمثّل حجر الزاوية في إصلاح القطاع المصرفيّ الذي يؤدّي إلى نشوء كياناتٍ مصرفيّةٍ كبيرةٍ يمكنها تأدية المهامّ بصورةٍ افضل، وإنّ وجود مصرفي الرافدين والرشيد ضروريٌّ في العراق لأنّهما يمثّلان الملجأ الوحيد للحكومة لتوفير السيولة للأنشطة المختلفة.
4. **قطاع الأعمال:** إنّ قطاع الأعمال يمثّل مقياسًا لمدى نجاح القطاع المصرفيّ فكلّما زاد نشاط ونموّ قطاع الأعمال يعني وجود قطاعٍ مصرفيّ نشيطٍ.

الأستاذ منار العبيديّ

خبيرُ مصرفيٌّ ومديرُ مفوّضُ لشركة المشاريع الصغيرة

تحدّث السيّد العبيديّ بعدّة مؤشّراتٍ وأمورٍ مهمّةٍ:

- **1. مؤشّرات إيجابيّة في عمل القطاع المصرفيّ الخاصّ:** إنّ الودائع في القطاع المصرفيّ الخاصّ ارتفعت بين 2020 و2022 بحدود (48%) إضافة إلى ارتفاع حجم الموجودات. لدى المصارف بحدود(47%)عن العام الماضي وهذه عوامل ايجابيّةُ ولكنّها ليست مقياسًا لإداءٍ مصرفيٍّ جيّدٍ وإنّما يجب أن يقارن النشاط المصرفيّ بالناتج المحلّيّ وحجم مساهمته فيه وعند مقارنة حجم الموجودات بالناتج المحلّيّ فأنّها لا تمثّل سوى(32%)منه بينما في الدول العربيّة أكثر من(91%).
- **2. الرقابة على عمل شركات الصيرفة:** إنّ القطاع المصرفيّ ولسنواتٍ طويلةٍ يعمل خارج النظم المسيطر عليها من قبل البنك المركزيّ، إذ إنّ بعض الصيرفات تمارس عملًا مصرفيًّا من حيث التمويل والإقراض وعملية السيطرة على هذا القطاع الموازي سيعزّز العمل المصرفيّ وإنّ المنصّة الالكترونيّة الجديدة للبنك المركزيّ قوّضت من ممارسة الصيرفات للأنشطة المصرفيّة.
- **3. ضرورة إجراء التقييم:** ضرورة تقييم المصارف من قبل البنك المركزيّ لمعرفة البنوك المتميّزة من غيرها كما بيّن بأنّ ليس جميع المصارف سيّئةً وعملها غير جيّدٍ وإنّما هناك بنوكُ تضاهي بأدائها البنوك العالميّة.

الأستاذ نبيل التميميّ

باحثُ اقتصاديٌّ

- **المنصّة الالكترونيّة:** إنّ المنصّة الالكترونيّة فرصةُ مهمّةُ ينبغي استثمارها لاجراء الإصلاحات الحقيقيّة في العمل المصرفيّ وليس تحدّيًا، إذ إنّ المصارف أرغمت على البحث عن توسعة نشاطها في قطاعات غير مزاد العملة الذي كان يوفّر لها بيئةً ربحيّةً مضمونةً وموثوقةً وبعيدةً عن مخاطر النشاط التجاريّ .

الأستاذ عبد الحسين المنذريّ

خبيرٌ مصرفيٌّ وعضو مجلس إدارة مصرف المشرق العربيّ الإسلاميّ

الهيكلة في المصارف الحكوميّة: أوضح السيّد المنذريّ أنّ محاولات هيكلة البنوك الحكوميّة مطروحةٌ منذ 2004 وكان من المؤمّل أن تجري الهيكلة على ثلاثة مستويات الأوّل هو هيكلةُ ماليّةُ وتتمثّل بتحرير المصارف من الديون الدوليّة المترتبّة عليها جرّاء العقوبات الدوليّة والثاني هيكلة إداريّة وتتمثّل بدمج فروعٍ مصرفيّةٍ واقسامٍ وشعبٍ واستحداث وحداتٍ وفروعٍ والثالث هيكلة استراتيجيّة تشمل جميع العمليات التي تؤدّي الى التحوّل نحو العمل التجاريّ وليس الاكتفاء بالنشاط المعتاد وبيّن أنّ أهمّ أسباب عدم تحقيق الهيكلة هو عدم فصل المصارف عن وزارة الماليّة حيث تستحوذ الوزارة والمصرف على مجلس الإدارة الذي يتكوّن من 5 اعضاء من وزارة الماليّة والمصرف و2 فقط من خارجها، ممّا يضعف الحوكمة داخل المصرف، وإنّ تعديل آليّة اختيار أعضاء مجلس الإدارة في المصارف الحكوميّة سيرفع من مستوى الحوكمة المؤسسيّة.

الدكتور صلاح الدين الإمام

أكاديميٌّ في الكلّيّة التقنيّة الإداريّة/ الجامعة التقنيّة الوسطى

الصيرفة الشاملة: أشار د. صلاح الدين الإمام إلى ضرورة عمليّة الصيرفة الشاملة وينبغي للقطاع المصرفيّ الاتّجاه لها كما موجود في بعض الدول مثل المانيا وماليزيا، إذ تقوم المصارف بتأسيس الشركات المتخصّصة والمصانع وترعاها إلى أنّ تصل مرحلة النضج وتطرحها للاكتتاب وبهذا يكون دور القطاع المصرفيّ دورًا رياديًّا وتنمويًّا في الاقتصاد، لكن هذا الدور غائب في القطاع المصرفيّ العراقيّ كون قانون المصارف يمنع الاستثمار بهذه الطريقة.

د. فلاح ثويني

أكاديميٌّ في كلّيّة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصريّة ورئيس قسم الدراسات الاقتصاديّة في بيت الحكمة.

بيّن د. فلاح ثويني نقطتين يراها مهّمة:

1. التعارض بين السياسة الماليّة والسياسة الاقتصاديّة: يرى د. فلاح ثويني بأنّ الجانب الماليّ هو النتيجة النهائيّة للنشاط الاقتصاديّ، فنتيجة الصناعة والزراعة والتجارة هو المال ولا يمكن فصل السياسات الماليّة أو تعارضها مع السياسة الاقتصاديّة.

2. تمويل التنمية: ويؤكّد على أنّ تمويل التنمية من أهمّ أدوار الجهاز المصرفيّ التنمويّ وهذا الدور ضعيف في قطاع المصارف العراقيّ حيث أنّ مساهمة المصارف في الناتج الإجماليّ يمثّل أقلّ من(17%)وهي نسبةٌ ضعيفةٌ.

الاستنتاجات

1. غياب الاسراتيجيّة، إذ لا توجد وثيقة استراتيجيّة للإصلاح، وإنّ التعامل مع الإصلاح في القطاع المصرفيّ يتمّ وفق أسلوب ردّ الفعل أكثر من كونه إصلاحًا مخططًا .

2. ضعف الحوكمة المؤسسيّة، بسبب وجود بعض المصارف العائليّة فضلًا عن سيطرة وزارة الماليّة على القطاع المصرفيّ الحكوميّ.

3. وجود تحديّات قانونيّة، تضعف الأداء المصرفيّ وتقوّض من نشاطه في السوق، إذ تمنع المادة (28) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 استثمار القطاع المصرفيّ في العديد من أوجه الاستثمار.

4. ضعف النشاط المصرفيّ الخاصّ، فعلى الرغم من وجود تطوّر في نشاطه مقارنة بالسنوات السابقة، لكنّه ما زال تطوّرًا ضعيفًا لا يسهم في عملية التنمية.

5. غياب التقييم، إذ لم يجري البنك المركزيّ تقييمًا حديثًا وشاملًا للمصارف العاملة في العراق، ممّا يؤدّي إلى عدم وضوح لدى جمهور وزبائن المصارف، ويضعف الثقة في القطاع المصرفيّ الخاصّ بالخصوص.

6. عدم كفاءة الموارد البشريّة، إذ ما زالت الموارد البشريّة في القطاع المصرفيّ غير كفوءة وبالخصوص في القطاع المصرفيّ العامّ، وهي بحاجةٍ إلى التطوّر المستمر بما يتلاءم مع التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة.

7. ضرورة إصلاح المصارف الحكوميّة، ويعدّ وجود قطاعٍ مصرفيٍّ حكوميٍّ ضرورةً مهمّةً، وإنّ التوجّه نحو خصخصة المصارف الحكوميّة بدلًا من حلّ مشكلاتها توجّه غير سليمٍ.

8. البيئة المصرفيّة العراقيّة غير جاذبة، ممّا يؤدّي إلى عدم دخول المصارف العالميّة إليها.

9. ضعف وسائل الدفع والبيع الالكترونيّ، فعلى الرغم من جهود الحكومة والبنك المركزيّ الرامية لتوسيع نطاق عمل وسائل الدفع الالكترونيّ، إلاّ إنّ انتشارها واستخدامها ما زال ضعيفًا مقارنةً بعدد السكان.

التوصيات

1. الشروع بكتابة استراتيجيّةٍ خاصّةٍ بإصلاح القطاع المصرفيّ، تتضمّن مددًا زمنيةً واضحةً، ومحاور وآليّات الإصلاح، والتحديّات التي تواجه الإصلاح.

2. تعديل المواد القانونيّة المتعلّقة بتشكيل مجلس الإدارة والواردة في قانون الشركات الخاصّة رقم (21) لسنة 1997 وقانون الشركات العامّة رقم (22) لسنة 1997، لتعزيز الحوكمة المؤسسيّة.

3. تعديل قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وبالخصوص المادة (28) منه التي تمنع المصارف من ممارسة بعض أوجه الاستثمار.

4. تحفيز المصارف الخاصّة على الاستثمار، عن طريق ربط دخول النافذة مع تمويل القطاعات الاقتصاديّة، بمعنى تحديد نسبة المصرف في الدخول للنافذة بنسبة مساهمته في تمويل القطاعات الاقتصاديّة، فضلًا عن تعزيز الضمان للمصارف المقرضة من قبل الدولة وخاصّة في المشاريع الاستراتيجيّة التي تسهم في عملية التنمية.

5. إجراء تقييم دوري للمصارف الحكوميّة والخاصّة، تعلن نتائجه لجمهور المصارف، ممّا يسهم في تعزيز الثقة والشفافيّة بالقطاع المصرفيّ.

6. السماح للمصارف الحكوميّة بالتعاقد مع موظّفين دوليّين ومحترفين في مجال التقنيّات والصيرفة الالكترونيّة، مع الاستمرار بالتركيز على تطوّر الموارد البشريّة الحاليّة.

7. الإسراع بعملية الهيكلة الماليّة والإداريّة والاستراتيجيّة للمصارف الحكوميّة، على أن ترعى عمليات الهيكليّة قراراتٍ حكوميّةً ملزمة من مجلس الوزراء.

8. انشاء مركزٍ ماليٍّ ومصرفيٍّ وتهيئة البيئة التنظيميّة الجاذبة لهذه المصارف، فضلًا عن إبرام اتفاقات تعاون مع بعض المصارف العالميّة وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

9. تكثيف الجهود التسويقيّة والتوعويّة لخدمات الدفع والبيع الالكترونيّ، ومنح مستخدميها مزايا إضافيّة عند الاستخدام كالخصم على المشتريات وغيرها من الوسائل التسويقيّة المعتمدة عالميًا.

إحصائيّات عمل مركز المنصّة للتنمية المستدامة

للمدّة من (1/ 6/ 2020) ولغاية (1/ 6/ 2023)

الـفـقـرة	الـعـدد
عـدد الـبـرامـج	4
عـدد الـنـشـاطـات	154
عـدد المـسـتـفـيـديـن	693
عـدد ايـام الـتـدريـب	55
عدد ساعات الـتـدريـب	311
عـدد جـلسات الخـبـراء	24
عدد الجلسات النقاشية	8
عدد جلسات تقييم الاوراق السياساتية	10
عدد الجلـسـات مع صناع الـقـرار	15
عـدد جلـسـات الاشـراف	48
عدد الاوراق السياساتية المنتجة	41
عـدد الكـتـب المطبـوعـة	3
عـدد الـمـدربـيـن	8
عدد الخبراء الذين شاركو في النشاطات	27
صناع القرار الذين تم استضافتهم	15

مجلّة المنصّة

ترقبوا العدد القادم

الانتخابات

مركز المنصة للتنمية المستدامة
PLATFORM CENTER FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

psdiraq.org
info@psdiraq.org
07731551117
@psdiraq